

مجموعۃ مؤلفات فضيلة الشيخ عبدالعزیز بن عبداللہ الرحمی (۱۱)

التعلیقات الإیضاحیة
على

القائد المراسل
عزیز

لشیخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تميمية

رحمة الله تعالى

تأليف

عبد العزيز بن عبد الله السراجي

مركز عبد العزيز بن عبد الله الرحمي للدراسات والبحوث والتعليمية بالرياض

دار التوحيد للنشر

ح دار التوحيد للنشر والتوزيع ، ١٤٣٣ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الراجحي، عبدالعزيز عبدالله
التطبيقات الإيضاحية على القاعدة المراكشية / عبد العزيز
عبدالله الراجحي - الرياض ١٤٣٣ هـ
١٥٢ ص ، ١٧ X ٢٤ سم
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠٢٩-٢٢-٠
١- العقيدة الإسلامية ٢- التوحيد ٣- الألوهية أ- العنوان
ديوي ٢٤١ ١٤٣٣/٢٠٩٥

رقم الإيداع: ١٤٣٣/٢٠٩٥
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠٢٩-٢٢-٠

الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ
حقوق الطبع محفوظة

مركز عبد العزيز عبدالله الراجحي للاستشارات والدراسات التربوية والتعليمية

ترخيص رقم (٣٨٩)

المملكة العربية السعودية

الرياض ١١٣١٢ ص.ب: ٢٤٥٩٦٠

٠٠٩٦٦٥٠٩٢٤٢٤٢٥ - ٠٠٩٦٦١٤٤٥٥٩٩٥

<http://shrajhi.com> - info@shrajhi.com

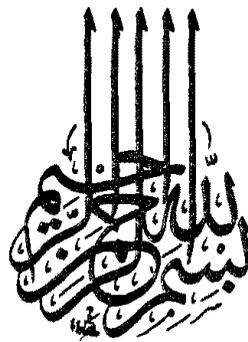
لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه في أي وسائط نشر أخرى
سواء على الإنترنت، أو الصحف، أو وسائط التخزين الإلكترونية... إلخ،
أو ترجمته إلى لغة أخرى إلا بعد إذن مسبق ومباشر من المركز.

دار التوحيد للنشر والتوزيع

الرياض - المملكة العربية السعودية

هاتف: ٠٠٩٦٦١٢٦٧٨٨٧٨ فاكس: ٠٠٩٦٦١٤٢٨٠٤٠٤

darattawheed@yahoo.com



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تقديم

فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد:

فهذا (شرح القاعدة المراكشية) لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في مسألة (الإثبات للصفات، وإثبات العلو على العرش)، وقد تلقتها الأمة بالقبول.

وقد شرحتها في مجالس علمية، وتم تفرغها فخرجت في هذه النسخة المطبوعة. أسأل الله عز وجل أن ينفع بها كل من قرأها، أو اطلع عليها.

وأسأل الله تعالى أن يرزق الجميع الإخلاص في القول والعمل، وأن يبارك في الجهود وينفع بالأسباب إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

كتبه

عبد العزيز بن عبد الله الراجحي
عبد الرحمن

[القاعدة المراكشية] (١)

سئل شيخ الإسلام، فريد الزمان، بحر العلوم، تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمة الله عليه، عن رجلين تباحثا في مسألة الإثبات للصفات والجزم بإثبات العلو على العرش. فقال أحدهما: لا يجب على أحد معرفة هذا ولا البحث عنه؛ بل يكره له كما قال الإمام مالك للسائل: (وما أراك إلا رجل سوء)^(٢). وإنما يجب عليه أن يعرف ويعتقد أن الله تعالى واحد في ملكه، وهو رب كل شيء ومليكه وخالقه؛ بل من تكلم في شيء من هذا فهو مجسم حشوي. فهل هذا القائل لهذا الكلام مصيب أم مخطئ؟ فإذا كان مخطئاً فما الدليل على أنه يجب على الناس أن يعتقدوا إثبات الصفات والعلو على العرش الذي هو أعلى المخلوقات ويعرفونه، وما معنى التجسيم والحشو؟ أفنونا وابتسوا القول بسطاً شافياً يزيل الشبهات، مثابين مأجورين إن شاء الله تعالى^[١].

[١] هذا هو نص السؤال الوارد من بلدة مراكش، وملخصه أن رجلين تباحثا في مسألة إثبات الصفات التي أثبتها الله لنفسه؛ كالعلم والقدرة والبصر =

(١) قد اعتمدنا في إثبات نص هذه الرسالة على الطبعة التي حققها الشيخ دغش بن شبيب العجمي، وقد طبعت هذه الرسالة أيضاً ضمن مجموع الفتاوى (١٥٣/٥ - ١٩٤).

(٢) انظر تخريجه ص ١٠٥.

فأجاب المشار إليه قائلاً:

الحمد لله رب العالمين^[١]، يجب على الخلق الإقرار بما جاء به النبي ﷺ^[٢].

= والكلام والرؤية والعلو والعظمة والعزة والكبرياء والضحك والنزول والسمع والبصر... إلخ.

فهل تَثَبَّتْ هذه الصفات لله ﷻ؟ وهل يَثْبُتُ علوُّه على عرشه أو لا يَثْبُتُ؟ فقال أحدهما: إنه لا ينبغي لنا أن نبحث في هذه المسائل، بل يُكْرَهُ البحث فيها، ومن أثبتها فهو مجسم حشوي، بل يكفي الشخص أن يثبت ربوبية الله ووحدانته، وأنه رب كل شيء ومليكه وخالقه، ولا يقحم نفسه في البحث عن الصفات والعلو، وأن من تكلم في الصفات فهو مجسم - أي: أنه أثبت أن الله جسم -، فجعله كسائر المخلوقات التي لها أجسام.

وقال الآخر: بل يجب على الإنسان أن يثبت الصفات لله ﷻ، ويثبت علوه على عرشه؛ وذلك أن الله قد أثبتها لنفسه.

فأيهما المصيب وأيهما المخطي؟ إذا كان الأول مخطئاً فما الدليل على أنه يجب على الناس أن يعتقدوا إثبات الصفات، والعلو على العرش الذي هو أعلى المخلوقات؟ وما معنى التجسيم؟ وما معنى الحشو؟

وطلبا من الشيخ تبين ذلك، وأن يبسط لهما القول الشافي في هذه المسألة، كي يزيل عنهم الشبه الواردة عليهم في ذلك.

[١] افتتح المؤلف جوابه بقوله: (الحمد لله رب العالمين)، وهذا من عادته ﷺ؛ فكثيراً ما يفتتح أجوبته بقوله: الحمد لله رب العالمين.

[٢] يعني: وما جاء في القرآن الكريم. فيجب على الخلق الإقرار بما جاء في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، ومما جاء في الكتاب والسنة إثبات الأسماء والصفات لله تعالى، فمن أمثلته في القرآن قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢] ففي هذه =

= الآية إثبات اسم (الله)، وهو أعرف المعارف لا يسمى به غيره، وأصله: الإله، والله: هو المألوه الذي تأله القلوب محبة وإجلالاً وتعظيماً وخشية ورغبة ورهبة، وفيها إثبات اسم (الرحمن)، واسم (الرحيم).

وكل اسم من أسماء الله مشتمل على صفة مشتقة من ذلك الاسم، ف(الله) مشتمل على صفة الألوهية، و(الرحمن) مشتمل على صفة الرحمة، و(العليم) مشتمل على صفة العلم، و(القدير) مشتمل على صفة القدرة، و(الحكيم) مشتمل على صفة الحكمة، و(العزیز) مشتمل على صفة العزة، وهكذا.

قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّبُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحشر: ٢٢ - ٢٣] ثمانية أسماء، وفي الآية الأولى ثلاثة أسماء: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٤] خمسة أسماء، وقال عن نفسه: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [التحريم: ٢]، ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُورُ﴾ [الملك: ٢]، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وكذلك ما أخبر به النبي ﷺ عن ربه، مثل قوله: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر...»^(١) فنثبت صفة النزول.

(١) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (١١٤٥) واللفظ له، ومسلم (٧٥٨)، وأبو داود (١٣١٥)، والترمذي (٤٤٦)، وابن ماجه (١٣٦٦)، وأحمد في المسند (٢/٢٦٧)، (٢٨٢، ٤١٩)، وابن عاصم في السنة (٤٩٢)، وابن حبان في صحيحه (٩٢٠)، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فما جاء به القرآن العزيز أو السنة المعلومة وجب على الخلق الإقرار به جملة وتفصيلاً عند العلم بالتفصيل^[١]؛ فلا يكون الرجل مؤمناً حتى يقر بما جاء به النبي ﷺ، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله^[٢].

= وقوله ﷺ: «إن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق»^(١) كل هذه أسماء وردت في السنة.

إذاً يجب الإيمان والإقرار بما جاء في الكتاب والسنة من الأسماء والصفات.

إذاً: الله تعالى هو الذي سمي نفسه وهو الذي وصف نفسه، فنحن نؤمن بما سمي الله به نفسه، وبما وصف به نفسه.

[١] جملة فيما لم يُفصّل، وتفصيلاً فيما فُصّل، فجملة كما في قوله ﷺ:

﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧] أي: له الوصف الكامل هذا هو الإقرار جملة.

وأما التفصيل فكما وصف نفسه بأنه عليم وبأنه رحيم وبأنه سميع وبأنه بصير، وهكذا.

[٢] إذا أنكر الشخص ما جاء به النبي ﷺ فإنه لا يكون مؤمناً، وذلك أن الإقرار والتسليم بما جاء به النبي ﷺ هو حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فمن شهد أنه رسول الله؛ شهد أنه صادق فيما يخبره عن الله، وقد أخبرنا أن الله أنزل عليه القرآن وأنزل عليه السنة، والسنة وحي ثاني، قال عليه الصلاة والسلام: «ألا إني =

(١) حديث صحيح؛ أخرجه أبو داود (٣٤٥١)، والترمذي (١٣١٤)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٢٢٠٠)، وأحمد في المسند (١٥٦/٣)، وابن حبان في صحيحه (٤٩٣٥)، كلهم من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه.

فمن شهد أنه رسول الله شهد أنه صادق فيما يخبر به عن الله تعالى، فإن هذا حقيقة الشهادة بالرسالة؛ إذ الكاذب ليس برسول فيما يكذبه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ نَقَوْلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾^[١] [الحاقة: ٤٤ - ٤٦].

وبالجمله فهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام لا يحتاج إلى تقريره، وهو الإقرار بما جاء به النبي ﷺ، وهو ما جاء به القرآن والسنة، كما قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ، وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ

= أوتيت القرآن ومثله معه^(١).

[١] أخبرنا الله جل وعلا أن النبي ﷺ لو تقول عليه شيئاً لم يقله؛ أي: لو كذب على الله، لعاجله الله بالعقوبة، ولكنه معصوم من الكذب ﷺ، ولو حرف امتناع لامتناع، وهذا شرط تقديري والشرط التقديري لا يكون، ولكنه يُقدَّر لبيان عظم الأشياء، فالمقدر (تقول) أي: لو كذب على الله لعاجله الله بالعقوبة، ولكنه معصوم عليه الصلاة والسلام عن ذلك.

وهذا كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] فالرسول ﷺ معصوم عن الشرك، لكن هذا شرط تقديري لبيان عظم شأن الشرك.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٦] الوتين هو: عِرْقُ

(١) حديث صحيح؛ أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢) في المقدمة، وأحمد في المسند (١٣٠/٤ - ١٣١)، واللفظ له، والطبراني في الكبير (٦٦٩/٢٠)، وابن حبان في صحيحه (١٢)، والحاكم في المستدرک (١٠٩/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٣٢/٩)، كلهم من حديث (المقدم بن معد يكره ﷺ)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٦٤٣)، ومشكاة المصابيح (٥٧/١ - ٥٨).

وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾ [آل عمران: ١٦٤] ﴿كَمَا
أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ
الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ١٥١].

وقال تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ
وَالْحِكْمَةِ بِعَظْمٍ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ

= متصل بالقلب، إذا قطع مات الإنسان لساعته، والمعنى: لو كذب علينا؛
لعوجل بالعقوبة ولا يُمهّل، ولكنه معصوم عن التقول علينا أو الكذب.

[١] العلم الضروري: هو العلم الذي يضطر الإنسان إلى إثباته وعدم
إنكاره، ولا يفتقر في ثبوته إلى بحث أو تأمل أو استدلال. فيقول ﷻ: إن خلاصة
الكلام في هذا الباب: أن مما عَلِمَ من دين الإسلام بالاضطرار علماً ضرورياً لا
يمكن دفعه وإنكاره، ولا يحتاج إلى تقرير وبيان: أنه لا يتم إيمان العبد حتى يتم
التصديق والإقرار بما جاء في الكتاب والسنة، فمن لم يؤمن بما فيهما فليس
بمؤمن، ولم يشهد أن لا إله إلا الله، ولم يشهد أن محمداً رسول الله. فمن لم
يصدق الله في أخباره؛ ومن لم يصدق الرسول في أخباره؛ فإنه لم يحقق
الشهادتين، فلا يكون الشخص محققاً لهما حتى يصدق ويقر بما جاء في كتاب الله
من الأخبار، ومن ذلك: ما أخبر الله به عن نفسه من الأسماء والصفات، وكذلك
يقرّ بما أخبر به من أمور الغيب الماضية والمستقبلية، وكذلك يقرّ بما جاء في سنة
رسول الله ﷺ مما أخبر به عنه ربه جل وعلا، وأن تمتثل أوامره وأن تجتنب نواهيه.
ثم أورد المؤلف بعد هذا البيان عدة أدلة تدل على هذا الأصل.

[٢] أخبر الله بأن هذا مئة من الله بها على المؤمنين، وقوله: ﴿وَعَلِّمُهُمُ
الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ أي: السنة.

[٣] والحكمة هي: السنة.

[٤] الكتاب هو: القرآن، والحكمة هي: السنة.

رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴿١﴾ [النساء: ٦٤] وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

ومما جاء به الرسول رضاه عن السابقين الأولين وعمن اتبعهم بإحسان؛ كما قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ومما جاء به

- [١] ومن طاعته: تصديقه في أخباره، فالذي لا يصدق أخباره؛ لم يطعه.
- [٢] نفى الله الإيمان عن الشخص حتى يُحَكِّمَ الرسولَ في موارد النزاع، ثم لا يكفي أن يُحَكِّمَهُ فقط؛ بل لا بد أن لا يكون في صدره حرج من قضاء الرسول ﷺ ومن حُكْمِهِ، ولا بد أن يسلم ويطمئن طمأنينة كاملة به.
- [٣] هذا أمر بطاعة الله وطاعة رسوله، وأن المسائل المتنازع فيها ترد إلى الله وإلى الرسول؛ تُرَدُّ إِلَى اللَّهِ فِي كِتَابِهِ، وَإِلَى الرَّسُولِ فِي حَيَاتِهِ، وَإِلَى سُنَّتِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ.
- [٤] يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: إن مما جاء به الرسول ﷺ مما يجب على المسلم أن يؤمن به ويصدق به؛ هو رضاه عن السابقين الأولين ومن اتبعهم بإحسان، فالرسول ﷺ رضي عن السابقين الأولين من الصحابة، كما قال الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾، فيجب الترضي عن السابقين الأولين وهم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فمن لم يترض عنهم أو سبهم أو شتمهم فإنه لم يؤمن بما جاء به الرسول ﷺ على الحقيقة، وهو مشاقُّ لله ولرسوله، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

الرسول: إخباره بأنه تعالى قد أكمل الدين بقوله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^[١] [المائدة: ٣].

ومما جاء به الرسول أمر الله له بالبلاغ المبين، كما قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلغُ الْمَعِينُ﴾ [النور: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿بَيِّنَاتٍ لِّلرَّسُولِ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]^[٢].

[١] ومما جاء به الرسول: إخباره بأن الدين كامل لا يحتاج إلى زيادة ولا يعتريه نقصان، كما قال سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾، فمن أراد أن يزيد على ما جاء في الكتاب والسنة ويأتي بشيء من عند نفسه؛ فقد شاق الله ورسوله، وخالف ما جاء عن الله ورسوله ﷺ، ولم يؤمن بما جاء به الرسول ﷺ؛ لأن الدين كامل.

[٢] ومما جاء به الرسول ﷺ: أمر الله له بالبلاغ المبين، وقد بلغ وأدى ما عنده من الوحي والرسالة؛ بلغ الناس في حجة الوداع وقال: «إلا هل بلغت» قالوا: نعم، فرفع إصبعه إلى السماء فقال: «اللهم اشهد، اللهم اشهد»^(١)، فشهد له الصحابة رضوان الله عليهم بالبلاغ، ونحن أيضاً نشهد أنه بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه من ربه اليقين، فصلوات الله وسلامه عليه، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلغُ الْمَعِينُ﴾ [النور: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ =

(١) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (١٧٤١)، وفي مواضع أخرى، ومسلم (١٦٧٩)، وأبو داود (١٩٤٨)، وابن ماجه (٢٣٣)، وأحمد في المسند (٣٧/٥، ٤٥) من حديث أبي بكر، وفي الباب عن جابر بن عبد الله ﷺ أخرجه مسلم (١٢١٨)، وفيه: فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس.

ومعلوم أنه ﷺ قد بلغ الرسالة كما أمر ولم يكتم منها شيئاً^[١]؛ فإن كتمان ما أنزله الله تعالى يناقض مَوْجِبَ الرسالة^[٢]؛ كما أن الكذب يناقض موجب الرسالة. ومن المعلوم من دين المسلمين أنه معصوم من الكتمان لشيء من الرسالة كما أنه معصوم من الكذب فيها. والأمة تشهد له بأنه بلغ الرسالة كما أمره الله تعالى وبين ما

= لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴿ [النحل: ٤٤]، وقد بين عليه الصلاة والسلام ذلك. وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ وقد بلغ كما أمر، وقال: ﴿وإن لمر تفعّل فمأ بلغت رسالتهم، والله يعصمك من الناس﴾، ﴿وإن لمر تفعّل﴾ هذا شرط تقديري، ولكنه عليه الصلاة والسلام بلغ.

[١] من المعلوم لكل أحد أن الرسول بلغ ما أمره الله بتبليغه ولم يكتم من ذلك شيئاً، ولو كان قد كتم شيئاً قد أمره الله بتبليغه؛ فإن ذلك يناقض موجب الرسالة، والموجب - بفتح الجيم - هو الثمرة والنتيجة، فمعنى قوله: «يناقض موجب الرسالة» أي: يناقض نتيجة وثمررة الرسالة، أما الموجب - بكسر الجيم - فهو المقتضي والسبب. فلو كتم شيئاً فإن معنى ذلك: أنه لم يبلغ الرسالة، بل كان تبليغه ناقصاً بسبب هذا الكتمان، ومعلوم عند جميع المسلمين أن الرسول ﷺ معصوم من الكذب والخطأ في تبليغه للشرع، كما هو معلوم عندهم بالاضطرار أيضاً أنه معصوم من كتمان شيء منها، فهو معصوم منهما جميعاً.

[٢] فالكتمان يناقض موجب الرسالة، والله أرسله ليبليغ دينه وشرعه، فإذا كتم شيئاً من ذلك؛ ما تمت الرسالة؛ لأنه لا يمكن أن يكون رسولاً ويكون كذاباً، وذلك أن الكذب ينافي ويناقض ثمرة الرسالة، إذا الرسول ﷺ بلغ كما أمر ولم يكتم شيئاً، ومن قال إنه كتم شيئاً مما أوحاه الله إليه فقد كفر، وذلك لأنه حوّن الرسول ﷺ، وهذا ردة عن الإسلام والعياذ بالله؛ لأن الله قد شهد له بالبلاغ، وشهد له الصحابة بذلك.

أنزل إليه من ربه وقد أخبر الله بأنه قد أكمل الدين^[١]؛ وإنما كمل بما بلغه؛ إذ الدين لم يعرف إلا بتبليغه، فعلم أنه بلغ جميع الدين الذي شرعه الله لعباده، كما قال ﷺ: «تركتم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»^(١)، وقال: «ما تركت من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به، ولا من شيء يبعدكم عن النار إلا وقد حدثتكم به»^(٢).

وقال أبو ذر: لقد توفي رسول الله ﷺ وما من طائر يقلب جناحيه في السماء إلا أفادنا منه علماً^[٣]^(٣). إذا تبين هذا: فقد

[١] كما في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

[٢] كل هذه النصوص تدل على أن الرسول ﷺ بلغ الرسالة ولم يكتم =

(١) حديث صحيح؛ أخرجه ابن ماجه (٤٣)، وأحمد في المسند (١٢٦/٤)، وابن أبي عاصم في السنة (٣٣، ٤٨، ٤٩)، والطبراني في الكبير (٦١٩/١٨)، والحاكم في المستدرک (٩٦/١)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٤٣٦٩)، كلهم من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه.

(٢) حديث صحيح؛ أخرجه أحمد في المسند (١٥٣/٥، ١٦٢)، والطبراني في الكبير (١٦٤٧)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢٧٠/١)، من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه وذكره الهيثمي في المجمع (٢٦٣/٨، ٢٦٤)، وقال: رواه أحمد، والطبراني، ورجال الطبراني رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو ثقة، وفي إسناد أحمد (من لم يسم)، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١٨٠٣)، وفي الباب عن ابن مسعود رضي الله عنه، أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/٢)، والبعغوي في شرح السنة (٤١١٣)، وغيرهم، وصححه الشيخ الألباني أيضاً في الصحيحة (٢٨٦٦).

(٣) حديث صحيح؛ تقدم فيما قبله.

وجب على كل مسلم تصديقه فيما أخبر به عن الله تعالى: من أسماء الله وصفاته مما جاء في القرآن وفي السنة الثابتة عنه^[١]، كما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، رضي الله عنهم ورضوا عنه.

فإن هؤلاء هم الذين تلقوا عنه القرآن والسنة وكانوا يتلقون عنه ما في ذلك من العلم والعمل. كما قال أبو عبد الرحمن السلمي: «لقد حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل

= منها شيئاً، وذلك لأنه معصوم من الكذب، والمؤلف سبني على هذا الكلام أنه إذا كان معصوماً عن الكذب والكتمان فهل يمكن أن يكون قد ترك الأسماء والصفات ولم يبينها؟ الجواب: أنه لا يمكن أن يترك بيانها للناس، وسيأتي ذلك مفصلاً في كلام المؤلف.

[١] أي: إذا تبين أن الرسول ﷺ معصوم عن الكذب والنقصان في تبليغه للرسالة، فإنه من الواجب على كل مسلم تصديقه فيما أخبر به عن الله تعالى من أسماء وصفاته، مما جاء في القرآن، ومما جاء في السنة الثابتة عنه، فمما أخبر الله به عن نفسه من ذلك؛ قوله: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [التحریم: ٢]، وقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤]، وقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾ [النساء: ١٧]، وقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ [النساء: ١٣٤]. وأمثالها من الآيات.

جميعاً»^(١). وقد قام عبد الله بن عمر - وهو من أصاغر الصحابة - في تعلم البقرة ثمانين سنين، لأجل الفهم والمعرفة^[١].

[١] كما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين تبعوهم بإحسان، فإنهم صدّقوا الرسول ﷺ فيما أخبر به عن الله من أسمائه وصفاته وآمنوا بذلك، ثم إنهم لم يقتصروا في تلقيهم عن النبي ﷺ على ألفاظ القرآن والسنة دون معانيها، بل حفظوا ألفاظ القرآن ومعانيه وتلقوا العلم والعمل جميعاً؛ وكان الرسول ﷺ حينما ينزل عليه الوحي من كلام الله يفسره لهم فيعلمونه ثم يعمل به، وهم يعملون به أيضاً، ولهذا فالصحابه لهم مزية تميزهم عن غيرهم، فلا كان ولا يكون مثلهم، هم الذين اصطفاهم الله لصحبة نبيه وحمل الرسالة، ولا يكون أحد مثلهم، ولا أحد يسبقهم، نالوا شرف الصحبة وسبقوا إلى الجهاد، والعلم، والعمل، وتبليغ الإسلام، فإنهم ﷺ هم الذين تلقوا عن النبي ﷺ القرآن والسنة، وكانوا يتلقون عنه ما فيهما من العلم والعمل جميعاً؛ يحفظون الألفاظ، ويتعلمون المعاني، ثم يعملون، كما قال أبو عبد الرحمن السلمي - وهو من التابعين -: «لقد حدثنا الذين كانوا يقرئوننا =

(١) خبر حسن؛ أخرجه أحمد (٤١٠/٥) ولفظه: عن أبي عبد الرحمن، قال: «حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب النبي ﷺ...» فلم يسم أحداً، وأورده الدارقطني في العلل (٦٠/٣)، وذكر الاختلاف فيه، عن أبي عبد الرحمن، وذكر فيه عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب ﷺ، وقال الدارقطني: فسمى هؤلاء الثلاثة ولم يسمهم سواه والأول أشبه بالصواب، وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبه في المصنف (١٠/١٠)، بسند الإمام أحمد، وابن سعد في الطبقات (١٧٢/٦) من طريق حماد بن زيد، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤٥١، ١٤٥٢) من طريق سفيان، وهمام بن يحيى كلهم عن عطاء بن السائب به، وذكره الهيثمي في المجمع (١/١٦٥)، ونسبه إلى الإمام أحمد وقال: (فيه عطاء بن السائب: اختلط في آخر عمره). قلت: ١ - فقد رواه سفيان الثوري، وحماد بن زيد عنه، وهما ممن سمع منه قبل الاختلاط كما في التهذيب (٥٣٩٣).

٢ - وكلهم أيضاً لم يذكروا الصحابة الذين كانوا يقرئونهم القرآن، وجهالة الصحابة لا تضر.

٣ - وأبو عبد الرحمن السلمي من كبار التابعين، واسمه عبد الله بن حبيب.

وهذا معلوم من وجوه^[١]: أحدها أن العادة المطردة التي جبل الله عليها بني آدم توجب اعتنائهم بالقرآن المنزل عليهم لفظاً ومعنى؛ بل أن يكون اعتنائهم بالمعنى أوكد^[٢]، فإنه قد علم أنه من قرأ كتاباً في الطب أو الحساب أو النحو أو الفقه أو غير ذلك؛ فإنه لا بد أن يكون راغباً في فهمه وتصور معانيه فكيف بمن قرءوا كتاب الله تعالى المنزل إليهم الذي به هداهم الله وبه عرفهم الحق والباطل والخير والشر والهدى والضلال والرشاد والغي^[٣].

= القرآن كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً» أي: تعلموا القرآن حروفه وألفاظه، وتعلموا ما فيه من العلم، ثم عملوا به.

وإنما فعل ابن عمر ذلك ﷺ؛ لأجل أن يفهم معانيها؛ وذلك أن سورة البقرة من أطول سور القرآن، وتحتاج إلى وقت في فهمها وتدبرها، ففيها الحديث عن صفات المؤمنين والكفار والمنافقين، وصفات اليهود وأعمالهم الخبيثة مع أنبيائهم، وفيها أحكام الحج والصيام والجهاد، وأحكام الحيض، وأحكام الطلاق والنكاح والمدائنة، ففيها أحكام كثيرة تحتاج إلى علم ومعرفة وعمل.

[١] سيذكر المؤلف الوجوه التي تدل على أن العناية بالمعنى أولى

وأوكد من العناية باللفظ.

[٢] لأن المقصود هو فهم المعنى وتدبره والعمل به؛ فالقرآن أنزل

للعمل به، ولا يمكن العمل به إلا بفهم معناه، فكيف تعمل به وأنت لا تعلم معناه؟! فالاعتناء بالمعنى أوكد من الاعتناء باللفظ.

[٣] أي: أن من أراد أن يتعلم شيئاً من العلوم كالطب أو الحساب أو

النحو أو الفقه أو غيرها من العلوم، فإنه إذا أراد أن يقرأ في كتبها لا بد له =

فمن المعلوم أن رغبتهم في فهمه وتصور معانيه أعظم الرغبات؛ بل إذا سمع المتعلم من العالم حديثاً فإنه يرغب في فهمه؛ فكيف بمن يسمعون كلام الله من المبلغ عنه^[١].

بل ومن المعلوم أن رغبة الرسول ﷺ في تعريفهم معاني القرآن أعظم من رغبته في تعريفهم حروفه^[٢]، فإن معرفة الحروف بدون المعاني لا تحصل المقصود إذا اللفظ إنما يراد للمعنى^[٣]، الوجه الثاني: أن الله قد حضهم على تدبره وتعقله واتباعه في غير موضع،

= من أن يتصور ما أراده مؤلفوها من المعاني، وذلك أنه لا يتم العمل بهذه العلوم إلا بفهمها وتصور معانيها ونظمها.

فإذا كان هذا في علوم البشر، فكيف بكتاب الله جل وعلا الذي أنزله من أجل هداية الخلق، وتبيين الحق لهم من الباطل، والخير من الشر، والهدى من الضلال، والرشاد من الغي؟

[١] أي: أن رغبة الأمة في فهم كلام الله المنزل عليهم وتدبر معانيه؛ من أعظم الرغبات لديهم؛ إذ به هدى الله الأمة وأخرجها به من ظلمات الجهل والكفر والغبي والضلال، ومن المعلوم في العادات أن المتعلم - أي متعلم - إذا سمع من العالم حديثاً فإنه يرغب في فهمه وتعقل معناه. فكيف بمن يسمعون كلام الله من المبلغ عنه مباشرة، وهم الصحابة رضوان الله عليهم؛ إذ هم أولى من غيرهم بفهمه واتباع معانيه والعمل به.

[٢] أي: أن الرسول ﷺ يرغب أن يُعرّف الصحابة رضوان الله عليهم معاني القرآن، أعظم من رغبته في تعليمهم حروفه وألفاظه.

[٣] أي: أن معرفة الحروف دون تدبر معناها أو فهمه لا يحصل المقصود منه؛ إذ إن اللفظ يتوصل به إلى فهم المعنى.

كما قال تعالى: ﴿كَذَّبْ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩] [١].
وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالًا﴾ [٢٤] ﴿
[محمد: ٢٤] [٢]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ
ءَابَاءَهُمُ الْأُولِينَ﴾ [المؤمنون: ٦٨] وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ
وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] [٣].
فإذا كان قد حض الكفار والمنافقين على تدبره [٤]: علم أن معانيه
مما يمكن الكفار والمنافقين فهمها ومعرفتها فكيف لا يكون ذلك
ممكناً للمؤمنين؛ وهذا يبين أن معانيه كانت معروفة بينة لهم [٥].

[١] كيف يُؤمَّرُ الإنسان بتدبر شيء وهو لا يعرف معناه؟! فإذا كان هذا
غير ممكن؛ عُلِمَ أن التدبر يتطلب معرفة المعنى.
[٢] دل على أن الذين لا يتدبرون قلوبهم مقفلة عن إدراك المعنى؛ فلم
تستفد.

[٣] وهذا خطاب للكفار، فإذا كان الله قد ذمهم على عدم التدبر وأنكر
عليهم ذلك، فكيف الحال بالمؤمنين؟ فإذا كان الكفار يطلب منهم التدبر،
فالمؤمنون من باب أولى.

[٤] أي: القرآن.

[٥] إذا كان الله حض الكفار والمنافقين على تدبر معنى القرآن؛ عُلِمَ أن
المعاني يمكن للكفار أن يفهموها، فالمؤمنون من باب أولى. وهذا فيه رد على
طائفة المفوضة الذين يقولون: إن معاني القرآن لا تُعرف، وبالخصوص آيات
الأسماء والصفات؛ يقولون: هي حروف يلوكها الإنسان بلسانه ولا يدري ما
معناها، فإذا قلت: ما معنى العزيز الحكيم؟ قالوا: لا نعرف معناهما. فكأنه
يقرأ ألفاظاً بحروفٍ أعجمية لا يدري معناها فإذا قرأ مثل قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنْتُمْ
مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [الملك: ١٦]، أو قوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] =

الوجه الثالث أنه قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢] وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، فبين أنه أنزله عربياً لأن يعقلوا والعقل لا يكون إلا مع العلم بمعانيه^[١]. الوجه الرابع: أنه ذم من

= قال: لا أعرف معناها، هي حروف نفوض الأمر في معرفتها إلى الله. فيقال له: كيف لا تعرفون المعاني، والله تعالى قد حض الكفار والمنافقين على تدبره؟ وهل يحضهم الله على شيء لا يمكنهم تدبره؟! حاشا وكلا.

وهذا الذي زعموه؛ غلط، فمعاني الأسماء والصفات معروفة، لكن كيفيتها هي المجهولة، فنقول في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] معناه معروف، وهو: استقر، وعلا، وارتفع، وصعد، فهذه أربع معاني للاستواء في اللغة العربية، لكن كيفية استواء الله على عرشه لا نعلمه، كما قال الإمام مالك لما سُئل عن الاستواء؟ (الاستواء معلوم) أي: معلوم معناه في اللغة العربية. فله أربع معاني كما قال ابن القيم رحمته الله^(١):

ولهم عبارات عليها أربع	قد حُصِّلت للفارس الطعان
وهي استقر وقد علا وكذلك	ارتفع الذي ما فيه من نكران
وكذاك قد صعد الذي هو	رابع وأبو عبدة صاحب الشيبان
يختار هذا القول في تفسيره	أدرى من الجهمية بالقرآن

فالمعاني معروفة، وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧] فهل يمكن أن تكون المعاني غير معروفة والله تعالى، يسر القرآن، وقال: فهل من مدكر يعني: فهل من متذكر؟ فكل هذا يبطل مذهب المفوضة الذين يقولون معاني الصفات غير معلومة ونفوض العلم بها إلى الله.

[١] الوجه الثالث من الوجوه التي يتبين بها وجوب العناية بالمعنى دون الاكتفاء بالألفاظ والحروف: أن الله أنزل القرآن بلغة العرب؛ من أجل أن نعقل =

(١) النونية بشرح ابن عيسى (١/٤٤٠).

لا يفقهه فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]، ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥]^[١].

وقال تعالى: ﴿فَالْهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]^[٢]، فلو كان المؤمنون لا يفقهونه أيضاً لكانوا مشاركين

= ونفهم معناه فقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢] أي: من أجل أن تعقلوا معناه. وكذا في قوله في أول سورة يوسف، وأول سورة الزخرف: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣].

«ولعل» من الله ليست للترجي إنما هي للتعليل فمعنى (لعلكم) أي: لكي تعقلوا؛ لأن الله لا يرجو أحداً ولا يخاف من أحد.

ولو كان لا يمكن فهم معانيه كما تقوله المفوضة، لما استطعنا أن نعقله. قال المؤلف تعليقاً على الآيتين: (فَبَيِّنْ) أي: الرب سبحانه (أَنَّهُ أَنْزَلَهُ) أي: القرآن (عَرَبِيًّا لِأَن يَفْقَهُوهُ، وَالْعَقْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِمَعَانِيهِ). فالعقل إنما يكون بالعلم بمعاني الألفاظ، فدل ذلك على أن المعاني يمكن معرفتها، فتكون العناية بها أهم من العناية باللفظ.

[١] هذا ذم للكفار الذين لا يؤمنون بالآخرة، أن الله جعل لهم حجاباً معنوياً يحجبهم عن سماعهم القرآن؛ سَمَاعٌ تَعَقُّلٌ، وَفَهُمْ لَهُ، وإلا فهم يسمعون القرآن بأذانهم، ولكنهم لا ينتفعون به كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ أي: غلافاً معنوياً؛ بحيث لا يصل إليها الحق، فلا يقبلون الحق، وإلا فقلوبهم مثل قلوب المؤمنين ليس فيها حجاب حسي؛ بل المراد: حجاباً معنوياً. والمعنى: أن الله صدَّهم عن قبول الحق ﴿وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ أي: مانعاً أو حجاباً عن سماعهم للحق، وإلا فهم يسمعون القرآن، ويسمعون كلام الناس، لكن المراد قرأ معنوياً يمنعهم من سماع الحق؛ السماع الذي يفيدهم.

[٢] ذمهم الله على عدم فقه الحديث.

للكفار والمنافقين فيما ذمهم الله تعالى به ^[١]. الوجه الخامس: أنه ^[٢] ذم من لم يكن حظه من السماع إلا سماع الصوت دون فهم المعنى واتباعه فقال تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الْآذِيِّ يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بِكُمْ عُمِّي فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١] ^[٣].

وقال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ

[١] ذم الله الكفار والمنافقين لكونهم لا يفقهون القرآن، ولو كان المؤمنون لا يفقهونه ولا يعرفون معانيه؛ لكانوا مشاركين للكفار، لكنهم ليسوا كالكفار، فالمؤمنون من الله عليهم بالإيمان؛ فدل على أنهم يفهمون ويفقهون المعنى؛ فدل على أن المعاني مفهومة، خلافاً للمفوضة الذين يقولون: إن المعاني لا تُعرف، وإنما نفوضها إلى الله.

[٢] أي: الرب ﷻ.

[٣] شبه الله ﷻ الكفار في قوله: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الْآذِيِّ يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ حين يسمعون القرآن لكنهم لا يفهمون معانيه، بالغم التي ينطق لها الراعي، فتسمع الصوت، وتأتي، ولكن وهي لا تفهم ما يقوله راعيها، ولهذا قال بعد تلك الآيات: ﴿صُمُّ بِكُمْ عُمِّي فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ أي: صم عن سماع الحق، فلا يسمعون الحق لكنهم يسمعون الخطاب في أمور دنياهم جيداً، وسماعهم وفهمهم فيها قوي لكن في أمور دينهم وفيما ينفعهم، لا يسمعون، فهم صُمُّ؛ بمعنى: أنهم لا يسمعون سماعَ القبول؛ فلا يسمعون الحق ولا يقبلونه، ولكن يسمعون غير الحق ويفهمونه؛ فهُمْ (بكم) لا يتكلمون بالحق، وإن كانوا يتكلمون بالباطل، ويتكلمون بأمور دنياهم، وهم أيضاً: (عمي) لا يرون الحق ولا يبصرونه، وإن كانوا يرون ويبصرون أمور دنياهم؛ ولهذا قال بعد ذلك: ﴿فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ وهذا الوصف ينطبق على الكفار، والمؤمنون ليسوا كذلك.

إِلَّا كَالْأَنْعَمِ بَلَّ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾ [الفرقان: ٤٤] ^[١] وقال: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا ﴿٤٥﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ﴿٤٦﴾﴾ [محمد: ١٦] ^[٢]

[١] ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ (أي: يسمعون سماع استجابة وقبول، ﴿أَوْ يَفْقَهُونَ﴾) ما ينفعهم في أمور دينهم؛ ليسوا كذلك. لكن يسمعون ما يخص أمور دنياهم ويسمعون ما يضرهم، لكن الحق لا يسمعونه سماع استجابة وقبول، وكذلك لا يعقلون الحق ولا يعرفونه، وإن كانوا يعقلون أمور دنياهم؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَمِ﴾؛ شبههم الله بالأنعام السارحة التي تهتدي إلى الطعام والشراب في مراعيها، ولكن ليس عندها عقل، فكذلك هؤلاء الكفار هم كالأنعام يسعون لأموال دنياهم، ويعيشون لأموال دنياهم، فيأكلون ويشربون ويبيعون لأموال دنياهم، ولكنهم لا يعملون لآخرتهم. قال الله عنهم: ﴿بَلَّ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ (أي: هؤلاء الكفار أضل سبيلاً من الأنعام؛ لأن الأنعام ليس عليها حساب ولا عقاب؛ لأنها لم تُكَلَّف، وقد هداها الله لمراعيها، وهي تُسَبِّحُ اللَّهَ، أما هؤلاء فقد كُفِّفُوا، وأعطاهم الله عقولاً، فلم ينتفعوا بعقولهم، فصاروا أضل من الأنعام التي هداها الله لمراعيها وهي تسبح الله، وليست مكلفة ومع ذلك: لم تخالف أمر الله، وأما هؤلاء: فهم مكلفون؛ لأن الله ركب فيهم العقول، فصاروا - والعياذ بالله - أضل من الأنعام سبيلاً.

[٢] هذه الآية في وصف المنافقين، فقوله تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ يعني: إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ﴿حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ وهم الصحابة ﴿مَاذَا قَالَ آنِفًا﴾، يعني: ماذا قال محمد؟ فهؤلاء لم يفهموا ما قاله الرسول، مع أنهم سمعوا ما قاله بدليل أنهم إذا خرجوا من عنده، قالوا: ماذا قال آنفاً؟ يعني: الساعة. قال الله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ (أي: طبع الله على قلوبهم طبعاً معنوياً، فلا يصل إليها الحق، ﴿وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾). فالمقصود: أن هذا كلام من لم يفقه؛ حينما يجلسون مع الصحابة، ويسمعون كلام الرسول ﷺ، ويفهمه الصحابة، يقول هؤلاء =

وأمثال ذلك. وهؤلاء المنافقون سمعوا صوت الرسول ﷺ ولم يفهموا وقالوا: ماذا قال آنفاً؟ أي: الساعة، وهذا كلام من لم يفقه قوله.

فقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ [محمد: ١٦]^[١]، فمن جعل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان غير عالمين بمعاني القرآن جعلهم بمنزلة الكفار والمنافقين فيما ذمهم الله تعالى عليه^[١]. الوجه السادس: أن الصحابة رضي الله عنهم فسروا للتابعين القرآن^[٢]، كما قال مجاهد «عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره أقف عند كل آية منه وأسأله عنها»^{(١)[٣]}. ولهذا قال سفيان الثوري: «إذا جاءك التفسير

= المنافقون: ماذا قال محمد؟ وهذا كلام من لم يفهم قوله.

[١] فمن قال إن الصحابة لا يفهمون المعاني؛ فقد جعلهم مثل الكفار! وللمؤلف رضي الله عنه رد على المفوضة في كتابه درء تعارض العقل والنقل.

[٢] يعني: كيف يفسرونه وهم لا يعرفون معناه؟! وهذا دليل على أنهم لم يفسروه إلا وهم قد عرفوا معناه.

[٣] وهو من أئمة التابعين رضي الله عنهم، وجاء عنه أيضاً أنه قال: «عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند

(١) خبر حسن لغيره؛ أخرجه الطبري في التفسير (١٠٨) لكن بلفظ: (عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها)، وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٨٠/٣)، وابن سعد في الطبقات (٥/٤٦٦)، وفيه ابن إسحاق وهو مدلس، وله شاهد من طريق ابن أبي مليكة قال: (رأيت مجاهداً يسأل ابن عباس...) أخرجه الطبري (١٠٧).

عن مجاهد فحسبك به»^{١}، وكان ابن مسعود يقول: «لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته»^{٢}.
وكل واحد من أصحاب ابن مسعود وابن عباس نقل عنه من التفسير ما لا يحصيه إلا الله^[٣]. والنقول بذلك عن الصحابة والتابعين ثابتة معروفة عند أهل العلم بها^[٤].

كل آية منه، وأسأله عنها». فيما أن ابن عباس يفسر المعنى له، فالصحابه إذا يعرفون معاني القرآن.

[١] (فحسبك به) أي: أنه يكفيك، فاهتم واعتن به؛ وذلك أنه أخذه عن ابن عباس الصحابي الجليل الذي دعا له الرسول ﷺ فقال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»^(٣).

[٢] يعني: أنه من عنايته ﷺ بتفسير القرآن وفهم معانيه يقول: إني لا أعلم أحداً أعلم مني بمعانيه، ولو أعلم أحداً أعلم مني بمعانيه تبلغ إليه الإبل لركبتها إليه؛ حتى إن علي بن أبي طالب ﷺ قال: «والله لو أعلم اليوم أحداً أعلم مني به - أي: القرآن - وإن كان من وراء البحار لأتيته»^(٤).

[٣] كعلقمة وإبراهيم بن يزيد عن ابن مسعود، وغيرهم من أصحابه، ومجاهد وغيره عن ابن عباس، وهذا يدل على أنهم يفهمون المعاني، ويهتمون بها.

[٤] هذه ستة أوجه بين بها المؤلف ﷺ عناية الصحابة بالمعاني، وذكر =

- (١) خير حسن؛ أخرجه الطبري في التفسير (٣١/١).
- (٢) خير صحيح؛ أخرجه البخاري (٥٠٠٢)، ومسلم (٢٤٦٣).
- (٣) حديث صحيح؛ أخرجه أحمد (٣٠٣٢)، وابن أبي شيبة (١١١/١٢ - ١١٢)، والطبراني في الكبير (١٠٥٨٧)، وابن حبان في صحيحه (٧٠٥٥)، والحاكم في المستدرک (٥٤٣/٣)، وصححه ووافقه الذهبي، وأخرج البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧)، وأحمد أيضاً (٣٢٧/١) مختصراً بلفظ (اللهم فقهه في الدين) من حديث ابن عباس ﷺ.
- (٤) خير حسن؛ أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٢٢٧٢، ١٢٢٧٣).

فإن قال قائل: قد اختلفوا في تفسير القرآن اختلافاً كثيراً؛ ولو كان ذلك معلوماً عندهم عن الرسول ﷺ لم يختلفوا فيه [١].
 يقال: الاختلاف الثابت عن الصحابة؛ بل وعن أئمة التابعين في القرآن أكثره لا يخرج عن وجوه [٢]: أحدها أن يعبر كل منهم عن معنى الاسم بعبارة غير عبارة صاحبه، فالمسمى واحد وكل اسم يدل على معنى لا يدل عليه الاسم الآخر مع أن كلاهما حق [٣].

= أيضاً وجوهاً أخرى في كتابه «بيان تلبيس الجهمية» أوصلها إلى ثلاثة عشر وجهاً، وهو كتاب عظيم من عيون كتب شيخ الإسلام، وهذه الوجوه كلها في الرد على طائفة المفوضة الذين يقولون: إن القرآن غير مفهوم المعاني، وآيات الصفات لا يفهم معناها، وإنما نفوضها إلى الله.

[١] ذكر المؤلف هنا اعتراضاً ثم أجاب عنه: وهو: أنه إذا كان الصحابة قد تلقوا معاني القرآن عن النبي ﷺ، فكيف اختلفوا فيه، فلو كان المعنى معروفاً لما اختلفوا؟

[٢] سيبيّن المؤلف أنّ الاختلاف الثابت عن الصحابة وعن أئمة التابعين في تفسير القرآن لا يخرج عن وجوه ثلاثة.

[٣] أي: أن التفسير الواقع من الصحابة، إنما هو تفسير للمسمى الواحد بأحد معانيه، وذلك: أن المسمى الواحد قد تكون له عدة معاني؛ فإذا قلت مثلاً: زيد كريم، شجاع، عابد؛ فهذه صفات متعددة لمسمى واحد وهو زيد، فتارة أصفه بأنه كريم، وتارة أصفه بالشجاعة، وتارة أصفه بالعبادة. هذه كلها معاني لمسمى واحد، وإن كانت هذه المعاني مختلفة إلا أنها لشيء واحد.

فكذلك الصحابة يعبر كل واحد منهم للاسم بمعنى غير معنى صاحبه، =

بمنزلة تسمية الله تعالى بأسمائه الحسنی وتسمية الرسول بأسمائه
وتسمية القرآن العزيز بأسمائه فقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا
الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]^[١]. فإذا قيل:

= إلا أن مرجعها كلها لمسمى واحد، وكل عبارة تدل على معنى مستقل لا يدل
عليه الاسم الآخر مع أن كلاهما حق.

[١] فالله تعالى له أسماء كثيرة، حتى قيل: إن الله تعالى ألف اسم.
والله؛ أعرف المعارف، لا يسمى به غيره، وكل اسم من أسمائه تعالى مشتمل
على صفة، فالله أي: ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين، والرحمن
مشتمل على صفة الرحمة، والعلیم مشتمل على صفة العلم، والقدير مشتمل
على صفة القدرة، والعزیز مشتمل على صفة العزة، والحكيم مشتمل على
صفة الحكمة، والرؤوف مشتمل على صفة الرأفة، والرحيم مشتمل على
صفة الرحمة؛ وهكذا. فهذه المعاني كلها لمسمى واحد؛ وهو الله ﷻ.

وكذلك الرسول ﷺ له عدة أسماء فهو: أحمد، ومحمد، والحاشر،
والمقفي، والعاقب؛ فهذه معاني متعددة، ولكنها لشخص واحد؛ وهو الرسول ﷺ.
فأحمد ومحمد معناهما واحد: أي: كثير المحامد، والعاقب أي:
الذي ليس بعده نبي، والحاشر: الذي يُحشر الناس على قدمه؛ وهكذا.

وكذلك القرآن له عدة أسماء، بمعاني مختلفة؛ كالقرآن، والكتاب،
والشفاء، والهدى، والبيان؛ كلها معاني لمسمى واحد.

كذلك السيف له عدة أسماء، حتى قيل: إن له ثلاثمائة اسم، مثل:
المهند، والصارم، وغيرهما. والأسد كذلك؛ ذكر له خمسمائة اسم، مثل:
الضرغام، والأسد، وغيرهما.

فإذا دعوت الله فقلت: يا الله، يا رحمن، يا حي، يا قيوم، يا ذا
الجلال والإكرام، يا مجيب، يا قريب، يا ودود، يا غفور، يا رحيم، فهذه
الأسماء كلها ترجع إلى الله؛ وإن كانت معانيها مختلفة.

الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام فهي كلها أسماء لمسمى واحد ﷺ وإن كان كل اسم يدل على نعت الله تعالى لا يدل عليه الاسم الآخر.

ومثال هذا من التفسير: كلام العلماء في تفسير (الصراط المستقيم)، فهذا يقول: هو الإسلام، وهذا يقول: هو القرآن أي: اتباع القرآن، وهذا يقول: السنة والجماعة، وهذا يقول: طريق العبودية، وهذا يقول: طاعة الله ورسوله^[١]. ومعلوم أن الصراط يوصف بهذه الصفات كلها ويسمى بهذه الأسماء كلها ولكن كل منهم دل المخاطب

[١] فبعض العلماء يقول: الصراط المستقيم؛ هو الإسلام، وبعضهم يقول: الصراط المستقيم؛ هو القرآن - يعني: أتباع القرآن -، وبعضهم يقول: الصراط المستقيم؛ هو الرسول - يعني: أتباع الرسول -، وبعضهم يقول: الصراط المستقيم؛ هو طاعة الله ورسوله، وبعضهم يقول: الصراط المستقيم؛ طريق العبودية. فهل بين هذه المعاني تنافي؟ لا تنافي بينها؛ فالصراط المستقيم؛ هو القرآن، وهو الإسلام، وهو طريق العبودية، ومن اتبع الرسول فقد اتبع الصراط المستقيم، ومن دخل في الإسلام وعمل به؛ فهو على الصراط المستقيم، ومن كان على طريق العبودية؛ فهو على الصراط المستقيم، ومن أطاع الله ورسوله؛ فهو على الصراط المستقيم. فإذا فسر بعض الصحابة (الصراط المستقيم) بأنه الإسلام، وبعضهم فسره بأنه القرآن، وبعضهم بأنه الرسول، وبعضهم بأنهم أهل السنة والجماعة، وبعضهم بأنه طاعة الله ورسوله، وبعضهم بأنه طريق العبودية؛ فإنه لا تنافي بين هذه التفاسير، بل كلها حق، والاختلاف الحاصل من الصحابة في تفسير القرآن؛ هو من هذا الباب.

على النعت الذي به يعرف الصراط وينتفع بمعرفة ذلك النعت^(١).

ولهذا قال الله: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، فاختلاف الصحابة رضي الله عنهم من جنس هذا الاختلاف لا يخرج عنه.

الوجه الثاني: أن يذكر كل منهم من تفسير الاسم بعض أنواعه أو أعيانه على سبيل التمثيل للمخاطب؛ لا على سبيل الحصر والإحاطة^[١]. كما لو سأل أعجمي عن معنى لفظ (الخبز)، فأري رغيفاً وقيل: هذا هو. فذاك مثال للخبز وإشارة إلى جنسه؛ لا إلى ذلك الرغيف خاصة^[٢]. ومن هذا ما جاء عنهم في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾^[٣] [فاطر: ٣٢]. فالقول

[١] هذا الوجه الثاني من الوجوه التي لا تخرج عنها تفاسير الصحابة والتابعين، وهو أن يُعبّرَوا عن معنى الاسم ببعض أنواعه، وليس المقصود منه الحصر، لكن المقصود منه بيان المعنى.

[٢] ومثّل له المؤلف رحمته الله بمثالٍ واضح؛ وهو: أنه لو سأل أعجمي عن معنى لفظ الخبز، فأتيته برغيف وقلت له: هذا هو الخبز. فليس معنى ذلك أنك تريد الحصر والإحاطة، بحيث يكون محصوراً ومختصاً بذلك الرغيف، بل مُرادك أن تذكر له مثلاً يُعرف به الخبز؛ فإذا رأى نوعاً آخر، عرف أنواع الخبز، لكنه كان أولاً لا يدري معناه، فلما أريته مثلاً له، عرّفه.

[٣] ومن أمثلة ذلك ما جاء في تفسير قول الله تعالى في سورة فاطر: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]. ففي هذه =

= الآية بين الله أقسام المؤمنين، وهم ثلاثة أقسام: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق.

فالظالم لنفسه: هو الموحد الذي لم يقع في عمله شرك، لكنه قَصَرَ في أداء بعض الواجبات، أو فعل بعض المحرمات، وسُمِّيَ ظالماً لنفسه؛ لأنه ظلم نفسه بفعل المعاصي، كمن ظلمها بأكله الربا، أو بالكذب، أو بأخذ شيء من الرشوة، أو بعقوق والديه، أو تساهل ببعض الواجبات. والمقتصد: هو الذي أدى الواجبات، وترك المحرمات، ووقف عند هذا الحد، لكن لم يكن عنده نشاط في فعل المستحبات؛ ويسمَّون: أصحاب اليمين.

والسابق بالخيرات: هو الذي أدى الواجبات وصار عنده نشاط؛ ففعل المستحبات والنوافل، وترك المحرمات، وترك المكروهات، وترك التوسع في المباحات أيضاً، حتى لا يقع في المكروهات، فهؤلاء يُسمَّون (السابقون)، و(المقربون). وهؤلاء في الدرجة العليا، ثم يليهم (المقتصدون) ويسمون (أصحاب اليمين)، وكل من الصنفين يدخل الجنة من أول وهلة، فيسَلَّم من العذاب؛ فضلاً من الله وإحساناً.

وأما الظالمون لأنفسهم، فهؤلاء تحت مشيئة الله، إما أن يعفو عنهم، وإما أن يعذبهم، فقد يُعَذَّبُ الإنسانُ في قبره كما ثبت في قصة الرجلين اللذين مرَّ بهما النبي ﷺ فقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما كان يمشي بالنميمة وأما الآخر فكان لا يستنزه من بوله»^(١)، وقد تصيبه شدائد وأهوال يوم القيامة، وقد يعفو الله عنه بمحض مشيئته، كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْزُبُ عَنْ إِيَّاسِ بْنِ مَرْيَمَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقد يكون مستحقاً =

(١) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٢١٨)، ومسلم (٢٩٢)، وأبو داود (٢٠)، والترمذي (٧٠)، وابن ماجه (٣٤٧)، وأحمد (٢٢٥/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

= لدخول النار، لكن قد يُشْفَع فيه فلا يدخل النار، وقد يدخل النار، بل لا بد أن يدخل النار جملةً من أهل الكبائر، مع أنهم مؤمنون، موحدون، مصلون، ولا تأكل النار وجوههم، ومواضع السجود. وهم إنما دخلوها؛ لأنهم ماتوا على معاصي: فهذا مات على الزنا من غير توبة، وهذا مات على الربا من غير توبة، وهذا مات على الرشوة من غير توبة، وهذا مات على عقوق الوالدين من غير توبة، وهذا مات على الغيبة من غير توبة، وهذا مات على النميمة من غير توبة، وهكذا...، ويشفع فيهم النبي ﷺ أربع شفاعات، وتشفع فيهم الملائكة والأفراط، وتبقى بقية لم تنلهم الشفاعة، فيخرجهم الله برحمته، لكن لا يخلدون في النار، بل لا بد أن يخرجوا، كما جاء ذلك في حديث الشفاعة، أن الله قال لنبيه: «فأخرج من كان في قلبه أدنى أدنى أثقال حبة خردل من إيمان»^(١)؛ لأن المعاصي ولو كثرت فإنها لا تقضي على الإيمان؛ بل لا بد أن تبقى منه بقية، ولا يقضي على الإيمان بالكلية إلا الكفر الأكبر؛ أو النفاق الأكبر، أو الشرك الأكبر؛ وذلك أنه لا يمكن أن يجتمع الإيمان مع الكفر الأكبر، لكن المعاصي ولو كثرت وعظمت فإنها لا تنفي الإيمان بالكلية، بل يبقى معها، شيء من الإيمان؛ يخرج به صاحبه من النار، ولو كان هذا الإيمان مثقال أدنى حبة من خردل.

فإذا عرفنا أن الظالم لنفسه، هو الذي يُقَصِّر في بعض الواجبات، وفعل بعض المحرمات، وأن المقتصد، هو الذي أدى الواجبات، وترك المحرمات، وأن السابق والمقرب، هو الذي أدى الواجبات والنوافل، وترك المحرمات والمكروهات، وفضول المباحات؛ عرفنا تبعاً لذلك: أن ما جاء عن الصحابة في تفسيرهم لهذه المعاني، إنما يُراد بذلك ضرب المثال لا الحصر، فكون =

(١) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٥) (٣٢٦)، والترمذي (٢٥٩٣)، وابن ماجه (٤٣١٢)، وأحمد في المسند (١١٦/٣)، كلهم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

الجامع أن الظالم لنفسه هو المفطر بترك مأمور أو فعل محذور، والمقتصد: القائم بأداء الواجبات وترك المحرمات، والسابق: بمنزلة المقرب الذي يتقرب إلى الله بالنوافل بعد الفرائض حتى يحبه الحق.

ثم إن كلا منهم يذكر نوعاً من هذا، فإذا قال القائل: الظالم المؤخر للصلاة عن وقتها، والمقتصد المصلي لها في وقتها، والسابق المصلي لها في أول وقتها حيث يكون التقديم أفضل. وقال آخر: الظالم لنفسه هو البخيل الذي لا يصل رحمه ولا يؤدي زكاة ماله، والمقتصد القائم بما يجب عليه من الزكاة وصلة الرحم وقرى الضيف والإعطاء في النائة^[١]، والسابق الفاعل المستحب بعد الواجب.

كما فعل الصديق حين جاء بماله كله؛ ولم يكن مع هذا يأخذ من أحد شيئاً^[٢]. وقال آخر: الظالم لنفسه الذي يصوم عن الطعام لا

= هذا يذكر مثلاً، وهذا يذكر مثلاً، فلا ينافي أحدها الآخر، بل كل الأمثلة داخلية في المعنى، ومثل ما سبق: مَنْ فسّر الظالم لنفسه بأنه: المقصر في بعض الواجبات، وبعضهم فسّره بالبخل، وبعضهم فسّره بالذي يصوم عن الطعام، ولا يصوم عن الآثام، والمعنى واحد.

فإذا قال: بعضهم: الظالم لنفسه؛ المؤخر للصلاة عن وقتها، فهل معنى ذلك: أن الظالم لنفسه لا يكون إلا المؤخر للصلاة فقط؟ الجواب: لا، لكن المراد بهذا المثال لا الحصر.

[١] النوائب هي التي تنوب الإنسان ويحتاج فيها إلى غيره.

[٢] لما حث النبي ﷺ على الصدقة، تسارع أبو بكر وعمر إلى الصدقة؛ =

عن الآثام والمهلكات، والمقتصد الذي يصوم عن الطعام والآثام، والسابق الذي يصوم عن كل ما لا يقربه إلى الله - وأمثال ذلك - [١] لم تكن هذه الأقوال متنافية بل كل ذكر نوعاً مما تناولته الآية . .

= فجاء عمر بنصف ماله وأعطاه النبي ﷺ فقال له: «ما أبقيت لأهلك» فقال: مثله. قال: وأتى أبو بكر بكل ما عنده، فقال له رسول الله ﷺ: «ما أبقيت لأهلك» قال: أبقيت لهم الله ورسوله. قلت: لا أسألك إلى شيء أبداً^(١). فالصديق ﷺ فعل المستحب، بعد أداءه للواجب.

وهنا مسألة وهي: هل يجوز للإنسان أن يتصدق بماله كله؟ قال العلماء: لا يجوز أن يتصدق الإنسان بماله كله إذا كان له أهل وأولاد؛ لئلا يجعلهم يتكفون الناس ويشحذونهم، إلا في حالة واحدة: إذا كان له مكسب يومي بحيث يستطيع أن يكسب كل يوم ما يكفي لأولاده، أما أن يتصدق بماله كله ويترك أولاده يتكفون الناس فهذا لا يجوز؛ ولهذا قال النبي ﷺ لكعب بن مالك لما قال: إن من توبتي أن أنخلع من مالي قال: «أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك»^(٢).

[١] هذا الاختلاف لا يؤثر؛ لأن المراد منه التمثيل لا الحصر.

وكل هذا مقدمة لبيان أن القرآن معروف المعنى للصحابة والتابعين، ومن ذلك: آيات الصفات. بعد ذلك سيتكلم الشيخ على مسألة العلو والصفات في الفصل الذي يلي هذا.

(١) حديث صحيح؛ أخرجه أبو داود (١٦٧٨)، والترمذي (٣٦٧٥) وقال: (حسن صحيح)، والحاكم في المستدرک (٤١٤/١)، وصححه على شرط مسلم، كلهم من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

(٢) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩)، وأبو داود (٣٣١٧)، والترمذي (٣١٠٢)، وابن ماجه (١٣٩٣)، وأحمد في المسند (٦/٣٩٠).

الوجه الثالث: أن يذكر أحدهم^[١] لنزول الآية سبباً ويذكر الآخر سبباً آخر، - لا ينافي الأول -، ومن الممكن نزولها^[٢] لأجل السببين جميعاً أو نزولها مرتين مرة لهذا ومرة لهذا^[٣]. وأما ما صح عن السلف أنهم اختلفوا فيه اختلاف تناقض، فهذا قليل بالنسبة إلى ما لم يختلفوا فيه^[٤].

[١] أي: أحد المفسرين.

[٢] أي: الآية.

[٣] وبهذا يتبين أن الاختلاف الثابت عن الصحابة وأئمة التابعين، ليس اختلاف تناقض، ولا اختلاف تضاد، ولكنه اختلاف تنوع.

[٤] أي: أن اختلاف السلف، إنما هو اختلاف تنوع؛ وذلك أن الاختلاف نوعان:

الأول: اختلاف تضاد وتناقض، وهذا مذموم.

والثاني: اختلاف تنوع، وهو أن يكون كلٌّ من المختلفين على حق، ومثاله:

١ - الاختلاف الوارد في استفتاحات الصلاة، فقد ورد عن النبي ﷺ عدة استفتاحات منها: «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك»^(١)، وهذا هو الذي كان يعلمه عمر رضي الله عنه للناس على منبر النبي ﷺ، واختاره الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله، وهو أفضل الاستفتاحات؛ لأنه كله ثناء على الله.

(١) حديث صحيح لغيره؛ أخرجه أبو داود (٧٧٥)، والترمذي (٢٤٢)، وقال: حديث أبي سعيد الخدري أشهر حديث في الباب، والنسائي (١٣٢/٢)، وابن ماجه (٨٠٤)، وأحمد في المسند (٦٩/٣)، وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود (٧٧٦)، والترمذي (٢٤٣)، وابن ماجه (٨٠٦)، وغيرهم.

ومنها: «اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، ونقني من الخطايا كما يُنقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والبرد»^(١) ومنها: الاستفتاح الوارد في صلاة الليل، كما في حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يستفتح صلاته إذا قام من الليل بقوله: «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهديني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»^(٢).

ومنها: استفتاحٌ طويلٌ في صلاة الليل وَرَدَ في حديث ابن عباس^(٣).

وكل هذا حق، فإذا أتيت بهذا أو بهذا؛ فكله حق ومُجزء.

٢ - الاختلاف الوارد في صيغ الأذان، فقد ورد عن النبي ﷺ أنه علّم بلائاً الأذان خمس عشرة جملة: فالتكبيراتُ أربع: الله أكبر الله أكبر، والشهادتان أربع والحيعلتان أربع والتكبيرتان، والتهليل، فهذا أذان بلال^(٤).

وأما أذان أبي محذورة الذي علّمه إياه النبي ﷺ أن يؤذن به^(٥) في =

(١) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨)، وأبو داود (٧٨١)، وابن

ماجه (٨٠٥)، وأحمد في المسند (٢٣١/٢)، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) حديث صحيح؛ أخرجه مسلم (٧٧٠)، واللفظ له، وأبو داود (٧٦٧)، وابن

الترمذي (٣٤٢٠)، والنسائي (٢١٢/٢ - ٢١٣)، وأحمد في المسند (١٥٦/٦).

(٣) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (١١٢٠)، ومسلم (٧٦٩)، وأبو داود (٧٧١)،

والترمذي (٣٤١٨)، وابن ماجه (١٣٥٥)، وأحمد في المسند (٣٥٨/١).

(٤) حديث صحيح لغيره؛ أخرجه البخاري في أفعال العباد (١٣٧)، وأبو داود (٤٩٩)،

والترمذي (١٨٩)، وابن ماجه (٧٠٦)، وأحمد في المسند (٤٣/٤)، وابن حبان في

صحيحه (١٦٧٩)، وغيرهم، وفي الباب عن أبي محذورة رضي الله عنه، سيأتي بعده.

(٥) حديث صحيح؛ أخرجه مسلم (٣٧٩)، وأبو داود (٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣)، والترمذي

(١٩١، ١٩٢)، والنسائي (٤/٢)، وابن ماجه (٧٠٨، ٧٠٩).

كما أن تنازعهم في بعض مسائل السنة، كبعض مسائل الصلاة والزكاة والصيام والحج والفرائض والطلاق ونحو ذلك - لا يمنع أن يكون أصل هذه السنن مأخوذاً عن النبي ﷺ وجملها منقولة عنه

= مكة، فهو تسع عشرة جملة، وهو نفس أذان بلال غير أنه يزيد في الشهادتين، فتكون الشهادتان ثمان: أربعاً سرّاً، وأربعاً جهراً، ويُسمى بالترجيع؛ أي: أن المؤذن يقول بينه وبين نفسه سرّاً: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله؛ مرتين، ثم يقول: أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله؛ مرتين، ثم يعيدهما مرة أخرى، لكن يرفع بهما صوته فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله. وسُمِّيَ هذا ترجيعاً؛ لأنه يرجع إليها مرة أخرى.

فهذا النوع من الأذان؛ صحيح، وذلك أيضاً صحيح؛ خمس عشرة جملة عند بلال، وهذا تسع عشرة، كلها حق، فهل في هذا الاختلاف تضاد؟ لا، لكن الأفضل منهما هو أذان بلال؛ لأنه هو الذي يؤذن به بين يدي النبي ﷺ.

٣ - ومن اختلاف التنوع: الاختلاف الوارد في صيغ التشهد، وله أنواع وهي معلومة، مدونة في كتب السنة.

فهذه الأمثلة تُسمَّى: اختلاف تنوع، وهو ليس مذموماً.

أما اختلاف التضاد والتناقض فهذا هو المذموم، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ اٰخْتَلَفُوْا فَمِنْهُمْ مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَّنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللّٰهُ مَا اَفْتَتَلُوْا وَلَكِنَّ اللّٰهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيْدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فهذا اختلاف مذموم، وكقوله: ﴿وَمَا اٰخْتَلَفَ الَّذِيْنَ اٰتُوْا اَلْكِتٰبَ اِلَّا مِنْۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ الْعِلْمُ بَيِّنًا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩] فهذا من الاختلاف المذموم.

فالاختلاف الوارد عن الصحابة والتابعين في التفسير، هو من النوع الأول، وهو اختلاف التنوع، فكله حق ليس من قبيل اختلاف التضاد.

بالتواتر^[١]. وقد تبين أن الله أنزل عليه الكتاب والحكمة؛ وأمر أزواج نبيه ﷺ أن يذكرن ما يتلى في بيوتهن من آيات الله والحكمة. وقد قال غير واحد من السلف: إن الحكمة هي السنة^[٢]؛ وقد قال ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»^{(١)[٣]}. فما ثبت عنه^[٤] من السنة فعلينا اتباعه^[٥]؛ سواء قيل: إنه في القرآن؛ ولم نفهمه نحن أو قيل: ليس في القرآن؛ كما أن ما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان؛ فعلينا أن نتبعهم فيه^[٦].

[١] أي: أن أصل هذه العبادات صحيح متفق عليه، وكله مأخوذ عن النبي ﷺ وجُمَلُه منقولة بالتواتر، لكن الاختلاف الواقع فيها إنما هو في بعض التفاصيل لا في أصلها.

[٢] وقد ذكر الآثار عنهم في ذلك الطبري في تفسيره^(٢).

[٣] قوله: (الكتاب) هو القرآن، (ومثله معه) أي: السنة، فدل على أن السنة وحي ثاني، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤].

[٤] أي: عن النبي ﷺ.

[٥] يجب علينا اتباع ما ثبت عن النبي ﷺ، سواء أكان هذا الذي ثبت في القرآن؛ ولو لم نفهمه، فيجب علينا أن نؤمن به، ونعتقد أن معناه حق؛ سواء عَلِمْنَا المعنى أو لم نعلمه، وسواء أكان ذلك في لفظ القرآن أو في السنة، فكل ما ثبت عن النبي ﷺ، فيجب الإيمان به وتصديقه.

[٦] ما اتفقوا عليه، وأجمعوا عليه، فإنه يكون مستنداً إلى نص؛ =

(١) حديث صحيح؛ سبق تخريجه ص(٩).

(٢) (١/٢٢).

سواء قيل: إنه كان منصوباً في السنة ولم يبلغنا ذلك، أو قيل: إنه مما استنبطوه واستخرجوه باجتهادهم من الكتاب والسنة^[١].

= ولذلك: فإن ما أجمع عليه الصحابة الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان؛ يجب علينا اتباعه.

[١] يعني: سواء كان هذا الذي أجمعوا عليه ويجب علينا اتباعهم فيه، له نص من السنة لكن لم يبلغنا هذا النص، أو إنهم استنبطوه وأخرجوه باجتهادهم؛ علينا في كلام الحالين أن نتبعهم؛ لأنهم معصومون عن الخطأ، فلا يمكن أن تجمع الأمة على ضلالة، كما جاءت نصوص كثيرة تدل على أن هذه الأمة لا يمكن أن تجتمع على ضلالة، قال ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»^(١)، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّأَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ إِنَّهُمْ مُصِيرًا ۖ﴾ [النساء: ١١٥] هذا فيه دليل على وجوب اتباع المؤمنين فيما أجمعوا عليه، وأن من خالف المؤمنين فهو متوعد بهذا الوعيد؛ أن يوليه الله ما تولى، ويصليه جهنم وساءت مصيراً.

(١) حديث صحيح لغيره؛ أخرجه الترمذي (٢١٦٧)، وابن أبي عاصم في السنة (٨٠)، و(٨٥)، والطبراني في الكبير (١٣٦٢٣)، والحاكم في المستدرک (١١٥/١ - ١١٦)، والبيهقي في الأسماء ص (٣٢٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (١٨٤٨) وفي الصحيحة (١٣٣١)، ولمزيد من البحث انظر: تخريج السنة لابن أبي عاصم للشيخ الألباني، وفي الباب عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أخرجه ابن عاصم في السنة (٨٤).

فصل [١]

فإذا تبين ذلك: فوجوب إثبات العلو لله تعالى ونحوه يتبين من وجوه [٢]:

[١] لما بين المؤلف رحمته في مقدمة هذا الكتاب، أن من لوازم الإيمان بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؛ الإيمان بما أخبر الله به في كتابه، وبما أخبر به نبيه عليه السلام في سنته، وأن مما أخبر الله به في كتابه، ومما أخبر به رسوله: أسماءه وصفاته جل وعلا، فمن لم يؤمن ويقر بما أخبر الله به عن نفسه في كتابه، وبما أخبر عنه رسوله؛ لم يحقق شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله.

ثم شرع المؤلف بعد ذلك في هذا الفصل، بالجواب عن سؤال السائل الذي كتب هذه الرسالة من أجله، وهو: أنه هل الواجب على المسلم أن يثبت أسماء الله وصفاته وعلوه على عرشه، أو يكتفي بالإيمان بربوبية الله، وأنه الخالق الرازق المدير؟

[٢] أي: إذا تبين لك مما تقدم ذكره؛ وجوب الإيمان بالأخبار الواردة في الكتاب والسنة، وأن ذلك من تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فإنه يجب على المسلم إثبات علو الله على خلقه؛ وذلك لأن الله أخبر بأنه عالٍ على خلقه؛ فمن لم يؤمن بعلو الله على خلقه؛ لم يصدق الله في أخباره.

وقد دل على علوه تعالى، أنواع من الدلالات: فتارةً يخبر بأنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، وقد ذكر الاستواء على العرش في سبعة مواضع، وتارةً يخبر بعروج الأشياء وصعودها وارتفاعها =

= إليه كقوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَقِّعٌ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقوله: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]. وتارة يخبر بنزولها منه أو من عنده، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقوله: ﴿حَمَّ ﴿١﴾ تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٢﴾﴾ [فصلت: ١ - ٢]، وقوله: ﴿حَمَّ ﴿١﴾ تَنْزِيلٌ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾﴾ [الجاثية: ١ - ٢].

وتارة يخبر بأنه العلي الأعلى، كقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿١﴾﴾ [الأعلى: ١]، وقوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وتارة يخبر بأنه في السماء، كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفِّفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنْتُمْ مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٦ - ١٧]. فذكر السماء دون الأرض ولم يعلق بذلك ألوهية أو غيرها، كما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣].

وكذلك قال النبي ﷺ: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء»^(١)، وقال للجارية: «أين الله؟ قالت في السماء، قال: أعتقها فإنها مؤمنة»^(٢)، وتارة يجعل بعض الخلق عنده دون بعض، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ...﴾ [الأنبياء: ١٩].

- (١) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤)، وأحمد في المسند (٣/ ٤ - ٥)، وابن حبان في صحيحه (٢٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
 (٢) حديث صحيح؛ أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٢٠، ٣٢٨٢)، وأحمد في المسند (٤٤٧/٥، ٤٤٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٤)، والطبراني في الكبير (٩٣٨/١٩)، وابن حبان في صحيحه (١٦٥) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

أحدها أن يقال: إن القرآن والسنن المستفيضة المتواترة وغير المتواترة، وكلام السابقين والتابعين وسائر القرون الثلاثة، مملوء بما فيه إثبات العلو لله تعالى على عرشه بأنواع من الدلالات، ووجوه من الصفات، وأصناف من العبارات.

ويخبر عن عنده بالطاعة كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] [١].

[١] شرع المؤلف ﷺ بذكر أنواع الأدلة الدالة على علو الله على عرشه وهي كثيرة جداً؛ أفرادها - أي: آحادها - تزيد على ألف دليل كما ذكر ذلك العلامة ابن القيم، وهذه الأفراد لها قواعد تجمعها وفيما تقدم شيء منها. فمن أنواع الأدلة التي ذكرها المؤلف:

١ - أن كل نص ذكر فيه أن الله استوى على العرش؛ فإنه دالٌّ على العلو، وهذا في سبعة مواضع من كتاب الله:

الموضع الأول: في سورة الأعراف: وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

الموضع الثاني: في سورة يونس: وهو قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣].

الموضع الثالث: في سورة طه، وهو قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

الموضع الرابع: في سورة الرعد، وهو قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢].

الموضع الخامس: في سورة الفرقان، وهو قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلِّ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

الموضع السادس: في سورة السجدة، وهو قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤].

= **الموضع السابع:** في سورة الحديد، وهو قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤].

كل هذه المواضع أخبر الله فيها بأنه استوى على العرش، وأتى فيها بلفظة (على) التي تدل على العلو.

فهذه سبعة أدلة تحت قاعدة واحدة.

ومن الأنواع: أن كل نص فيه ذكر العلو؛ فإنه يدل على العلو، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، إلى غير ذلك من أفراد هذه القاعدة.

٢ - ومن الأنواع: أن كل نص فيه أن الله في السماء؛ فإنه يدل على أن الله على العرش، كقوله: ﴿ءَأَمِنُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، والمراد بالسماء هنا العلو، و(في)، للظرفية، ف(في السماء) يعني: في العلو. وكل شيء فوق رأسك؛ فهو في العلو، والله تعالى له أعلى العلو؛ وهو ما فوق العرش. وإذا أريد بالسماء الطباق المبنية؛ فتكون (في)، بمعنى (على) فيكون معنى (أمنتم من في السماء) أي: من على السماء. والأصل أن (في) للظرفية؛ على بابها فقوله: (أمنتم من في السماء) أي: في العلو. وإذا أريد بها الأجرام؛ فتكون (في) بمعنى (على).

وقد استدلت الجهمية بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤] على إنكار علوه على العرش.

وقالوا: إن الله في السماء وفي الأرض وفي كل مكان، وهذه الآية من الأدلة التي ذكرها الإمام أحمد في كتابه الرد على الزنادقة، وقال: وجدوا ثلاثة آيات تشبثوا بها، ومنها هذه الآية، وليس معناها أن ذاته في الأرض، بل المراد: (وهو الذي في السماء إله) يعني: معبود، (وفي الأرض إله) يعني: معبود؛ فهو معبود في السماء، ومعبود في الأرض؛ وهو فوق العرش.

وكذلك: مما يستدلون به، قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]. وهذه الآية فيها كلام للمفسرين، فمن العلماء من يقرأ: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ ثم يقف، ثم يستأنف بـ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، وليس المراد أن ذاته في الأرض، وفيها أقوال أخرى^(١).

ومن الأدلة من السنة على هذا النوع، قول النبي ﷺ: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء»^(٢). المراد بالسماء هنا: العلو، والله تعالى له أعلى العلو، وهو على العرش.

٣ - ومن الأنواع: أن كل نص فيه الصعود إليه؛ فإنه يدل على علو الله على عرشه، كقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]؛ لأن الصعود لا يكون إلا من أسفل إلى أعلى.

٤ - ومن الأنواع: أن كل نص فيه الرفع إليه؛ فإنه يدل على علو الله تعالى، كقوله: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَأَلْعَمَلُ الصَّالِحِ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]؛ لأن الرفع لا يكون إلا من أسفل إلى أعلى.

٥ - ومن الأنواع: أن كل نص فيه النزول منه؛ فإنه يدل على علوه تعالى، كقوله: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الجاثية: ١]، وقوله: ﴿تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ٢]، وقوله: ﴿مَنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، والنزول لا يكون إلا من أعلى إلى أسفل.

٦ - ومن الأنواع: أن كل نص فيه السؤال عن الله بـ(أين)؛ فإنه يدل على علوه تعالى؛ كقول النبي ﷺ للجارية: «أين الله؟»، فقالت: في السماء. قال: (اعتقها فإنها مؤمنة)^(٣). فسألها عن الله بأين؟ فقالت: في السماء، فشهد لها بالإيمان.

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١٢٧/٢ - ١٢٨)، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط ثانية: ١٤٠٧ هـ.

(٢) حديث صحيح؛ تقدم تخريجه ص (٤٠) رقم (١).

(٣) حديث صحيح؛ تقدم تخريجه ص (٤٠) رقم (٢).

فلو كان مُوجِبُ العندية^[١] معنى عاماً كدخولهم تحت قدرته ومشيئته وأمثال ذلك؛ لكان كل مخلوق عنده، ولم يكن أحد مستكبراً عن عبادته؛ بل مسبحاً له ساجداً^[٢]. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ

٧ - ومن الأنواع: أنه يجعل بعض الخلق عنده دون بعض؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأنبياء: ١٩]. المراد بالعندية في قوله: (ومن عنده) أي: مَنْ عنده في العلو، ولو كان المراد بالعندية هنا: أنه في الأرض، كما يقول الجهمية؛ لما كان هناك فائدة في التخصيص، ولصار كل من في السماوات والأرض عنده، لو كان الله تعالى في الأرض - كما يزعمون -، لكنه قال: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، ثم قال: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾، وهم الملائكة الذين في العلو ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾؛ فإذا جعل الخلق عنده دون بعض؛ دل على أن المراد: العلو؛ لأنه لو لم يُرَدِّ العلو، لصارت الملائكة والسماوات والأرض كلها عنده؛ لكن لما خصص بعض المخلوقات بأنها عنده؛ دل على أنه في العلو.

٨ - ومن الأنواع: أنه يخبر بمن عنده من أهل طاعته، من ملائكته، كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ أي: الملائكة، والملائكة في السماء الذي هو العلو.

[١] الموجب بفتح الجيم؛ قدمنا أنه: الثمرة والنتيجة، وبكسر الجيم؛ السبب والمقتضي، والمراد هنا: نتيجة العندية.

[٢] يعني: لو كان موجب العندية المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ معنى عاماً ككُونِ كل من في السماوات والأرض داخلاً تحت قدرته ومشيئته؛ لكان كل مخلوق عنده، ولصار كل الناس لا يستكبرون عن عبادته، ولكن النصوص دلت على خلاف ذلك، وكذلك الحِسِّ والواقع؛ أن الكفرة استكبروا عن عبادته =

الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿١﴾ [غافر: ٦٠].
وهو سبحانه وصف الملائكة بذلك رداً على الكفار المستكبرين عن
عبادته^[٢]، وأمثال هذا في القرآن لا يحصى إلا بكلفة^[٣].

= كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾،
وَمَنْ عِنْدَهُ هُمُ الْمَلَائِكَةُ الَّذِينَ هُمْ فِي السَّمَاءِ، لا يستكبرون عن عبادته.
والمقصود: أَنْ جَعَلَ الْعِنْدِيَّةَ مِنَ الْمَعَانِي الْعَامَةِ؛ بحيث يكون جميع الخلق
عنده، كما أنهم جميعاً داخلون تحت قدرته ومشيتته؛ لا يصح؛ لما ذكرناه.

[١] معنى قوله تعالى: ﴿دَاخِرِينَ﴾ (أي: أذلة صاغرين. فهذا جزاء

الذين يستكبرون عن عبادته، والملائكة لا يستكبرون عن عبادته.

[٢] فالكفار يستكبرون عن عبادته وعلى رأسهم إبليس، ومن عنده، وهم

الملائكة الذين هم عند الله في السماء، لا يستكبرون عن عبادته.

[٣] يعني: لا يستطيع الإنسان أن يحصي هذا إلا بكلفة ومشقة.

وقد ذكر المؤلف هنا ستة أنواع تدل على علو الله على خلقه، وذكر ابن
القيم ما يقرب من واحد وعشرين نوعاً، وطريقة من الطرق النقلية الدالة على أن الله
سبحانه فوق السماوات؛ على عرشه في الكافية الشافية^(١)، وكل هذه الأدلة ضَرَبَ
بها الجهمية والمعتزلة عُرْضَ الحائط، وأنكروا علو الله على عرشه، وقالوا: إن الله
مختلط بمخلوقاته - نعوذ بالله مِنْ ذَلِكَ - بل إِنَّ مِنْ مُتَقَدِّمِي الْأَشْعَرِيَّةِ مَنْ كَانَ يَثْبُتُ
العلو، بل الثابت عن أبي الحسن الأشعري وابن كُلاب، إثبات العلو، لكن صار
متأخروهم يوافقون الجهمية في نفي العلو، وعامة الأشاعرة على نفي علو الله
تعالى، وتفسيره بعلو القَدْر، والقَهْر. فكل هؤلاء الذين أنكروا العلو ضربوا
بالنصوص المثبتة للعلو، عُرْضَ الحائط؛ فالجهمية - كما سبق - قالوا: إن الله
مختلط بمخلوقاته؛ ممتزج بها، وهو في كل مكان، حتى إن بعضهم قال: إنه في =

(١) ص (١٠٣ - ١٤٢)، نشر دار ابن خزيمة، ط أولى، ١٤١٦هـ.

= بطون السباع وأجواف الطيور، وفي كل مكان، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. وهؤلاء النفاة عارضوا نصوص العلو، بنصوص المعية، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا حَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]؛ قالوا: هذا يدل على أن الله مختلط بالمخلوقات! وقولهم باطل؛ لأن المعية؛ لمطلق المصاحبة - كما سيأتي - ولا تدل على الاختلاط، ولا الامتزاج، ولا المحاذاة؛ فالعرب تقول: ما زلنا نسير والقمر معنا، مع أن القمر في السماء؛ فالمعنى: أن القمر مُصَاحِبٌ لنا، ولا يدل ذلك: أنه مخالطٌ وممازجٌ لنا. فهؤلاء المعطلة، فهموا فهماً سقيماً؛ فهموا من نصوص المعية: أن الله مختلط بالمخلوقات، وضربوا بالنصوص التي هي أكثر من ألف دليل، ضربوا بها عرض الحائط، وأبطلوها، وقالوا: إن الله مختلط بالمخلوقات، وهو في كل مكان - والعياذ بالله -.

والطائفة الثانية من الجهمية المتأخرين؛ أنكروا العلو، ووصفوا الله بسلب النقيضين - وهذا أشد من الأول - وقالوا: الله لا فوق، ولا تحت، ولا داخل العالم، ولا خارجه، ولا مباين له، ولا محايث له، ولا متصل به، ولا منفصل عنه!! فأين يكون إذن؟ لا شك أن وصفه تعالى بسلب النقيضين أشد من سلب الصفات عنه؛ لأن سلب نقيضين عن الموجود: مستحيلٌ، وهذه قاعدة عند العقلاء جميعاً؛ وهي أنه: لا يجوز عقلاً سلب النقيضين عن الشيء؛ بل لا بد من إثبات أحدهما دون الآخر، أما أن تنفي الاثنين أو تثبت الاثنين؛ فهذا مستحيلٌ، ولا يمكن عقلاً. فالنقيضان هما: الوصفان اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، مثل: الوجود والعدم؛ نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، فلا تقل: زيدٌ موجودٌ ومعدومٌ؛ في وقت واحد، فهذا غير ممكن؛ وهو: أن تجمع بين النقيضين؛ لأنك إذا قلت: موجودٌ؛ انتفى وَصْفُ العدم عنه، وإذا قلت: معدومٌ، انتفى وَصْفُ الوجود عنه.

وكذلك: لا تسلب النقيضين؛ فتقول: زيد لا موجود ولا معدوم؛ فهذا =

= غير ممكن أيضاً؛ لأنك إذا قلت: لا موجود؛ ثبت العدم، وإذا قلت: لا معدوم؛ ثبت الوجود.

ومثل الوجود والعدم، في هذا، الحياة والموت، والعلم والجهل. فهؤلاء الغلاة الملاحدة يقولون عن معبودهم - قبحهم الله -: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل؛ وهذا مستحيل؛ لأنه لا يمكن سلب النقيضين عن الشيء، فإما أن يكون حياً أو يكون ميتاً، وإما أن يكون موجوداً أو يكون معدوماً.

فالخلاصة: أنهم طائفتان:

طائفة قالت: إنه مختلط بالمخلوقات.

وطائفة: سلبوا النقيضين.

والطائفة الثانية أشد؛ لأنهم وصفوه بالمستحيلات. وقد ذكرنا أن نفاة العلو تأولوا النصوص التي فيها: أن الله في العلو، وقالوا: المراد بها علو المكانة والمنزلة والقدرة والجاه؛ فمعنى أن الله في السماء، أي: مكانته عالية، وإلا فهو في كل مكان بذاته. ويفسرون العلو بتفسير آخر، وهو: علو القهر والسلطان والغلبة؛ كما قال فرعون: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، فهؤلاء ينفون العلو الذاتي.

وأهل السنة والحق يقولون: إن الله موصوف بالعلو بأنواعه الثلاثة؛ فهو ثلاثة أنواع: علو الذات، يعني: ذاته عليّة؛ فوق العرش، وعلو المكانة، والعظمة، والمنزلة، والثالثة: علو القهر والسلطان. قال العلامة ابن القيم رحمته الله (١):

والفوق أنواع ثلاث كلها لله ثابتة بلا نكران

فالفوقية والعلو ثلاثة أنواع: علو الذات، وعلو القدر والجاه والمنزلة،

وعلو القهر والسلطان.

(١) النونية بشرح ابن عيسى (٤٠٢/١).

= فكلها ثابتة لله، وأهل البدع أثبتوا نوعين وأنكروا نوعاً، فأثبتوا علو المكانة وعلو القهر والسلطان، وأنكروا علو الذات. فالنزاع بينهم وبين أهل السنة في علو الذات.

وأجاب النفاة عن حديث الجارية، حينما قال لها النبي ﷺ: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»^(١). فشهد لها النبي ﷺ بالإيمان.

أجابوا عن هذا؛ قالوا: الرسول ﷺ سأل سؤالاً فاسداً، يناسب عقلها وفهمها، والرسول أراد أن يقول: مَنْ الله؟ ولم يُرد أن يقول: أين الله؟ لأن الله لا يُسأل عنه بأين؛ لأن أين للمكان، وأنت بقولك: أين الله، جعلته في مكان محدود متحيز، وهذا بزعمهم تنقص وكفر؛ لأن الذي يثبت العلو لله، يسمونه كافراً، ويقولون: لأنه تنقص الله، وجعله محصوراً في مكان، وهو عندهم ذاهب في جميع الجهات، لا يُحصر في مكان؛ لأن الذي يُحصر في مكان، هو الجسم؛ المحدود؛ الحقيق؛ المتحيز؛ المخلوق، فهذا هو الذي يكون في مكان، أما الخالق فليس في مكان. ومن قال: إنه في مكان؛ فقد تنقصه؛ ومن تنقصه: فقد كفر. ولهذا: فإنهم يُكفرون من يثبت العلو.

وكذلك يقولون: لا يُشار إلى الله بالأصابع، فلا يقبل الإشارة الحسية، فلو أشرت وعندك جهمي؛ قطع إصبعك في الحال، فاحذر أن ترفع أصبعك إلى السماء وعندك جهمي؛ فإنه يقطع إصبعك في الحال؛ لأنك - عنده - كافر، مجسم، متنقص للرب.

فقول هؤلاء النفاة: يتضمن اتهام الرسول ﷺ؛ لأنهم قالوا: إنه سأل الجارية سؤالاً فاسداً يناسب عقلها وفهمها؛ وأقرها على جواب فاسد يناسب عقلها، والرسول ما أراد أن يقول لها: أين الله، وإنما أراد أن يقول لها: مَنْ الله؟ =

(١) حديث صحيح؛ تقدم تخريجه ص (٤٠) رقم (٢).

وأما الأحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين فلا يحصيها إلا الله تعالى^[١]. فلا يخلو إما أن يكون ما اشتركت فيه هذه النصوص من إثبات علو الله نفسه على خلقه هو الحق أو الحق نقيضه؛ والحق لا يخرج عن النقيضين. وإما أن يكون نفسه فوق الخلق؛ أو لا يكون فوق الخلق - كما تقول الجهمية -^[٢].

هكذا اتهموا الرسول ﷺ - نسأل السلامة والعافية ..

[١] هذه مناقشة لأهل البدع الذين أنكروا علو الله على خلقه، فبعد أن ناقشهم بالأدلة على إثبات العلو التي تزيد أفرادها على ألف دليل؛ ناقشهم هنا مناقشة عقلية لا ينفكون عنها. بعد أن بيّن أن الأحاديث والآثار في ذلك لا تحصى لكثرتها.

والمراد بالمنكرين للعلو ولصفات الله، الذين سيناقتهم المؤلف، هم الجهمية: أتباع الجهم بن صفوان، والمعتزلة: أتباع واصل بن عطاء وعمرو ابن عُبيد، والأشاعرة؛ كلهم ينكرون العلو. والأشاعرة يثبتون سبع صفات ليس منها العلو، وهي: الحياة، والكلام، والبصر، والسمع، والقدرة، والعلم، والإرادة. وليس منها العلو، لكن القدامى منهم كأبي الحسن الأشعري وابن كُلاب، كانا يثبتان العلو، أما المتأخرون فصاروا مع الجهمية، وهم طائفتان:

طائفة تقول: إنه في كل مكان، حتى قالوا: إنه في أجواف الطيور، ويطون السباع.

وطائفة: سلبت عنه النقيضين، فتقول: لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت. والمؤلف رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أراد أن يناقشهم مناقشة عقلية حتى الكافر تشمله هذه المناقشة؛ لأن كل عاقل يناقش في هذا.

[٢] يقال لمنكري العلو: هذه النصوص التي فيها إثبات علو الله على =

ثم تارة يقولون: لا فوقهم ولا فيهم ولا داخل العالم ولا خارجه ولا مباين ولا محايت^[١]، وتارة يقولون: هو بذاته في كل مكان^[٢]. وفي كل المقالتين يدفعون أن يكون هو نفسه فوق خلقه. فإما أن يكون الحق إثبات ذلك أو نفيه^[٣]، فإن كان نفي ذلك هو الحق، فمعلوم أن القرآن لم يبين هذا قط - لا نصاً ولا ظاهراً - ولا الرسول ولا أحد من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ لا أئمة المذاهب الأربعة ولا غيرهم ولا يمكن لأحد أن ينقل عن واحد من

= خلقه، هل هي حق أو الحق نقيضها؟ ولا شك أن الحق لا يخرج عن الاثنين. فالنصوص التي سمعتها كلها إما أن تدل على علو الله على خلقه، أو يكون نقيض ذلك؛ فتدل على أن الله ليس عالياً على خلقه، بل هو في داخل المخلوقات؟ لا شك أن الحق لا يخلو منهما؛ إما هذا، وإما هذا.

فعندنا نقيضان؛ الحق لا يخلو عن واحد منهما:

الأول: أن الله فوق العرش؛ عال على خلقه، دليله: النصوص من الكتاب والسنة والآثار التي لا تحصى ولا تعد. الثاني: نقيضه: أن الله داخل المخلوقات. فعندنا نقيضان، الحق واحد منهما، فإما أن يكون الله نفسه فوق الخلق، أو لا يكون فوق الخلق؛ إما أن يكون الله فوق الخلق، كما يقول أهل السنة والجماعة والرسول وأتباعهم، أو لا يكون فوق الخلق، كما تقوله الجهمية.

[١] المحايت هو الداخل، وهو ضد المباين، وهذا قول الجهمية المتأخرين.

[٢] وهذا قول الجهمية الأولى.

[٣] إما أن يكون الحق إثبات أن الله فوق العرش، أو نفي أن يكون الله فوق العرش.

هؤلاء أنه نفى ذلك أو أخبر به^[١]. وأما ما نقل من الإثبات عن هؤلاء: فأكثر من أن يحصر^[٢].

فإن كان الحق هو النفي دون الإثبات^[٣].

[١] لو قلت: إن نفي كونه فوق العرش هو الحق، نقول لك: كيف يكون الحق أن الله مختلط بالمخلوقات ولم يدل على ذلك القرآن لا نصاً ولا ظاهراً، ولا قاله الرسول ﷺ، ولا قاله أحد من الصحابة، ولا قاله أحد من التابعين، ولا أحد من أئمة المسلمين، أو أئمة المذاهب؟! ولا يمكن لأحد أن ينقل عن واحد من هؤلاء أنه ينفي أو يخبر بأن الله داخل المخلوقات، وليس فوق العرش! فلا يمكن أن يكون هذا هو الحق.

[٢] أما نُقِلُ الإثبات، وأن الله فوق العرش: فهذا لا يحصى كثرة، وقد سبق: أن الأفراد تزيد على ألف دليل.

[٣] كل هذا مناقشة للذين ينكرون العلو، وقد ابتلي الشيخ بهم، ولا يظن أحد أن الجهمية غير موجودين الآن، بل هم موجودون وبكثرة، وفي كل مكان، وإذا خرجت من هذه البلاد تجد الجهمية، والمعتزلة، وجميع الطوائف؛ بل تجد الاتحادية الذين يقولون: إن الخالق والمخلوق واحد - والعياذ بالله -، وتجد طرق الصوفية وغيرها من الطوائف والفرق. فكل هذه المذاهب موجودة في هذا العصر بكثرة وبقوة، بل أشد من هذا - كما تقدّم - تجد الصوفية الذين يقولون بوحدة الوجود، ويقولون: إن الوجود واحد، ويقولون: الرب هو الخلق، كما قال ابن عربي^(١):

الرب حق والعبد حق يا ليت شعري من المكلف
إن قلت عبد فذاك ميت أو قلت رب أنى يكلف

ويقول: رب مالك، وعبد هالك وأنتم ذلك.

(١) الفتوحات المكية (٢/١) ط. دار صادر.

والكتاب والسنة والإجماع إنما دل على الإثبات ولم يذكر النفي أصلاً = لزم أن يكون الرسول والمؤمنون لم ينطقوا بالحق في هذا الباب؛ بل نطقوا بما يدل - إما نصاً وإما ظاهراً - على الضلال والخطأ المناقض للهدى والصواب^[١]. ومعلوم أن من اعتقد هذا في الرسول والمؤمنين، فله أوفر حظ من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ

= فإذا خرجت من هذا البلاد إلى الشام ومصر وباكستان وليبيا، تجد غلاة الصوفية هؤلاء. والصوفية لها طرق، وكل طريقة لها شيخ، حتى ذُكر أن طرقهم تصل إلى مائة طريقة؛ كلها موصلة إلى النار. وهذه الطرق أصحاب عقائد فاسدة وشركيات، وبدع. والمقصود: أن بعض الناس يظن أن أصحاب هذه المقالات غير موجودين الآن؛ والواقع خلاف ذلك.

فالحاصل: أن المؤلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: **إِنَّ نَقْلَ الْإِثْبَاتِ - إِثْبَاتِ عِلْوِ اللَّهِ -** عن هؤلاء، أكثر من أن يحصى.

وقوله: **(فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ هُوَ النَّفْيُ دُونَ الْإِثْبَاتِ) أَي: إِنْ كَانَ الْحَقُّ نَفْيَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَلَى الْعَرْشِ، دُونَ الْإِثْبَاتِ: يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى الْإِثْبَاتِ فَقَطْ، وَلَمْ يَذْكَرِ النَّفْيَ، الَّذِي هُوَ بِنَظَرِكُمْ: الْحَقُّ، فَهَذَا يَلْزَمُ مِنْهُ أُمُورٌ سَيَذْكَرُهَا الْمُؤَلِّفُ.**

[١] يعني: لو قال الجهمي: إن الحق هو نفي الصفات، ونفي العلو عن الله، دون الإثبات، نقول لهم: الكتاب والسنة والإجماع دل على الإثبات، وليس فيه نفي أصلاً، فعلى قولك يلزم من ذلك أن يكون الرسول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الضلال والخطأ، ويلزم من ذلك أن يكون المؤمنون لم ينطقوا بالحق في باب الأسماء والصفات؛ فيلزم: أن يكون الرسول والصحابة كلهم على الباطل، وعلى الضلال، وعلى الخطأ المنافي للصواب.

وَنُصِّلَهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

فإن القائل إذا قال: هذه النصوص أريد بها خلاف ما يفهم منها أو خلاف ما دلت عليه أو أنه لم يرد إثبات علو الله نفسه على خلقه [٢]؛

[١] من اعتقد هذا: وهو أن الرسول والمؤمنين لم ينطقوا بالحق في هذا الباب؛ فله أوفر حظ من هذا الوعيد الشديد، في قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّيْنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥] فيكون مشاققاً لله ورسوله، ومتبعاً غير سبيل المؤمنين، وهو متوعدٌ بأن يوليه الله ما تولى ويصليه جهنم، وبهذا يتبين أن مذهب الجهمية والمعتزلة الذين ينفون الأسماء والصفات، هو اتباعٌ لغير سبيل المؤمنين، وهم متوعدون بهذه الآية.

[٢] بين المؤلف رحمته موقف أهل البدع من هذه النصوص، فقال: إنهم يقولون: إن هذه النصوص يراد بها خلاف ما يفهم منها، ويراد بها خلاف ما دلت عليه، ولا يراد بها إثبات علو الله على خلقه، وإنما يراد بها علو المكانة. فالتمسوا لنصوص الصفات أنواع التأويلات الباطلة، وقالوا: لو وصفنا الله بهذه الصفات، وسميناه بهذه الأسماء؛ لشابه المخلوق، والله ليس كمثلته شيء.

فإذا قلتَ لهم: هذه النصوص أخبر الله بها عن نفسه، وأخبر بها رسوله عنه، فكيف لا تثبتونها؟ قالوا: هذه النصوص أريد بها خلاف ما يفهم منها، ويراد بها معنى آخر معنى مجازي، فالمراد بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] أي: استولى. والمراد بقوله: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [البينة: ٨] أي: أثابهم. والمراد بقوله: ﴿غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المجادلة: ١٤] أي: عاقبهم. والمراد بقوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أي: علو مكانة وقدر، وليس المراد: أنه فوق العرش بذاته؛ مستو عليه. فهذا هو موقف أهل البدع من نصوص الصفات.

وإنما أريد بها علو المكانة ونحو ذلك^[١].

كما قد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضوع^[٢]، فيقال له: فكان يجب أن يبين للناس الحق الذي يجب التصديق به باطناً وظاهراً^[٣].

[١] هذا قول الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة فيما عدا الصفات السبع، التي يثبتونها وهي: الحياة، والكلام، والبصر، والسمع، والعلم، والقدرة، والإرادة، وما عداها فيتأولونها؛ كالمعتزلة، والجهمية.

[٢] بسط المؤلف رحمته الله الكلام عن هذا في مجموع الفتاوى، وفي التدمرية، وفي الحموية، وفي بيان تلبس الجهمية، وغيرها من كتبه.

[٣] أجاب المؤلف عن هذا التأويل الباطل، فقال لهذا المتأول: لو كان المراد بهذه النصوص: خلاف ما يفهم منها، وما دلت عليه من إثبات علو الله، وكان المراد بها - على زعمكم -: علو المكانة؛ لكان ذلك خلاف الظاهر والحقيقة، ولصار المراد بها: المعنى المجازي. والله تعالى قد وصف نبيه بأنه قد بين للناس نصوص الكتاب، ووصف الكتاب العزيز نفسه؛ بأنه مبين، وأنه حكيم، فكيف يريد بهذه النصوص المعنى المجازي بدون أن يأتي بقرينة تدل على المراد؟!!

لو كان المراد بها علو المكانة، لقال الرسول ﷺ، وهو أفصح الناس: ليس المراد بها علو الله على خلقه، بل المراد بها علو المكانة؛ حتى لا يضل الناس. ويلزم من قولهم هذا: أن نصوص الكتاب والسنة أضلت الناس - كما سيبين المؤلف رحمته الله -، وقد قالوا أيضاً: إن ظاهر الكتاب والسنة يفيدان الكفر والباطل؛ ونحن نريد أن ننزه كلام الله عن الباطل؛ فلا نأخذ بظاهرهما، بل نتأولهما؛ حتى لا نقع في الكفر. فجميع أهل البدع، يقولون: الذي يثبت الصفات لله، ويقول: إن الله مستوٍ على العرش، وأنه يتكلم حقيقةً، وله علم حقيقة، وله سمع، وبصر حقيقة؛ فهذا كافر، وقالوا: لأنه تنقص الرب، ووصفه بصفات المخلوقين، وشبهه الله بخلقه.

بل ويبين لهم ما يدلهم على أن هذا الكلام لم يُرد به مَفْهُومُه ومقتضاه^[١]، فإن غاية ما يُقَدَّرُ أنه تكلم بالمجاز المخالف للحقيقة^[٢] والباطن المخالف للظاهر.

= وقالوا: ظاهرُ القرآن كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾؛ فيه إثبات السمع وإثبات البصر، وكذلك قوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾؛ فيه إثبات العلم والحكمة لله ﷻ، وكذلك قوله: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾؛ فيه إثبات الرضا وقوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾؛ فيه: إثبات العلو. فلو أثبتنا هذه النصوص؛ لكان المخلوق أيضاً يوصف بأنه يرضى، وبأنه سميع، وبأنه بصير، وبأنه في العلو؛ فنكون قد شبهنا الله بخلقه؛ ومن شبه الله بخلقه: كفر؛ لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فما المخرج إذا؟ قالوا: نتأول هذه النصوص، ونقول: المراد بها: المعنى المجازي لا الحقيقي، والذي دلنا على ذلك؛ هو العقل. فالعقل هو الذي صرف النصوص عن ظاهرها إلى المعنى المجازي؛ لأننا لو أبقيناها على حقيقتها؛ لكانت متضمنة للكفر - والعياذ بالله -.

هكذا وصفوا كتاب الله وسنة نبيه، بأن ظاهرهما الكفر - والعياذ بالله - .
فالمؤلف رَضِيَ اللهُ يَقُولُ: لو كان المراد بها المعنى المجازي - كما يقولون -: لكان الواجب على الرسول أن يبين للناس ذلك، ويقول: افهموا من النصوص المعنى المجازي؛ لأن الله وصفه بأنه يبين معاني القرآن، فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فإذا سكت ولم يبين؛ يكون قد كتم الحق، وخان الأمة - والعياذ بالله - .

[١] يعني: أن الرسول ﷺ حينما أخبر بهذا الكلام؛ وهو لم يُرد مفهومه ومقتضاه، وإنما أراد المعنى المجازي: كان يجب عليه في هذه الحالة أن يبين لهم ذلك، حتى يعتقدوا الحق، ولا يعتقدوا الباطل.

[٢] يعني: إذا قلنا: إن المراد بالعلو: علو المكانة، صار المراد: المعنى =

ومعلوم باتفاق العقلاء أن المخاطبَ المبيّن إذا تكلم بمجاز فلا بد أن يقرن بخطابه ما يدل على إرادة المعنى المجازي^[١]؛ فإذا كان الرسول المبلغ المبين الذي بين للناس ما نزل إليهم^[٢] يعلم أن المراد بالكلام خلاف مفهومه ومقتضاه، كان عليه أن يقرن بخطابه ما يصرف القلوب عن فهم المعنى الذي لم يُرد^[٣]، لا سيما إذا كان باطلاً لا يجوز اعتقاده في الله^[٤]، فإن عليه أن ينهاهم عن أن

= الباطن، مع أنّ الظاهر هو: العلو الحسي - أي: علو الذات -، فإذا قلت: المراد علو المكانة، صار المراد: المعنى الباطن؛ فلا بد أن يبين الرسول ﷺ هذا، ويقول: ما أردتُ المعنى الظاهر، وإنما أردتُ المعنى الباطن المجازي! [١] يعني: أن الذي يخاطب الناس حينما يتكلم، إن كان يريد بخطابه المعنى الحقيقي، فإنه يسكت؛ لأن هذا هو الذي يفهم منه، وأما إن كان يريد به معنى مجازياً؛ فلا بد أن يبيّنه حتى لا يضل الناس. لكن هل قال الرسول: ليس المراد بهذه النصوص ظاهرها؟ الجواب: أنه لم يقل ذلك.

[٢] إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

[٣] إذا كان يعلم أنه ما أراد المعنى الظاهر الحقيقي، وإنما يريد المعنى المجازي، فعليه أن يقرن بخطابه ما يصرف القلوب عن فهم المعنى الذي لم يُرد؛ فيقول: ما أردتُ هذا، وإنما أريد: علو المكانة، والقهر، والسلطان، لا علو الذات. فهل قرن في كلامه ما يدل على أنه أراد خلاف ظاهر اللفظ؟ الجواب: أنه لم يقرن شيئاً من ذلك.

ومعنى قوله: (لم يُزِد) أي: باعتبار أنه لم يُرد من اللفظ ظاهره.

[٤] إذا كان المعنى باطلاً، لا يجوز اعتقاده في الله: فيجب عليه أن

يبين ذلك للناس.

يعتقدوا في الله ما لا يجوز اعتقاده إذا كان ذلك مخوفاً عليهم^[١].

ولو لم يخاطبهم بما يدل على ذلك فكيف إذا كان خطابه هو الذي يدلهم على ذلك الاعتقاد الذي يقول النفاة هو اعتقاد باطل^[٢]. فإذا لم يكن في الكتاب ولا السنة ولا كلام أحد من السلف والأئمة ما يوافق قول النفاة أصلاً^[٣]، بل هم دائماً لا يتكلمون إلا بالإثبات^[٤]؛ امتنع حينئذ ألا يكون مرادهم الاثبات، وأن يكون النفي هو الذي يعتقدونه ويعتمدونه^[٥]،

[١] إذا كان يخشى عليهم أن يعتقدوا اعتقاداً باطلاً: فيجب يجب عليه أن ينهاهم عن ذلك.

[٢] إذا كان خطابه أصلاً يدل على اعتقاد ثبوت هذه الصفات، والنفاة يقولون: هذا اعتقاد باطل، نقول: لماذا لم يبين للناس أن المراد بها: المعنى المجازي؛ ويقول لهم: إنما أردتُ المعنى المجازي، ولا تعتقدوا المعنى الظاهر!؟

[٣] أي: ليس في الكتاب، ولا في السنة، ولا في كلام أحد من السلف: أن المراد نفي الصفات، وأن المراد بهذه النصوص نفي العلو.

[٤] السلف لا يتكلمون إلا بالإثبات، وهذه طريقتهم، على العكس من طريقة النفاة الذين يتكلمون بالسلوب.

[٥] يعني: إذا لم يكن في الكتاب ولم يكن في السنة ولا في كلام السلف والأئمة، ما يوافق قول النفاة الذين يقولون بنفي الصفات، وإنما فيه أنهم تكلموا بالإثبات، أي: إثبات الأسماء والصفات، فحينئذ نقول: يمتنع ويستحيل أن يكون مرادهم النفي، وإنما يتعيّن أن يكون مرادهم الإثبات؛ لأن الكتاب دال على الإثبات، والسنة دلت على الإثبات، وكلام السلف دال على الإثبات، فكيف نقول: إنه دل على النفي؟! فيستحيل أن يكون مرادهم النفي، وهم ما تكلموا بالنفي، ويستحيل أن يكون النفي هو الذي يعتقدونه ويعتمدونه، وهم =

وهم لم يتكلموا به قط ولم يظهروه، وإنما أظهروا ما يخالفه وينافيه.

وهذا كلام مبين لا مخلص لأحد منه، لا مخلص لأحد عنه^[١]، لكن للجهمية المتكلمة هنا كلام وللجهمية المتفلسفة كلام^[٢].

= لم يتكلموا به قط ولم يظهروه، وإنما أظهروا ما يخالفه وينافيه؛ من إثباتهم للأسماء والصفات، وردّهم على أهل البدع، ولو كان مرادهم النفي لتكلموا به ولأظهروه؛ إذ لا مانع يمنعهم.

[١] يعني: هذا الذي تقدّم، كلام واضح لا يستطيع النفاة أن يتخلصوا منه، أو أن يجيبوا عنه؛ ولهذا قال المؤلف: «وهذا كلام مبين لا مخلص لأحد عنه». فهؤلاء الثقات يقولون: الله وَكَلَّمْنَا إِلَى الْعُقُولِ، فَعَرَفْنَا بِعُقُولِنَا أَنَّ هَذَا لَا يَلِيْقُ بِاللَّهِ. نقول لهم: لو كان هذا لا يليق بالله، فلماذا أنزل الله الكتاب والسنة وفيهما هذا الذي تنكرونه وتتأولونه؟ لا شك أنه أنزلهما للعمل والتدبر والفهم والتطبيق، فهاتوا لنا حرفاً واحداً يدل على قول النفاة من الكتاب العزيز، أو من السنة، أو من قول السلف؟! فإذا طالبناهم بهذا فإنهم لن يجدوا من ذلك شيئاً فيقال لهم: فكيف تحملون نصوص الصفات على المعنى المجازي؟! لا شك أن هذا مردود؛ لأنه لو كان يراد منها المعنى المجازي لكان قد تكلم به بعض السلف، أو وُجد بعض الآيات، أو بعض النصوص تدل على ذلك، ولكن لم يوجد ولو حرف واحد؛ لا في كلام الله، ولا في سنة رسوله، ولا في كلام أحد من السلف، ولا في كلام الأئمة؛ ما يدل على النفي.

[٢] ذكر المؤلف كلام الجهمية، وهم طائفتان: الجهمية المتكلمة، وهم: المعتزلة والأشاعرة، وسموا بالجهمية المتكلمة؛ لأنهم أهل كلام، وأهل بدع، وجهمية متفلسفة الذين هم في الأصل فلاسفة اليونان والرومان، وكلٌّ من =

=الجهمية المتفلسفة، والجهمية المتكلمة يتفقون على نفي الصفات والأسماء عن الله ﷻ، ولكن يختلفون في الطريقة التي يقولون: إنها صُرِفَتْ عن ظاهرها.

والجهمية نسبة إلى الجهم بن صفوان الراسبي، فهو الذي أظهر ونشر القول بنفي الصفات، فنُسب مذهبُ النفاة إليه؛ فقليل: الجهمية، ولكن أول من تكلم في الإسلام بنفي الصفات، هو: الجعد بن درهم، وأنكر من الصفات صفتين: صفة الكلام، وصفة الخُلة، وقال: إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً.

وإذا أنكر كلامُ الله؛ فإنه يلزم من ذلك إنكار الكتب المنزلة، وإنكار الرسل والأنبياء، ويلزم من ذلك أيضاً: أن لا يكون بعث ولا جنة ولا نار.

وكذلك قال الجعد: الخُلة معناها: الفقر؛ فقال: ليس معنى أن الله اتخذ إبراهيم خليلاً؛ أنه محبوب عند الله؛ بل معناه: أنه فقير محتاج إلى الله. وَيُرَدُّ عليه: بأنه: لو كان معنى الخليل هو الفقير المحتاج إلى الله؛ لصار الكفار أيضاً فقراء محتاجين إلى الله! ولم يكن هناك ميزة للخليل.

فكل الناس فقراء إلى الله، وإنما أراد بنفي حقيقة الخُلة؛ التي هي أرفع أنواع المحبة؛ أن يقطع المدد والصلة بين الله وبين خلقه؛ فلا كتاب، ولا رسول، ولا محبة.

ولهذا شدد الإنكار عليه، علماء زمانه من التابعين، حتى أفتوا باستحقاقه للقتل، فقتله خالد بن عبد الله القسري؛ أمير العراق والمشرق؛ بواسط، يوم عيد الأضحى، فأتى به مقيداً وذبحه بالسكين، وكان هو الذي يخطب بالناس، فصلى بالناس صلاة العيد ثم صعد المنبر وخطب الناس خطبة العيد، وقال في آخر الخطبة الثانية: «ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم؛ فإنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً»، ثم نزل وأخذ السكين وذبحه، والناس ينظرون. فشكره =

= العلماء وأثنوا عليه ومن هؤلاء العلامة ابن القيم رحمته الله كما في الكافية الشافية. قال^(١):

ولأجل ذا ضحى بجعد خالد ال قسري يوم ذبائح القربان
إذ قال إبراهيم ليس خليله كلا ولا موسى الكلیم الداني
شكر الضحية كل صاحب سنة لله درك من أخي قربان

ولا شك أن قتله يعدل في الفضل والأجر ضحايا كثيرة؛ لأن قتله فيه قطع لدابر الشر والفساد، لكن قبل أن يقتل كان قد اتصل به الجهم بن صفوان، فنشر مذهب الجهمية، وتوسع في نفي الصفات، واتصل أيضاً بغيره من الصابئة والكفار، فنشر عقيدة نفي الصفات وتوسع في نشرها، فنُسبت عقيدة نفي الصفات إليه، فقليل: الجهمية، وإلا فالأصل أن الجعد هو أول من تكلم بذلك. ويقال لهم الجعدية أيضاً.

وقد قتل الجهم أيضاً على يد سلم بن أحوز أمير خراسان^(٢).

والجهم ينكر الأسماء والصفات جميعاً، وقد ناظره قوم من فلاسفة الهند يسمون: السمنية؛ اتصل بهم الجهم، وشككوه في إلهه وربيه، وكان هؤلاء السمنية لا يؤمنون إلا بالمحسوسات الخمس: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس، وما عداه ينكرونه.

فلما التقى بهم الجهم، قالوا له: إلهك هذا الذي تعبد هل رأيته بعينيك؟ قال: لا. قالوا: هل سمعته بأذنيك؟ قال: لا. قالوا: هل ذقته بلسانك؟ قال: لا. قالوا: هل جسسته بيدك؟ قال: لا. قالوا: هل شمته بأنفك؟ قال: لا. قالوا: إذاً هو معدوم. فشك في ربه وترك الصلاة أربعين يوماً، ثم لما مضت =

(١) النونية بشرح ابن عيسى (١/٥٠).

(٢) السير (٦/٢٦ - ٢٧)، لسان الميزان (٢/١٤٢)، الأعلام (٢/١٤١).

= الأربعون نقش الشيطان في ذهنه أن الله موجود وجوداً مطلقاً، فسلب عن الله جميع الأسماء والصفات، وأثبت لله وجوداً في الذهن، غير مسمّى ولا موصوف.

ثم تقلد المعتزلة هذه العقيدة، وكذلك الأشاعرة؛ فصار عندهم نوع من التجهم، والمعتزلة كذلك، فيقال: جهمية المعتزلة؛ جهمية الأشاعرة، ويقال لهم: جهمية المتكلمين.

وهناك جهمية متفلسفة، وهم أشد من الجهمية المتكلمة، وهم ملاحدة، قد أنكروا الأسماء والصفات، وسلبوا النقيضين.

وأصل الفلسفة محبة الحكمة، وكلمة (فَيْلا سُوفًا) تعني: محب الحكمة. والمتأخرون من فلاسفة الروم واليونان وغيرهم؛ ملاحدة، ينكرون الأسماء والصفات.

فالجهمية: جهمية متكلمة، وجهمية متفلسفة وكل منهما ملاحدة، ينكرون الأسماء والصفات، ولا يؤمنون بأسماء الله وصفاته.

والفلاسفة هم العلماء في كل أمة، فكل أمة لها متفلسفة، وهم الحكماء، فالرومان لهم فلاسفة، واليونان لهم فلاسفة، والبربر لهم فلاسفة، وكل دولة لها فلاسفة، لكن الذين اشتهروا هم فلاسفة اليونان المتأخرون، وزعيمهم يقال له: إرسطو، ويقال: إرسطا طاليس، وكان مشركاً يعبد الأصنام والأوثان، ويسمّون بالفلاسفة المشائين؛ لأنهم كانوا يدرسون عقائدهم وهم يمشون.

ثم جاء المعلم الثاني: أبو نصر الفارابي، ثم جاء المعلم الثالث: أبو علي ابن سينا، الذي حاول أن يقرب الفلسفة من الإسلام، وهو في محاولته الشديدة تلك، لم يصل إلى ما وصلت إليه الجهمية الغالية في التجهم.

فهؤلاء الملاحدة فلسفتهم هي الدائرة والمنتشرة. وكان الفلاسفة قبل إرسطو يعظمون الشرائع والإلهيات، ويثبتون الصفات، حتى جاء آخرهم =

أما المتفلسفة والقرامطة^[١] فيقولون؛ إن الرسل كلموا الخلق بخلاف ما هو الحق وأظهروا لهم خلاف ما يبطنون، وربما يقولون إنهم كذبوا لأجل مصلحة العامة^[٢].

= أفلاطون، حتى تتلمذ عليه إرسطو فخالف شيخه - وهو تلميذ عاق - وهو أول من قال بقدم العالم، والقول بقدم العالم معناه. إنكار وجود الله. وكان الفلاسفة من قبله يقولون: إن العالم حادث، والله أوجده.

[١] القرامطة: فرقة باطنية، وسموا بذلك نسبة إلى قَرْمِط بن حمدان. وهؤلاء ملاحدة يقولون: إن للشريعة ظاهراً وباطناً؛ فالظاهر لعامة الناس، والباطن لهم، فمثلاً يقولون: الصلاة لها ظاهر وباطن؛ ظاهرها: الصلوات الخمس؛ وهذه لعامة الناس؛ ومن عامة الناس: الرسل والأنبياء، وأما الخاصة، فلهم الباطن؛ وهو: معرفة أسرار شيوخهم. هذه هي الصلاة عندهم؛ معرفة أسرار الشيوخ!

والصيام له ظاهر وباطن؛ فالظاهر للمسلمين، وهو: الإمساك عن المفطرات بنية؛ من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس، والباطن هو: كتمان أسرار شيوخهم، فإذا كتمت سر الشيوخ؛ فهذا هو معنى الصيام عندهم. والحج له ظاهر وباطن؛ فظاهره للمسلمين؛ وهو حج المسلمين إلى بيت الله الحرام، وأداء المناسك، والباطن هو: السفر إلى شيوخهم.

[٢] هؤلاء الملاحدة يقولون: إن الرسل كذَّبوا؛ كَلَّموا الخلق بخلاف ما هو الحق؛ لأجل مصلحة الناس.

ويقولون: إن النبوة ليست هبةً من الله، وإنما الرسول والنبى، رجل عبقرى، عنده ذكاء قوي، وهو يكذب على الناس، ويقول: بالبعث والجزاء، والجنة، والنار، ويأمر بالصلاة، والصيام؛ وهذا كله كذب؛ لكن لما كانت مصلحة الناس تقتضي هذا، كذبوا لهم ولم يكذبوا عليهم؛ وقالوا: فَرَّقْ بين أن تكذب لهم وبين أن تكذب عليهم؛ أن تكذب لهم يعني: لأجل مصلحتهم، =

فإن مصلحة العامة لا تقوم إلا بإظهار الإثبات وإن كان في نفس الأمر باطلاً^[١]. وهذا مع ما فيه من الزندقة البينة والكفر الواضح: قول متناقض في نفسه^[٢].

فإنه يقال: لو كان الأمر كما تقولون والرسول من جنس رؤسائكم؛ لكان خواص الرسول يطلعون على ذلك؛ ولكانوا يطلعون خواصهم على هذا الأمر^[٣]. فكأن يكون النفي مذهب خاصة الأمة

= حتى يتعاشي الناس بسلام، وحتى لا يعتدي أحد على أحد؛ فإذا قيل لهم: إن هناك جنة، وناراً، وحساباً، وعقاباً؛ تعاشي الناس بسلام، ولم يعتد أحد على أحد، وإلا فالواقع أنه لا يوجد جنة، ولا نار، ولا حساب، ولا عقاب.

[١] يقولون: الرسول كذبوا على الناس وأخبروهم بخلاف الحق؛ لأن مصلحة الناس تقتضي هذا؛ وهو: أنه لا تقوم مصلحتهم إلا بإظهار الإثبات، وإلا ففي الواقع ليس هناك لهذه الأشياء حقيقة.

فهؤلاء ملاحدة زنادقة، يقول عنهم شيخ الإسلام رحمته الله: أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى.

[٢] بدأ المؤلف رحمته الله في الرد عليهم، وذلك من وجهين:

الأول: أن كلامكم هذا زندقة وكفر واضح، فهم زنادقة ومنافقون في الدرك الأسفل من النار؛ إذا ماتوا على ذلك.

والثاني: أنه قول متناقض في نفسه؛ مع كونه كفراً صريحاً ونفاقاً. فهذا القول متناقض غير مستقيم؛ وأيُّ عاقلٍ يعرف أنه متناقض.

[٣] هذا بيان وجه كونه متناقضاً؛ وهو أنه: لو كان الأمر كما تقولون: من أن الرسول يعلمون في خاصة أنفسهم، أن المذهب الحق؛ هو مذهب النفاة، وأنه لا يوجد جنة ولا نار، ولا حساب ولا عقاب، لو كان ذلك كذلك؛ لأطلعوا عليه خواصهم، ولأخبروهم بالحقيقة. ومعلوم أن خواص =

وأكملها عقلاً وعلماً ومعرفة^[١]. والأمر بالعكس^[٢]؛ فإن من تأمل كلام السلف والأئمة، وجد أعلم الأمة - عند الأمة - كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود ومعاذ بن جبل وعبد الله بن سلام وسلمان الفارسي وأبي بن كعب وأبي الدرداء وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وأمثالهم؛ هم أعظم الخلق إثباتاً^[٣].

وَكَذَلِكَ أَفْضَلُ التَّابِعِينَ: مِثْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَمْثَالِهِ
وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَأَمْثَالِهِ وَعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَأَمْثَالِهِ وَأَصْحَابِ ابْنِ
مَسْعُودٍ وَأَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ مِنْ أَجْلِ التَّابِعِينَ^[٤]. بَلْ النُّقُولُ

= الرسول ﷺ، هم صحابته، فهل ثبت عن أحدهم إنكار الجنة والنار، أو أسمائه وصفاته؟ لا يستطيع النفاة أن يخبروا بذلك عن علم.

[١] لو كان الأمر كما تقولون؛ لكان النفي مذهب الخواص، وهم الصحابة، ويكون مذهب العامة الإثبات.

[٢] لأن كلام السلف والصحابة كله إثبات الأسماء والصفات، وإثبات الجنة والنار، على العكس من مذهب النفاة.

[٣] هؤلاء هم خاصة الرسول، ومذهبهم هو الإثبات، ولو كان الأمر كما تزعمون؛ لكان الرسول يطلع خواصه على المذهب الحق؛ وهؤلاء خواصه، وهم أعظم الخلق إثباتاً؛ فبطل ما تدعونه من أن الرسل كذبوا لأجل مصلحة الناس، وأن الحق هو النفي دون الإثبات.

[٤] وكذلك أفاضل التابعين؛ لو كان الأمر كما يدعي هؤلاء الملاحدة؛ لكان يجب أن يكون مذهبهم، النفي كما هو الحال في الصحابة؛ وذلك أنهم خواص الصحابة؛ الذين هم خواص الرسول. والواقع أن مذهبهم جميعاً هو الإثبات.

عَنْ هَؤُلَاءِ فِي الْإِثْبَاتِ يَخْبِرُ عَنْ إِثْبَاتِهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ^[١] وَعَلَى ذَلِكَ تَأَوَّلَ يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ وَصَاحِبُهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ مَا يُرَوَى: «أَنَّ مِنَ الْعِلْمِ كَهَيْئَةِ الْمَكْنُونِ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا أَهْلُ الْعِلْمِ بِاللَّهِ فَإِذَا ذَكَرُوهُ لَمْ يُنْكِرْهُ إِلَّا أَهْلُ الْغِرَّةِ بِاللَّهِ»^(١) تَأَوَّلُوا ذَلِكَ عَلَى مَا جَاءَ مِنَ الْإِثْبَاتِ^[٢].

[١] يعني: المنقول عن هؤلاء الأفاضل الإثبات، ونقل هذا الإثبات عنهم كثير من الناس.

[٢] أبو إسماعيل الأنصاري الهروي له كتاب «منازل السائرين بين إياك نعبد وإياك نستعين»، هذا الكتاب شرحه الإمام ابن القيم في كتابه «مدارج السالكين»، وأبو إسماعيل الهروي له مواقف مشكورة ضد النفاة، لكن لما جاء في باب السلوك وقع فيما وقعت فيه الصوفية، ولما شرح ابن القيم هذا الكتاب بيّن ما فيه من الباطل، واعتذر له ودافع عنه، والمؤلف رحمته الله ذكره؛ لأنه معروف بإثبات الأسماء والصفات، فيحیی بن عمار وصاحبه أبو إسماعيل الهروي، تأولوا ما يروى - على فرض صحته -: «أَنَّ مِنَ الْعِلْمِ كَهَيْئَةِ الْمَكْنُونِ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا أَهْلُ الْعِلْمِ بِاللَّهِ فَإِذَا ذَكَرُوهُ لَمْ يُنْكِرْهُ إِلَّا أَهْلُ الْغِرَّةِ بِاللَّهِ»^(١)، يعني: لو صح هذا الحديث، فإنهم تأولوه على ما جاء من الإثبات. وأهل العلم بالله هم الذي يثبتون الأسماء والصفات.

(١) حديث ضعيف جداً، بل موضوع؛ أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في الأربعين الصوفية (٢/٨) وأبو عثمان النجيري في الفوائد (٢/٧/٢)، كما قال الألباني في الضعيفة (٢/٢٦٢)، وفيه عبد السلام بن صالح وهو أبو الصلت الهروي، وقد اتهم بالكذب، والوضع، وفيه عننة ابن جريج، وهو معروف بالتدليس، وفيه نصر بن محمد الحارث، وهو مجهول. وانظر: السلسلة الضعيفة للشيخ الألباني (٨٧٠) فالترجيح مستفاد منه.

لَأَنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ عَنِ الرَّسُولِ وَالسَّابِقِينَ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ،
بِخِلَافِ النَّفْيِ فَإِنَّهُ لَا يُوجَدُ عَنْهُمْ وَلَا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَيْهِ [١]. وَقَدْ
أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ مِنَ الْمُنْقُولِ عَنِ السَّلَفِ فِي الْإِثْبَاتِ مَا لَا
يُحْصِي عَدَدَهُ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ [٢]. وَلَمْ يَقْدِرْ أَحَدٌ أَنْ يَأْتِيَ عَنْهُمْ فِي
النَّفْيِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ.

[١] يقول ﷺ: إن المعروف عن التابعين هو الإثبات، وعلى ذلك
تأولوا هذا الحديث: «إن من العلم كهيئة المكنون لا يعرفه إلا أهل العلم بالله
فإذا ذكروه لم ينكره إلا أهل الغرة بالله»، فعلى أي شيء تأولوه؟ تأولوه على
الإثبات. يعني: إثبات الأسماء والصفات لله؛ لأن ذلك هو الثابت عن
الرسول، وهو الثابت عن السابقين، والتابعين لهم بإحسان، بخلاف مذهب
النفي، فإنه لا يوجد عن الصحابة، ولا عن التابعين، ولا يمكن نقله عنهم.

وهذا الحديث باطل غير صحيح، في سنده رافضي خبيث، فلا يقبل ولا
كرامة، لكن مقصود المؤلف: أنه لو صح؛ فهو محمول على الإثبات، لكنه لم
يصح.

ومقصود المؤلف ﷺ: أن السلف والصحابة والتابعين، كانوا على
إثبات الأسماء والصفات لله، خلافاً لأهل البدع الذين ينفونها.

[٢] علماء الحديث نقلوا وجمعوا من المنقول عن الصحابة، والتابعين،
والسلف، والأئمة، من إثبات الأسماء والصفات نصوصاً وأدلة كثيرة لا
يحصيها إلا رب السماوات، ولم يقدر أحد أن يأتي عنهم في النفي بحرف
واحد، فلا تجد عنهم ولا حرفاً واحداً فيه نفي الأسماء والصفات عن الله، بل
كل النصوص التي وردت عنهم؛ كلها في إثبات الأسماء والصفات لله، ولا
تحصى كثرة كما سبق، ولا يقدر أحد منهم أن يأتي بحرف واحد يفيد النفي؛
إلا أن يكون من الأكاذيب.

إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَكَاذِبِ الْمُخْتَلِقَةِ^[١] الَّتِي يَنْقُلُهَا مَنْ هُوَ
أَبْعَدُ النَّاسِ عَنِ مَعْرِفَةِ كَلَامِهِمْ^[٢]. وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَتَمَسَّكُ
بِمُجْمَلَاتٍ سَمِعَهَا^[٣]، بَعْضُهَا كَذِبٌ وَبَعْضُهَا صِدْقٌ^[٤]. مِثْلُ مَا
يَنْقُلُونَهُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ يَتَحَدَّثَانِ
وَكُنْتُ كَالزَّنَجِيِّ بَيْنَهُمَا»^[٥](١). فَهَذَا كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ
بِالْأَثَرِ.

[١] أي: المكذوبة.

[٢] أي: كلام السلف من الصحابة والتابعين.

[٣] يتمسك بعمومات مجملة توضحها النصوص الأخرى.

[٤] وهذا لا عبرة به، لكن المنقول عن علماء الحديث هو
الإثبات.

[٥] مثال المجملات التي هي كذب، هذا الحديث الذي ساقه المؤلف
عن عمر رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ يَتَحَدَّثَانِ وَكُنْتُ كَالزَّنَجِيِّ
بَيْنَهُمَا». أي: أنهما يتكلمان بنفي الأسماء والصفات عن الله، ولم أفهم
كلامهما، كأني زنجي بينهما، والزنج أعاجم وليسو بعرب.

ويجاب عن هذا بأن نقول: أولاً: أن هذا الحديث موضوع مكذوب،
وقد ذكره المؤلف رحمته الله في الفتاوى، وقال: هذا كذب ظاهر، ولا يرويه إلا
جاهل أو ملحد.

وهذا غلط، فالرسول يتكلم بالعربية، وأبو بكر يتكلم بالعربية، فكيف لا
يفهم كلامهما عمر رضي الله عنه؟! ولهذا قال المؤلف: «فهذا من الكذب باتفاق أهل
العلم بالأثر».

(١) حديث موضوع، انظر: مجموع الفتاوى (١١/١٠٩)، والمنار المنيف (١١٥).

وَبِتَّقْدِيرِ صِدْقِهِ فَهُوَ مُجْمَلٌ^[١]، فَإِنْ قَالَ أَهْلُ الْإِثْبَاتِ^[٢] كَانَ مَا يَتَكَلَّمَانِ فِيهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ لِمُوَافَقَتِهِ مَا نُقِلَ عَنْهُمَا، كَانَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ النِّفَاءِ إِنَّهُمَا يَتَكَلَّمَانِ بِالنَّفْيِ^[٣].

وَكَذَلِكَ حَدِيثُ جِرَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمَّا قَالَ: حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِرَابَيْنِ: أَمَّا أَحَدُهُمَا: فَبَثَّتْهُ فِيكُمْ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَثَّتْهُ لَقَطَعْتُمْ هَذَا الْبُلْعُومَ^{(١)[٤]}. فَإِنَّ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ؛ لَكِنَّهُ مُجْمَلٌ^[٥].

[١] هذا هو الجواب الثاني؛ أي: لو سلمنا جدلاً أنه صحيح، فهو مجمل تفسره النصوص الأخرى التي أثبتت الأسماء والصفات لله.

ونحن نُسَلِّمُ لهم من جهة؛ حتى نَرُدَّ عليهم من جهة أخرى، مثل الفارس الذي يكر على العدو، والعدو في مكمنه، فيوهم أنه فر حتى يخرج عليه من مكمنه، فإذا خرج كر عليه وضربه وقاتله، فكذلك نحن نُسَلِّمُ من جهة حتى نضرب الخصم من جهة أخرى.

[٢] لعل صواب العبارة: (فإن قول أهل الإثبات)، وهو أحسن.

[٣] هذا الحديث كذب، ولو قُدِّرَ صحته فيكون قول أهل الإثبات مقدماً على قول أهل النفي، فيفسر بما يوافق قول النفاة، ولا يفسر بما يقوله أهل النفي؛ لأنه يوافق ما نُقِلَ عن أهل الإثبات.

[٤] هذا الحديث صحيح، وقد رواه البخاري في كتاب العلم.

[٥] قوله: (أما وعاء بئثته فيكم)؛ أي: حدثتكم به وأخبرتكم به.

وقوله: (وأما الآخر لو فلو بئثته لقطعتم هذا البلعوم) أي: أني كتمته، ولو أخبرتكم به لقتلت. يقول ﷺ: حفظت عن النبي ﷺ قسنتين؛ قسم حدثتكم =

وَقَدْ جَاءَ مُفَسَّرًا: أَنَّ الْجِرَابَ الْآخَرَ كَانَ فِيهِ حَدِيثُ الْمَلَّاحِمِ^[١]، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ فِيهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ^[٢]؛ بَلَّ الثَّابِتُ الْمَحْفُوظُ مِنْ أَحَادِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ كَحَدِيثِ إِيَابِهِ سَبْحَانَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١)، وَحَدِيثِ التُّزُولِ^(٢)، وَالضَّحِكِ^(٣) وَأَمْثَالِ ذَلِكَ كُلِّهَا عَلَى الْإِثْبَاتِ^[٣].

= به، وقسم سكتُ عنه، فالذي سكت عنه أخشى من القتل لو بثته. قال العلماء: الذي بث فيهم هي أحاديث الأحكام والسنن، والذي سكت عنه هي أحاديث الملاحم والأمراء الظلمة في آخر الزمان، وهذه الأحاديث لا تتعلق بدين الناس ولا مصالحهم في شيء.

[١] كما في صحيح البخاري وأحاديث الملاحم والفتن وأمراء الجور والظلم.

[٢] لو قدر فرضاً أن في هذا الجراب الذي كتبه ما يتعلق بالصفات؛

لكان فيه أيضاً ما يدل على الإثبات، ولم يكن فيه ما يدل على النفي.

[٣] لأن هذا هو المحفوظ من حديث أبي هريرة؛ فكل الأحاديث التي

حدث بها هي في الإثبات دون النفي، كَحَدِيثِ: «إِيَابُهُ سَبْحَانَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»،

وهو حديث الرؤية الطويل، وفيه: «يَأْتِيهِمْ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ»^(٤)؛ =

(١) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢)، وأحمد في المسند (٢/

٢٧٥ - ٢٧٦، ٥٣٣ - ٥٣٤)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٥٣، ٤٧٥)، وابن حبان

في صحيحه (٧٤٢٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨)، وأبو داود (١٣١٥)،

والترمذي (٤٤٦)، وابن ماجه (١٣٦٦)، وأحمد في المسند (٢/٢٦٧، ٢٨٢،

٤١٩)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٩٢)، وابن حبان في صحيحه (٩٢٠) كلهم من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٢٨٢٦)، ومسلم (١٨٩٠)، وابن ماجه (١٩١)،

وابن حبان في صحيحه (٢١٥) كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) حديث صحيح تقدم برقم (١).

= فهذا الحديث فيه إثبات الإتيان لله ﷻ في يوم القيامة على ما يليق بجلال الله وعظمته، كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، فحديث إتيان الله، جاء في القرآن والسنة.

وكذلك حديث النزول ممن رواه: أبو هريرة، وهو حديث متواتر؛ رواه أهل السنن والمسائيد، وهو قوله ﷺ: «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له»^(١) حتى يطلع الفجر. وهذا النزول يليق بجلال الله وعظمته، فنؤمن بأن الله ينزل ولا نعلم كيف ينزل، وهو فوق العرش. لكن هؤلاء النفاة يقولون: العقل دل على نفي الأسماء والصفات عن الله، وظاهر الشرع دل على إثبات الأسماء والصفات، والعمدة على العقل، فيكون الشرع - على قولهم - قد أفاد الناس ضلالاً، والعقل أفاد الناس هدى، وعلى ذلك فيكون الرسول نصب للناس أسباب الضلال؛ وذلك أنه أخبرهم بشيء باطل، فأخبرهم بالقرآن والسنة اللذين فيهما إثبات الأسماء والصفات. فتكون هذه النصوص من الكتاب والسنة قد أفادت الناس الضلال، والهدى إنما استفيد من العقل؛ قالوا: إن عقولنا دلتنا على أن إثبات الأسماء والصفات لله باطل، والحق هو ما دلتنا عليه عقولنا، وهو نفي الأسماء والصفات عن الله، فتكون العقول دلت على النفي، والنصوص دلت على الإثبات، والهدى إنما استفيد من العقول، فتكون النصوص أفادت الناس الضلال؛ لأنه عكس الهدى، ويكون الرسول ﷺ نصب للناس أسباب الضلال، حيث أتى بالكتاب والسنة اللذين فيهما إثبات الأسماء والصفات لله، ويكون الله - على زعمهم - قد أحال العباد على العقول، فقال: تعرفون الهدى من عقولكم، فعقولكم هي التي =

(١) حديث صحيح تقدم برقم (٢).

وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنْ جِنْسِ قَوْلِ النِّفَاءِ^[١].

وأما الجهمية المتكلمة فيقولون: إن القرينة الصارفة عن ما دل عليه الخطاب هو العقل، فاكتفى بالدلالة العقلية الموافقة لمذهب النفاة^[٢]، فيقال لهم أولاً: فحينئذ إذا كان ما تكلم به إنما يفيدهم

= ترشدكم إلى الهدى، أما النصوص من الكتاب والسنة فتفيدكم الضلال!!

وكذلك حديث الضحك جاء من رواية أبي هريرة، وفيه: «يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد»^(١). يعني: اثنين: أحدهما: كافر، والآخر: مسلم، وذلك الكافر يقتل المسلم، فصار شهيداً، ثم يمن الله على الكافر بالإسلام فيتوب الله على الكافر الذي أسلم ويستشهد؛ وكلاهما يدخل الجنة.

وهذا الحديث فيه إثبات الضحك لله على ما يليق بجلاله وعظمته، وإثبات الضحك ورد في أحاديث كثيرة منها: «يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد»^(٢).

[١] بل كل الذي نُقل عن أبي هريرة هو الإثبات، فيُحمل ما في الجراب الذي كتبه - لو كان فيه شيء من الصفات - على الإثبات. وبهذا انتهى الرد على الجهمية المتفلسفة.

[٢] ذكر المؤلف رحمته الله طريقة الجهمية المتكلمة، الذين هم المعتزلة والأشاعرة، الذين يقولون: إن القرينة الصارفة لِمَا دل عليه الخطاب من إثبات =

(١) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٢٨٢٦) واللفظ له، ومسلم (١٨٩٠)، وابن ماجه (١٩١)، وابن حبان في صحيحه (٢١٥)، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) حديث صحيح تقدم فيما قبله.

الإضلال؛ وإنما يستفيدون الهدى من عقولهم: كان الرسول قد نصب لهم أسباب الضلال ولم ينصب لهم أسباب الهدى، وأحالهم في الهدى على نفوسهم^[١].

= الأسماء والصفات؛ هو العقل، فالعقل يدل على أننا لا نثبت الأسماء والصفات لله؛ لأننا لو وصفنا الله بأنه عليم، والمخلوق عليم، وقلنا: إن الله قادر، والمخلوق قادر، وقلنا: إن الله مستو، والمخلوق مستو؛ شبهنا الله بخلقه، والله ليس كمثله شيء؛ فإذا: العقل يقتضي نفي الأسماء والصفات عن الله.

وعلى هذا: فأهل السنة الذين أثبتوا الأسماء والصفات؛ مشبهون؛ شبهوا الله بخلقه، ومثّلوه بخلقه، وجعلوه مثل خلقه، وقالوا: إن الخالق له علم والمخلوق له علم، وإن الخالق له قدرة والمخلوق له قدرة، وهذا تشبيه، والله ذكر في القرآن أنه: ليس كمثله شيء. مع أن هؤلاء النفاة متنازعون فيما بينهم في هذا الباب، وكلّ منهم يعتمد هذا الأصل الباطل فيما ينفيه ويتأوله من الصفات.

والمقصود: أنهم يردّون ظواهر نصوص الصفات، اكتفاءً بما دلت عليه عقولهم!!

والمؤلف رحمته الله أجاب عن قولهم: إن القرينة الصارفة لما دل عليه الخطاب؛ هو العقل، بعدّة أدلة.

[١] هذا هو الجواب الأول؛ أنه لو كان ما تقولون حقاً: من أن العقل يقتضي بنفي الأسماء والصفات عن الله سبحانه، وأن العمدة عليه لا على النصوص؛ للزم من ذلك: أن الرسل تكلموا بالضلال، فأتوا بالنصوص التي تفيد إضلال الناس، ولا تفيد هدايتهم، فيكون الكتاب والسنة قد أفادا الناس ضلالاً، والذي يفيدهم الهدى إنما هي عقولهم؛ لأنهم يقولون: إن العقل هو الذي دلنا على نفي الأسماء والصفات عن الله!

فيلزم على قولهم أن تركهم في الجاهلية خير لهم من هذه الرسالة التي لم تنفعهم؛ بل ضررتهم^[١]. ويقال لهم ثانياً: فالرسول ﷺ قد بين الإثبات الذي هو أظهر في العقل من قول النفاة^[٢].

[١] أي: أنه يلزم على هذا القول، أن يكون ترك الناس في الجاهلية خيراً لهم من الرسالة التي لم تنفعهم بل صارت ضرراً عليهم؛ وذلك أن الرسالة زادتهم ضلالاً وعمى، وهم قبل ذلك لم يعرفوا هذا الضلال؛ فبقاؤهم في الجاهلية أحسن وخير لهم؛ لأنهم لم يكونوا يعرفون الضلال إلا بعد مجيء الرسالة، والهدى إنما هو مأخوذ من العقول!!

[٢] هذا هو الرد الثاني على قولهم (إن العقل دلنا على نفي الأسماء والصفات عن الله، وأن العبرة بما دل عليه العقل). وهو أن يقال لهم: الرسول ﷺ قد بين الإثبات فيما جاء به من الكتاب والسنة، وهو أظهر في العقل من قول النفاة، مثل ذكره لخلق الله وقدرته ومشيبته؛ فهذه الأمور التي فيها الإثبات مثل ذكر الله لخلقه وقدرته ومشيبته وعلمه؛ أظهر في العقل من قول النفاة؛ أي: إن العقل أشد وأكثر قبولاً لها من قبوله لقول النفاة، مع أنها غير سائغة عقلاً، ولا شرعاً. وكذلك أيضاً ما يماثل هذه الصفات التي تُعلم بدلالة العقل، وغيرها من الأمور التي تعلم بالعقل من صفاته تعالى، هي أعظم مما يُعلم من نفي الجهمية لها بحُجة دلالة العقل على ذلك. فالعقل يدلُّ على قول أهل الإثبات، ويقبل هذا الإثبات الذي جاءت به النصوص، وكذلك دلالة الفطرة على الإثبات: فكل شخص مفطور على إثبات خلق الله، وقدرته، ومشيبته، وعلمه، وأن الله على كل شيء قدير، بل الحيوانات العجماوات إذا أصابها شيء رفعت رأسها إلى السماء؛ لأنها تعلم أن الله قادر وأنه على كل شيء قدير، وأنه هو الذي ينصفها ممن ظلمها. فمن الآيات الواردة في الإثبات، وهي كثيرة جداً: قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٥٧) [غافر: ٥٧]، وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]. =

مثل ذكره لخلق الله تعالى وقدرته ومشيتته وعلمه ونحو ذلك - من الأمور التي تعلم بالعقل - أعظم مما يعلم نفي الجهمية^[١]، وهو لم يتكلم بما يناقض هذا الإثبات^[٢].

فكيف يحيلهم على مجرد العقل في النفي الذي هو أخفى وأدق^[٣] وكلامه لم يدل عليه^[٤]؛ بل دل على نقيضه وضده^[٥]، ومن

= فذكر الله تعالى خلقه وقدرته، وأنه على كل شيء قدير. وقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقال: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩]، وذكر علمه فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحجرات: ١٨]، وقال: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، وقال: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩].

[١] أي: أعظم من النفي الذي جاءت به الجهمية، وهو نفي الأسماء والصفات.

[٢] أي: الرسول ﷺ لم يتكلم بما يناقض هذا الإثبات بل أتى بالإثبات ولم يتكلم بما يناقضه.

[٣] يعني: الأمور الثبوتية ظاهرة في العقل، وأمور النفي أخفى وأدق، فكيف يحيلهم الرسول على العقول في النفي الذي هو أخفى وأدق، ولا يحيلهم على الإثبات الذي هو أظهر في العقل؟ فأيهما يُقَدَّم: الأظهر أم الأَخْفَى؟ المقَدَّم - بلا شك - هو: الأظهر، فالإثبات أظهر في العقل والفطرة، والنفي أخفى وأدق، ولا يمكن أن يحيل النبي ﷺ الناس على الأَخْفَى - وهو مجرد العقل - في النفي، دون الأظهر.

[٤] كلام الرسول ﷺ لم يدل على نفي إثبات الصفات إطلاقاً ولا يستطيع أحد أن ينقل عنه في ذلك نقلاً صحيحاً، بل كل ما رُوي عنه في هذا الباب، فهو كذبٌ موضوع.

[٥] نقيض النفي هو الإثبات.

نسب هذا إلى الرسول ﷺ^[١] فالله حسيبه على ما يقول^[٢]. والمراتب ثلاث: إما أن يتكلم بالهدى أو بالضلال أو يسكت عنهما^[٣]. ومعلوم أن السكوت عنهما خير من التكلم بما يضل، وهنا يعرف بالعقل أن الإثبات لم يسكت عنه^[٤].

بل بينه، وكان ما جاء به السمع موافقاً للعقل^[٥]، فكان الواجب فيما ينفيه العقل أن يتكلم فيه بالنفي كما فعل فيما يثبته

[١] أي: من نسب إليه أنه جاء بالنفي.

[٢] قوله: (فالله حسيبه على ما يقول)، هذا فيه وعيد أن الله سينتقم منه، وسيحاسبه على افتراءه على الرسول، ونسبة النفي إليه.

[٣] يعني: الأحوال التي يتصورها العقل تجاه الرسول ﷺ حينما جاء بالكتاب والسنة ثلاثة أحوال: إما أنه تكلم بالهدى، أو تكلم بالضلال، أو سكت عن الهدى والضلال، وليس هناك أمر رابع يتصوره العقل غير هذه الثلاثة، فالقسمة إذاً ثلاثية.

[٤] معلوم أن السكوت عن الهدى والضلال خير من التكلم بالضلال، فكونه يتكلم بالهدى؛ هذه هي الدرجة العليا، أو يسكت عنهما، فهذا أفضل من كونه يتكلم بالضلال، والرسول ﷺ لم يسكت عن الإثبات، بل أثبت لله الأسماء والصفات في الكتاب والسنة وبيّنه، وهذا البيان للإثبات الذي جاء في الكتاب والسنة؛ يوافق العقل، فكان الواجب فيما ينفيه العقل أن يتكلم فيه بالنفي، كما فعل فيما يثبته العقل لكن قد عُلم بالعقل أنه لم يسكت عن الإثبات، بل تكلم به وبيّنه، كما سيذكر المؤلف - رَحِمَهُ اللهُ - .

[٥] السمع هو الدليل من الكتاب والسنة، سُمِّيَ سمعياً؛ لأنه مسموع، فأدلة الكتاب والسنة تُسمى أدلة سمعية؛ لأنها تُسمع بالأذن، والأدلة العقلية: هي التي تُفهم بالعقل.

العقل^[١].

وإذا لم يفعل ذلك كان السكوت عنه أسلم للأمة^[٢]، أما إذا تكلم فيه^[٣] بما يدل على الإثبات^[٤] وأراد منهم أن لا يعتقدوا إلا النفي؛ لكون مجرد عقولهم تعرفهم به بإضافة هذا إلى الرسول ﷺ من أعظم أبواب الزندقة والنفاق^[٥].

[١] الأدلة من الكتاب والسنة توافق العقل، فما دام أن العقل يوافق الشرع، كان الواجب فيما ينفيه العقل أن يتكلم فيه بالنفي، وكذلك إذا جاء العقل بما يوافق الشرع من الإثبات، فيجب إثباته، فإذا نفى العقل الصريح شيئاً كان الواجب أن يتكلم الشرع بالنفي موافقة له؛ لأنه عقل سليم، هذا معنى قول المؤلف ﷺ؛ أن العقل يدل على أن الرسول جاء بالإثبات، والشرع جاء موافقاً للعقل، فلو قُدر أن العقل الصريح ينفي شيئاً، لوجب على الشرع أن يوافق؛ لأنه عقل سليم، فالعقل الصريح يوافق النقل الصحيح، وقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ كتاباً سماه (موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح)، أو (موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول)، أو (درء تعارض النقل والعقل)، والعقل الصريح هو الخالص الذي ليس فيه شبهة ولا شهوة، ولا يمكن أن يتعارض نقل صحيح وعقل صريح، فإذا تعارض فلا بد أن يكون النقل غير صحيح، أو العقل غير صريح، فإذا كان العقل يوافق الشرع في إثبات الأسماء والصفات، ثم جاء العقل فنفي شيئاً، فلا بد أن يوافق الشرع فيما ينفيه، كما أنه وافقه فيما يشبهه.

[٢] إذا لم يوافق ذلك الشرع ولم يأت بما يدل على الإثبات، فالسكوت عنه أسلم للأمة، أي: يسكت؛ فلا يثبت ولا ينفي.

[٣] يعني: في باب الأسماء والصفات.

[٤] أي: بما يدل ظاهره على إثبات الصفات.

[٥] يعني: كون الرسول ﷺ تكلم بما يدل على الإثبات، ولكنه يريد من =

ويقال لهم ثالثاً: من الذي سلم لكم أن العقل يوافق مذهب النفاة؛ بل العقل الصريح إنما يوافق ما أثبتته الرسول^[١]، وليس بين

= الأمة أن يعتقدوا النفي؛ لأن عقولهم تُعرّفهم بالنفي، إضافةً هذا إلى الرسول؛ من أعظم أبواب الزندقة والنفاق. والنفاق هو: أن يتكلم الإنسان بخلاف ما يعتقد؛ فيكون له باطن وظاهر؛ كالمنافقين الذي يُظهرون الإسلام، ويبطنون الكفر.

وكان هؤلاء الذين يُظهرون الإسلام، ويبطنون الكفر على عهد النبي ﷺ يسمون: منافقين، ثم صاروا بعد ذلك يُسمون: زنادقة.

ويُطلق الزنديق على الجاحد، ثم صار في زمننا هذا يُسمّى المنافق: علمانياً؛ فالعلمانيون منافقون؛ يُظهرون الإسلام، ويبطنون الكفر، وفيهم صحفيون وغيرهم، وهم معروفون بسب الإسلام، وسب المسلمين بطرق ملتوية، مع تظاهرهم بالإسلام، مع أنهم يطالبون بالشر والفساد، وبهدم المناصب الدينية؛ مثل: هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لما في قلوبهم من النفاق والزندقة؛ ولأنهم منافقون لا يحبون الله ورسوله، ويريدون أن يُظهِرَ الفسادَ وينتشر، وألا يكون هناك أمر ولا نهي؛ لأن قلوبهم مريضة؛ فهؤلاء العلمانيون: زنادقة منافقون.

فالمنافق هو: الزنديق؛ وهو: العلماني؛ فالمسمّى واحد، لكن تختلف الأسماء بحسب الأزمان؛ ففي زمن الرسول ﷺ يُسمى منافقاً، ثم بعد ذلك صار يسمى زنديقاً، وفي زمننا يسمى علمانياً.

فالعلماني في حقيقة أمره: يظهر الإسلام ويبطن الكفر، ويريد الشر والفساد للمسلمين، فقلوبهم مليئة بالنفاق والزندقة وإن تظاهروا بالإسلام، وتكلموا به؛ كما كان سلفهم يتكلمون على عهد النبي ﷺ؛ كعبد الله ابن أبي وغيره، لكنهم يُظهِرُونَ في أوقات الفتن والأزمات، فيبشون شرهم ومعتقدهم، نسأل الله أن يكفي المسلمين شرهم.

[١] الرد الثالث أن يقال: إنَّ العقل يوافق مذهب أهل الإثبات؛ لأنَّ =

المعقول الصريح والمنقول الصحيح تناقض أصلاً^[١]، وقد بسطنا هذا في مواضع^[٢].

=العقل الصريح يوافق النقل الصحيح، وكما بينا سابقاً: أن العقل الصريح هو الخالص؛ الذي ليس فيه شبهة ولا شهوة، فإذا كان فيه شبهة تمكنت من رأسه؛ لم يكن صريحاً. فالواجب ألا يعمل بما دلت عليه تلك الشبهة. أو كانت فيه شهوة - أي: معصية - من إرادة الفساد والضلال، لم يكن سليماً. فإذا سلم العقل من الشبهة والشهوة، يقال له: عقل صريح، وإذا كان فيه شبهة أو شهوة، يقال له: عقل غير صريح. والنقل لا بد أن يكون نقلاً صحيحاً، إما من القرآن أو من السنة؛ بأن يكون السند متصلاً، ورواته عدول ضابطون، ليس فيه علة ولا شذوذ؛ هذا هو النقل الصحيح. فالنقل الصحيح لا بد أن يوافق العقل الصريح.

[١] أي: إذا وُجد عقل صريح ونقل صحيح، فلا يمكن أن يتناقضا، فإن التناقض لا يكون إلا لوجود خلل في أحدهما: إما أن يكون النقل غير صحيح، وذلك لضعف رواته، أو انقطاع في سنده، أو شذوذ في سنده أو متنه، أو لعلّة خفية تقدح فيه، وإما أن يكون العقل غير صريح، وذلك لوجود شبهة فيه أو شهوة.

[٢] من أوسع الكتب التي بسط فيها المؤلف هذا المبحث، كتابه العظيم «درء تعارض العقل والنقل»، أو «موافقة المنقول الصحيح للمعقول الصريح»، وبعضهم يختصر الاسم فيسميه «كتاب العقل والنقل»، ويمتدح ابن القيم هذا الكتاب في النونية بقوله^(١):

واقراً كتابَ العقل والنقل الذي ما في الوجود له نظير ثاني
أي: ليس له في الوجود نظير في بابه.

(١) النونية بشرح ابن عيسى (٢/٢٩٠).

وبينا فيها أن ما يذكرون من المعقول المخالف لما جاء به الرسول ﷺ، إنما هو جهل وضلال^[١]، تقلده متأخروهم عن متقدميهم^[٢]، وسموا ذلك عقليات؛ وإنما هي جهليات، ومن طلب منه تحقيق ما قاله أئمة الضلال بالمعقول لم يرجع إلا إلى مجرد تقليدهم^[٣]. فهم يكفرون بالشرع ويخالفون العقل^[٤] تقليداً لمن توهموا أنه عالم بالعقليات^[٥]. وهم مع أئمتهم الضلال كقوم فرعون معه^[٦] حيث قال الله تعالى: ﴿فَأَسْتَحَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ﴾^[٧] [الزخرف: ٥٤] وقال تعالى عنه: ﴿وَأَسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ يَغْيِرُ الْحَقَّ وَظَنُوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ [قصص: ٣٩]،

- [١] بينا أن ما يدَّعونُهُ من أن العقل دل عليه وهو مخالف لما جاء به الرسول، فهو: جهل وضلال.
- [٢] ينقله المتأخر منهم عن المتقدم، وهو في حقيقته جهل وضلال.
- [٣] من طلب منه فليل له: حَقَّقْ ما يقوله أئمتكم بالمعقول، لم يكن عنده جواب؛ لأنه يقلدهم.
- [٤] يعني: هؤلاء النفاة الملاحدة من الجهمية المتكلمة والجهمية المتفلسفة، يَكْفُرُونَ بالشرع، ويخالفون العقل؛ لأن العقل الصريح يوافق النقل الصحيح كما سبق.
- [٥] يكفرون بالشرع ويخالفون العقل؛ تقليداً لأئمتهم الذين يدعون أن عندهم علم بالعقليات.
- [٦] يعني: هؤلاء النفاة مع أئمتهم يقلدون أئمتهم ويتبعونهم على ضلالهم؛ سَبَّهَهُمْ بقوم فرعون في اتباعهم له على الضلال.
- [٧] فرعون استخف قومه حين أطاعوه بقوله لهم: أنا ربكم الأعلى.

﴿فَأَخَذَتْهُ وَجُنُودُهُ فَنَبَذْنَهُمْ فِي الْيَمِّ﴾^[١] ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٤٠].

﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُبْصِرُونَ﴾^[٤١]
 ﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾^[٤٢]
 [القصص: ٤١ - ٤٢]^[٢]. وفرعون هو إمام النفاة^[٣]. ولهذا صرح محققوا

[١] أي: في البحر.

[٢] قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً﴾ أي: أئمة ضلال، والأئمة نوعان: أئمة هدى، وأئمة ضلال، وهؤلاء أئمة ضلال.

[٣] إمام النفاة فرعون، وأئمة الإثبات هم محمد وإبراهيم وموسى وسائر الأنبياء والرسل على هذا. فمن نفى الأسماء والصفات عن الله، فهو فرعوني؛ نسبةً إلى فرعون، ومن أثبت الأسماء والصفات؛ فهو محمدي؛ إبراهيمي؛ موسوي؛ نسبةً إلى محمد، وإبراهيم، وموسى - عليهم الصلاة والسلام -.

يقول المؤلف رحمته الله: إن فرعون هو إمام النفاة، فقد أنكر الرب العظيم الذي قامت بأمره السماوات والأرض، وكل شيء، وقال: أنا ربكم الأعلى، والنفاة الجهمية أنكروا أسماء الله وصفاته، وقالوا: إن الله ليس له سمع ولا بصر ولا علم ولا قدرة، ولا يوصف بأنه فوق ولا يوصف بأنه استوى ولا بأنه يخلق ويرزق، فلم يشبوا لا الأسماء ولا الصفات. وهذه الصفات هي صفات المعدوم، فكذلك هؤلاء الملاحدة يقولون عن معبودهم: إنه ليس له سمع ولا بصر ولا قدرة ولا هو تحت، ولا فوق، ولا يمين، ولا يسار، ولا مباين، ولا محايث، ولا يصعد، ولا ينزل، ولا يخلق، ولا يرزق، ولا يحيي، ولا يميت، ولا يتصف بأي صفة، فلو قلت: صَفِّ لِي المعدومَ بأكثر من هذا؛ لما استطعت.

فهؤلاء الملاحدة النفاة؛ إمامهم هو فرعون؛ لأنه أنكر وجود الرب، وقال: أنا ربكم الأعلى.

النفاة بأنهم على قوله كما يصرح به الاتحادية من الجهمية النفاة^[١].

إذ هو^[٢] الذي أنكر العلو وكذب موسى فيه وأنكر تكليم الله لموسى^[٣] قال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَنُ ابْنُ لِي صِرَاحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ

[١] محققو النفاة من الجهمية، ومحبي الدين ابن عربي كلهم صرحوا بأنهم على مذهب فرعون، قالوا صراحة: إنهم على مذهب فرعون، فالاتحادية وهم ابن عربي وطائفته يقولون: ليس هناك خالق ومخلوق، ولا رب وعبد، إنما الخالق هو المخلوق، والمخلوق هو الخالق، فقالوا: أنت الرب وأنت العبد وأنت الخالق وأنت المخلوق، كما قال ابن عربي^(١):

الرب حق والعبد حق يا ليت شعري من المكلف
إن قلت عبد فذاك ميت أو قلت رب أنى يكلف
فلا رب ولا عبد، ما ثم إلا واحد.

فصار الاتحادية يصرحون بأنهم على مذهب فرعون، في إنكار الرب؛ فهذا مذهب الفرعونية.

[٢] أي: فرعون.

[٣] فرعون أنكر علو الله على خلقه، وكذب موسى حينما أخبره موسى بأن الله في السماء فقال لوزير هامان: ﴿ابْنِ لِي صِرَاحًا لَعَلِّي﴾ لماذا؟ ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ ﴿أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾. حتى يكذب موسى بأن الله في العلو، قال لوزير هامان: ابن لي صراحة حتى أبين لكم كذب موسى في دعواه: أن الله في العلو، حيث فهم فرعون من موسى أن الله في السماء، ولهذا أراد أن يكذبه فأمر وزيره هامان أن يبني له صراحة، ولو لم يخبره موسى بأن الله في العلو ما تكلف بأن يضع صراحة.

الْأَسْبَبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَاطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا ﴿٣٧﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]. والله تعالى قد أخبر عن فرعون أنه أنكر الصانع بلسانه فقال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] وطلب أن يصعد^[١] ليطلع إلى إله موسى^[٢]، فلو لم يكن موسى أخبره أن إلهه فوق لم يقصد ذلك؛ فإنه هو^[٣] لم يكن مقرراً به^[٤].

فإذا لم يخبره موسى به لم يكن إثبات العلو لا منه ولا من موسى؛ فلا يقصد الاطلاع^[٥] ولا يحصل به ما قصده من التلبس على قومه بأنه صعد إلى إله موسى في السماء؛ ولكان صعوده إليه كنزوله إلى الآبار والأنهار وكان ذلك أهون عليه؛ فلا يحتاج إلى تكلف الصرح^[٦]. ونبينا ﷺ لما عرج به ليلة

[١] أي: أن يصعد إلى السماء.

[٢] لأجل أن يكذبه.

[٣] أي: فرعون.

[٤] أي: بالرب.

[٥] لأن بعض الناس يقولون: إن موسى ما أثبت علو الله، فيرد عليهم الشيخ هنا قائلاً: لو كان موسى لا يثبت العلو؛ لصار في هذا مثل فرعون ولما كانت هناك فائدة من قول فرعون لهامان: ﴿أَبْنِي لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَتَلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ ولكان ذلك تكلفاً؛ ما دام أن موسى أخبره بأن لا إله فوق، إذاً لا داعي لأن يجعل صرحاً، والحقيقة: أنه إنما جعل الصرح؛ حتى يُكذَّب موسى؛ لأن موسى أخبره بأن إلهه فوق، فلو كان موسى لا يثبت العلو فليس هناك حاجة إلى أن يتكلف بالصعود إلى فوق، ولكان صعوده إلى فوق، مثل نزوله إلى الآبار؛ إذ لا فرق بينهما.

[٦] يبين المؤلف أن فرعون أفهمه موسى أن الله في العلو، لهذا جعل =

الإسراء^[١] وجد في السماء الأولى آدم ﷺ وفي الثانية يحيى وعيسى ثم في الثالثة يوسف ثم في الرابعة إدريس ثم في الخامسة هارون ثم وجد موسى وإبراهيم.

فلما عرج به وجد في السماء الأولى آدم، وفي الثانية يحيى

= صرحاً حتى يكذبه رداً على بعض الناس الذين يقولون إن فرعون هو الذي أثبت العلو وموسى ما أثبت العلو، وقد تقدّم شرح هذا.

[١] هذا هو الصواب أن الإسراء والمعراج كانا في ليلة واحدة، والإسراء هو: السفر من مكة إلى بيت المقدس، بصحبة جبريل على البراق، والبراق دابة فوق الحمار ودون البغل، بيضاء لها بريق ولمعان، خطوها مد البصر، أي: نهاية بصرك، فقطع المسافة من مكة إلى بيت المقدس، مثل سرعة الطائرة تقريباً، يمكن أن يكون في ساعة أو في ساعة ونصف، أو في ساعتين الله أعلم، فصار البراق سرعته، سُرْعَةَ الطائرة.

ثم عُرج به من بيت المقدس إلى السماء.

والمعراج كهيئة الدرج؛ أي: السلم، فيكون الإسراء من مكة إلى بيت المقدس، والمعراج من بيت المقدس إلى السماء، هذا هو الصواب: أن الإسراء والمعراج، كانا في ليلة واحدة.

ومن كَذَّبَ إِسْرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدْ كَفَرَ؛ لأنه كَذَّبَ اللَّهَ فِي قَوْلِهِ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا حَوْلَهُ﴾ [الإسراء: ١]، وهناك بعض الملاحدة ينكرون المعراج، ويقولون بعدم إمكانه عقلاً؛ لأن الجسم الثقيل كيف يصعد طبقات السماء؟! وهذا من خواص الأجسام الخفيفة، التي لها القدرة على الطيران، فيقال لهم: الملائكة أرواح فكيف هبطت؟!

والمقصود: أن هؤلاء لا يثبتون إلا ما دلت عليه عقولهم.

وعيسى، وفي الثالثة يوسف، وفي الرابعة إدريس والخامسة هارون في السادسة موسى وفي السابعة إبراهيم على ما هو معروف في الحديث طويل ثم عرج إلى ربه، ففرض عليه خمسين صلاة ثم رجع إلى موسى، فقال له: «ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك فإن أمتك لا تطيق ذلك قال: فرجعت إلى ربي فسألته التخفيف لأمتي»^(١) وذكر أنه رجع إلى موسى ثم رجع إلى ربه مراراً^[١]، فصدق موسى في أن ربه فوق السموات^[٢] وفرعون كذب موسى في ذلك^[٣].

[١] يعني: لَمَّا عرج به جبريل إلى ربه، ثُمَّ مر على موسى في السماء السادسة، سأله: ماذا فرض عليك ربك؟ قال: «خمسين صلاة في اليوم والليلة»، قال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك، فإن أمتك لا تطيق خمسين صلاة في اليوم والليلة، فرجع إلى ربه فسأله التخفيف، ووضع عنه عشرًا، أو خمسًا على بعض الروايات^(٢)، ثم رجع إلى موسى فسأله، فأمره أن يسأل ربه التخفيف، وجعل يتردد بين موسى وبين ربه، حتى وصلت إلى خمس صلوات.

[٢] هذا الشاهد في إثبات العلو؛ أي: صدق محمد موسى، الذي قال له: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك، فإذا كان الله ليس في السماء، كما يقول المعطلة، فإلى أين يرجع محمد ﷺ؟! ومحمد ﷺ كان يتردد بين موسى وبين ربه، فيصعد إلى فوق؛ يصعد ويعرج به جبرائيل، ويتجاوز به السبع الطباق.

[٣] فرعون كذب موسى لما أخبره أن الله في السماء، ومحمد صدق =

(١) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وأخرجه النسائي (٤٥٠) عن أنس بن مالك، وابن حزم، وأخرجه ابن ماجه (١٣٩٩) عن أنس وحده. وفي الباب عن مالك بن صعصعة أخرجه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤) وغيرهم.

(٢) حديث صحيح تقدم فيما قبله، وقوله خمسًا على بعض الروايات صحيحة أخرجه مسلم (١٦٢).

والجهمية النفاة موافقون لآل فرعون أئمة الضلال، وأهل السنة والإثبات موافقون لآل إبراهيم أئمة الهدى. وقال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۗ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ﴾ [١] [الأنبياء: ٧٢].
«وجعلناهم أئمة» [٢] يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين». وموسى ومحمد من آل إبراهيم [٣]؛ بل هم سادات آل إبراهيم صلوات الله عليهم أجمعين.

= موسى؛ لأن موسى قال لمحمد: ارجع إلى ربك، فصعد إلى فوق، وهذا دليل على أن الله تعالى في العلو.

[١] الجهمية الذي ينفون الأسماء والصفات يوافقون فرعون الذي أنكر الرب العظيم، وكذب موسى في أن الله فوق، ففرعون أنكر الرب وأنكر العلو، والجهمية يوافقونه، فأنكروا العلو، وأنكروا الأسماء والصفات.

[٢] أي: أئمة هدى، وفرعون وأتباعه: أئمة ضلال.

[٣] أما محمد ﷺ فهو من سلالة إسماعيل، وذلك أن إبراهيم عليه السلام رزقه الله ابنين: الأول إسماعيل وأمه هاجر، وإسماعيل نبي، ومن سلالته نبينا محمد ﷺ. الثاني: إسحاق وأمه سارة ابنة عمه، وإسحاق نبي رزقه الله يعقوب، ويعقوب هو إسرائيل، وجميع أنبياء بني إسرائيل من سلالة يعقوب، ومنهم موسى، وأول أنبياء بني إسرائيل موسى، ثم تتابع الأنبياء على بني إسرائيل من بعده، كزكريا، ويحيى، وسليمان، وداود، حتى ختمهم الله بعيسى. فإذا: أنبياء بني إسرائيل كلهم من سلالة إسحاق، وهم بنو إسرائيل، وإسماعيل من سلالة النبي عليه الصلاة والسلام.

وبما أن إسماعيل وإسحاق أخوان، يكون اليهود والنصارى هم أبناء العم مع العرب؛ لأن أباهم إسحاق، وأبو العرب إسماعيل، وإسحاق وإسماعيل أخوان، فأبنائهم يكونون أبناء العم.

الوجه الثاني^[١] في تبيين وجوب الإقرار بالإثبات وعلو الله على السموات أن يقال: من المعلوم أن الله تعالى أكمل الدين وأتم النعمة^[٢]؛ وأن الله أنزل الكتاب تبياناً لكل شيء^[٣]؛ وأن معرفة ما يستحقه الله وما ينزه عنه هو من أجل أمور الدين وأعظم أصوله^[٤]، وأن بيان هذا وتفصيله أولى من كل شيء^[٥]، فكيف يجوز أن يكون هذا الباب^[٦] لم يبينه الرسول ﷺ ولم يفصله ولم يعلم أمته ما يقولون في هذا الباب وكيف يكون الدين قد كمل وقد تركوا على

[١] وهو دليل عقلي .

[٢] كما قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

[٣] كما قال تعالى: ﴿وَوَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

[٤] فإذا كان الدين قد أكمله الله لنا، والنعمة قد أتمها علينا، وأنزل القرآن فيه تبيان لكل شيء، فمن المستحيل أن يكون أجلّ أمور الدين وأعظمها - وهو بيان ما يستحقه الله من الأسماء والصفات وبيان ما ينزه عنه -: قد أهمل ولم يبين .

[٥] بيان هذا الأمر وهو ما يستحقه الله من الأسماء والصفات، وما يُنزه عنه من النقائص والعيوب؛ هو من أجلّ أمور الدين، وأعظم أصوله، وبيانه أولى من بيان أي شيء آخر، فكيف يبين النبي ﷺ للناس أحكام الاستنجاء والاستجمار، ويترك بيان أجلّ أمور الدين وأعظمها لهم، وهو ما يستحقه الله من الأسماء والصفات، وما يُنزه عنه؟! فمن المستحيل أن يبين لنا الأمور اليسيرة، ويترك تبيين الأمور الجليلة! .

[٦] أي: باب الأسماء والصفات .

الطريقة البيضاء^[١].

وهم لا يدرون بماذا يعرفون ربهم: أبما تقوله النفاة أو بأقوال أهل الإثبات^[٢].

الوجه الثالث أن يقال: كل من فيه أدنى محبة للعلم أو أدنى محبة للعبادة لا بد أن يخطر بقلبه هذا الباب، ويقصد فيه الحق ومعرفة الخطأ من الصواب^[٣]، فلا يتصور أن يكون الصحابة والتابعون كلهم كانوا معرضين عن هذا لا يسألون عنه ولا يشناقون إلى معرفته ولا تطلب قلوبهم الحق فيه، وهم ليلاً ونهاراً يتوجهون

[١] قد ترك الرسول ﷺ أمته على البيضاء فقال: «تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»^(١).

[٢] من المستحيل أن يكون الدين قد كمل، والرسول ﷺ قد بين كل شيء لأمته، وتركها على البيضاء، والناس لا يدرون بماذا يعرفون ربهم، هل هو بقول أهل الإثبات أو بقول النفاة؟.

[٣] وهذا معلوم، فكل من فيه أدنى محبة للعلم أو أدنى محبة للعبادة، لا بد أن يخطر بقلبه التطلع إلى معرفة هذا الباب - أي: باب الأسماء والصفات -، ومعرفة الحق من الصواب فيه، فلا بد أن يخطر على قلب كل أحد معرفة ربه، ويتساءل: هل ربنا متصف بالصفات؟ وما هي الصفات التي اتصف بها؟ وما هي الأسماء التي تسمى بها؟ وما هي أفعاله؟... إلخ.

(١) حديث صحيح؛ أخرجه ابن ماجه (٤٣)، وأحمد في المسند (١٢٦/٤)، واللفظ له، وابن أبي عاصم في السنة (٣٣، ٤٨، ٤٩)، والطبراني في الكبير (٦١٩/١٨)، والحاكم في المستدرک (٩٦/١)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٤٣٦٩) كلهم من طريق العرياض بن سارية رضي الله عنه.

بقلوبهم إليه سبحانه ويدعونه تضرعاً وخيفة ورغباً ورهباً^[١]، والقلوب مجبولة مفطورة على طلب العلم بهذا ومعرفة الحق فيه، وهي مشتاقة إليه أكثر من شوقها إلى كثير من الأمور^[٢]، ومع الإرادة الجازمة والقدرة يجب حصول المراد^[٣].

وهم قادرون على سؤال الرسول ﷺ وسؤال بعضهم بعضاً،

[١] إذا كان الصحابة رضي الله عنهم في سائر أحوالهم، بالليل والنهار، يتوجهون بقلوبهم إلى الله ويدعونه تضرعاً وخيفة، ورغباً ورهباً، لا يتصور أن يُعرض جميعهم عن الشوق إلى معرفة هذا الأمر العظيم والسؤال عنه، فلا يسألون الرسول ﷺ عن ربهم وعمّا يتصف به من صفات الكمال، ونعوت الجلال.

[٢] القلوب مجبولة ومفطورة على طلب العلم بمعرفة هذا الباب، فكل واحد يشاق إلى أن يعرف ما هي صفات الله؟ هل هو متصف بالصفات أو ليس متصفاً بالصفات.

[٣] إذا عزم الإنسان أن يفعل شيئاً، وأراد أن يتحقق له مراده، فإنه لا بد أن يتحقق فيه أمران: الأول: أن تكون عنده إرادة، والثاني: أن تكون عنده قدرة؛ فإن تخلف حصول المراد: فإما أن تكون الإرادة ضعيفة، أو تكون عاجزة غير قادرة إلى الوصول إلى المراد، فكذلك الصحابة رضي الله عنهم؛ كانت عندهم إرادة جازمة للوصول إلى معرفة ما يتصف به الرب من الأسماء والصفات، وعندهم قدرة على سؤال النبي ﷺ عن ذلك، فلا يمكن أن يمضي عصر الصحابة ويتوفى الله نبيه، والصحابة لا يدورن ولا يسألون ولا يعلمون أين ربهم، ولا هل هو متصف بصفات، أو هل قول النفاة هو الحق؟ أو قول المشبتين هو الحق. هذا غير ممكن؛ والحال أنهم قادرون على سؤال الرسول ﷺ، فهم لم يسكتوا عن السؤال حتى توفى الله نبيه، بل قد سأله عن أشياء كثيرة دون هذا، فكيف لا يسألونه عن أهم الأمور وأعظمها؛ ألا وهو معرفة ما يتصف به الرب من الأسماء والصفات؟!!

وقد سألوه عما هو دون هذا؛ سألوا: أنرى ربنا يوم القيامة؟ فأجابهم^{١}، وسأله أبو رزين: أضحك ربنا؟ فقال: «نعم» فقال: «لن نعدم من رب يضحك خيراً»^(٢). ثم إنهم لما سألوه عن الرؤية قال: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»^{[٢](٣)}، فشبه الرؤية بالرؤية؛ لا المرئي بالمرئي^[٣]. والنفاة لا يقولون يرى كما

[١] كما جاء في الصحيحين وغيرهما، أنهم سألوا الرسول ﷺ: هل نرى ربنا؟ قال: «نعم كما ترون القمر ليلة البدر»^(٤). وقال في حديث جرير: «إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلية البدر لا تضامون في رؤيته»^(٥)، فأجابهم عن سؤالهم.

[٢] وفي لفظ: «هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة صحواً ليس معها سحب»^(٦).

[٣] المعنى أننا نرى ربنا يوم القيامة كما نرى الشمس والقمر من فوقنا، =

(١) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣)، وأبو داود (٤٧٢٩)، والترمذي (٢٥٥١)، وابن ماجه (١٧٧)، وأحمد في المسند (٣٦٠/٤، ٣٦٥ - ٣٦٦)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨)، وابن حبان في صحيحه (٧٤٤٢) من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) حديث صحيح؛ أخرجه ابن ماجه (١٨١)، وأحمد في المسند (١١/٤، ١٢)، والطيالسي في المسند (١٠٩٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات، ص (٤٧٣)، وأحمد في السنة (٤٥٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٥٥٤)، وعبد الله بن أحمد في زوائد السنة (٤٥٣)، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٨١٠) وذكر له شواهد يصحح بها الحديث فانظرها.

(٣) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢)، وقد سبق تخريجه قبل ذلك من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) حديث صحيح تقدم فيما قبله. (٥) حديث صحيح تقدم برقم (١).

(٦) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٤٥٨١، ٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٢)، واللفظ له من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ترى الشمس والقمر؛ بل قولهم الحقيقي أنه لا يرى بحال^[١].

ومن قال يرى موافقة لأهل الإثبات ومناققة لهم: فسر الرؤية بمزيد علم فلا تكون كرؤية الشمس والقمر^[٢]. والمقصود هنا^[٣]:

= والمراد تشبيه الرؤية بالرؤية؛ أي: أننا نرى ربنا رؤية واضحة، كما نرى القمر والشمس من فوقنا؛ رؤية واضحة، وليس المراد تشبيه المرئي بالمرئي؛ أي: تشبيه الله بالشمس والقمر، فالله عَلَّمَ لا يُسَبَّهُ بأحد من خلقه، وإنما المراد تشبيه الرؤية بالرؤية؛ أي: أننا نرى الله يوم القيامة من فوقنا رؤية واضحة، كما نرى الشمس والقمر رؤية واضحة.

[١] وهذا قول المعتزلة والجهمية.

[٢] المعتزلة فسروا الرؤية بمزيد العلم، قالوا: هي زيادة علم. فقالوا عن معنى قوله عَلَّمَ: «إنكم ترون ربكم كما ترون القمر لا تضارون في رؤيته» أي: تعلمون أن لكم رباً لا تشكون في ربوبيته كما تعلمون أن القمر قمراً. والمعنى يفسد بهذا التفسير، والأشاعرة أثبتوا الرؤية ونفوا الجهة، فقالوا: يرى لكن لا في جهة. وأرادوا بذلك أن يضعوا يداً مع المعتزلة فنفوا الجهة، ويدا مع أهل السنة فأثبتوا الرؤية؛ فعسر عليهم ذلك فلجؤوا إلى حجج سفسطائية، وهي التي توهم أنها حجة وهي ليست حجة، فقالوا: يرى لا في جهة! لكن كيف يرى لا في جهة؟! إذ سُئلوا: هل يرى من الأمام؟ قالوا: لا؛ هل يرى من الخلف؟ قالوا: لا؛ هل يرى من فوق؟ قالوا: لا؛ فهل يرى من تحت؟ قالوا: لا، فيقال لهم: إذاً: أين يرى؟ فسيقولون: لا في جهة! وهذا قول باطل؛ فالرؤية لا بد أن تكون بجهة من الرائي؛ فلا بد أن يكون المرئي مواجهاً للرائي، ومبايناً له.

فالمعتزلة نفوا الرؤية والجهة، والأشاعرة أثبتوا الرؤية، ونفوا الجهة، وأهل السنة أثبتوا الرؤية والجهة.

[٣] أي: خلاصة هذا الوجه.

أنهم^[١] لا بد أن يسألوه عن ربهم الذي يعبدونه، وإذا سألوه فلا بد أن يجيبهم^[٢]. ومن المعلوم بالاضطرار أن ما يقوله الجهمية النفاة لم ينقل عن أحد من أهل التبليغ عنه، وإنما نقلوا عنه ما يوافق قول أهل الإثبات^[٣].

الوجه الرابع أن يقال: إما أن يكون الله يحب منا أن نعتقد قول النفاة أو نعتقد قول أهل الإثبات أو لا نعتقد واحداً منهما^[٤]. فإن كان مطلوبه منا اعتقاد قول النفاة: وهو أنه لا داخل العالم ولا خارجه؛ وأنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش إله وأن محمداً ﷺ لم يعرج به إلى الله وإنما عرج به إلى السموات فقط لا إلى الله وأن الملائكة لا تعرج إلى الله بل إلى ملكوته وأن الله لا ينزل منه شيء ولا يصعد إليه شيء...، وأمثال ذلك. وإن كانوا يعبرون عن ذلك بعبارات مبتدعة فيها إجمال وإبهام، كقولهم: ليس

[١] أي: الصحابة.

[٢] فمن المستحيل أن يمضي عصر الصحابة، ويتوفى الله نبيه ﷺ وهم لم يسألوه عن ربهم، وهو قادر إذا سألوه، أن يجيبهم عن سؤالهم.

[٣] الجهمية يقولون: إن الله ليس في العلو، وليس فوق العرش، بل هو في كل مكان - تعالى الله عما يقولون - أو يسلبون عنه التقيضين، فيقولون: لا داخل العالم، ولا خارجه.

[٤] جعل المؤلف ﷺ القسمة ثلاثية، فإما أن نعتقد أن الله يحب منا أن نعتقد قول النفاة، وأن الله لا يتصف بالصفات، وأنه ليس فوق العرش، أو يحب منا أن نعتقد قول أهل الإثبات، وهو إثبات العلو، والأسماء والصفات، أو أن لا نعتقد واحداً منهما، فلا نعتقد لا قول النفاة، ولا قول أهل الإثبات.

بمتحيز، ولا جسم ولا جوهر، ولا هو في جهة ولا مكان^[١]؛ وأمثال هذه العبارات التي يفهم منها العامة تنزيه الرب تعالى عن النقائص، ومقصدهم بها: أنه ليس فوق السموات رب؛ ولا على العرش إله يعبد، ولا عرج بالرسول إلى الله^[٢].

والمقصود أنه إن كان الذي يحبه الله لنا أن نعتقد هذا النفي؛ فالصحابية والتابعون أفضل منا فقد كانوا يعتقدون هذا النفي، والرسول ﷺ كان يعتقد، وإذا كان الله ورسوله يرضاه لنا

[١] وهذه الألفاظ ألفاظٌ مجملة، تحتمل الحقَّ وتحتمل الباطل، فمن أطلقها استُفصلَ منه عن المعنى الذي يريد، فإذا قال: ليس بمتحيز، قلنا له: ما مرادك بأنه ليس متحيزاً؟ إن كان مرادك أنه تحوزه المخلوقات وتحيط به؛ فهذا معنى باطل، وإن كان مرادك بالمتحيز أنه منحاز عن المخلوقات، ومنفصل عنها؛ فهذا حق.

كذلك إذا قال: إن الله جسم، نقول له: إن كان مرادك أن الله متصف بصفات؛ فهذا حق، وإن كان مرادك مشابهته لمخلوقاته؛ فهذا باطل.

فلا بد أن يُستفسرَ منه عن المعنى الذي أراده من إطلاق هذه العبارة؛ فإن أراد حقاً؛ قُبِلَ، وإن أراد باطلاً؛ رُدَّ.

وكذلك الجهة، فإن أراد أن الله في جهة مخلوقة؛ فهذا باطل، وإن أردا أنه في جهة عدمية؛ فهذا حق؛ لأن المخلوقات سَقُفُها عرشُ الرحمن، فما فوق العرش جهةٌ عدميةٌ، والله فوق العرش.

[٢] فمؤدى قول النفاة أنه ليس فوق السماوات رب، ولا على العرش رب يعبد، ولا عرج بالرسول إلى الله، ومعلوم أن النصوص المتكاثرة دلت على أن الله يحب منا أن نعتقد إثبات صفات الله تعالى.

وهو إما واجب علينا أو مستحب لنا^[١]؛ فلا بد أن يأمرنا الرسول ﷺ بما هو واجب علينا ويندبنا إلى ما هو مستحب لنا ولا بد أن يظهر عنه وعن المؤمنين ما فيه إثبات لمحسوب الله ومرضيه وما يقرب إليه؛ لا سيما مع قوله ﷺ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾^[٢] [المائدة: ٣]، لا سيما والجهمية تجعل هذا أصل الدين^[٣]، وهو عندهم «التوحيد»^[٤]، الذي لا يخالفه إلا شقي^[٥].

[١] إذا كان الله يحب لنا أن نعتقد قولَ النفاة، والصحابة والتابعون أفضل منا كانوا يعتقدون هذا النفي؛ وأن الله ليس متصفاً بصفات، فكيف الرسول لا يبين هذا، ويقول: اعتقدوا أن الله ليس فوق العرش، وأنه ليس متصفاً بصفات؟! وإذا كان الله ورسوله يرضاه لنا؛ وهو إما واجب أو مستحب؛ فلا بد أن يأمر الرسول بما هو واجب علينا، ويحثنا ويندبنا إلى ما هو مستحب؛ وهذا معلوم، فهل ثبت أن الرسول ﷺ قال: لا تعتقدوا قولَ النفاة، ولا تُشبهوا الله الأسماء ولا الصفات؟ الجزم بأنه لم يقل ذلك؛ هو المتعين.

[٢] إذا كان محبوب الله ومرضيه هو النفي، كما يقوله النفاة، فكيف الرسول ﷺ يسكت ولا يقول لنا: اعتقدوا قولَ النفاة، ولا يخبرنا عما يرضاه ويحبه لنا؛ والله تعالى أكمل الدين، وأتم النعمة.

[٣] الجهمية تجعل أصل الدين: نفي الصفات عن الله ﷻ.

[٤] فالتوحيد عندهم هو نفي الصفات.

[٥] المعتزلة من أصولهم التوحيد، وسترُوا تحته القول بنفي الصفات، والقول بخلق القرآن، وأن الله لا يُرى في الآخرة؛ هذا هو التوحيد عندهم، فمن نفي الصفات، ونفي العلو، ونفي كلام الله؛ فهو الموحد عندهم، ومن أثبت الصفات؛ فهو مشرك مشبه.

فكيف لا يعلم الرسول ﷺ أمته التوحيد؟^[١]، وكيف لا يكون التوحيد معروفاً عند الصحابة والتابعين؟! والمعتزلة والفلاسفة ومن اتبعهم يسمون مذهب النفاة التوحيد^[٢]، وقد سمي صاحب المرشدة أصحابه الموحدين؛ إذ عندهم مذهب النفاة هو التوحيد^[٣]، وإذا كان كذلك^[٤]: كان من المعلوم أنه لا بد أن يبينه الرسول ﷺ^[٥].

وقد علم بالاضطرار أن الرسول وأصحابه لم يتكلموا بمذهب النفاة^[٦]، فعلم أنه ليس بواجب ولا مستحب؛ بل علم أنه ليس من

[١] أي: إذا كان التوحيد هو النفي، كما يقوله هؤلاء، فكيف لم يُعلمه الرسول ﷺ لأمته، ولم يكن معروفاً عند أصحابه.

[٢] والتوحيد أصل من أصول المعتزلة وستروا تحته القول بنفي الصفات، كما سبق، والعدل ستروا تحته القول بتكذيب القدر.

[٣] الفلاسفة والمعتزلة يسمون النفاة: أهل التوحيد، وصاحب المرشدة محمد بن تومرت^(١) سمي أصحابه النفاة بالموحدين؛ لأن التوحيد عندهم: أن تنفي صفات الرب.

[٤] أي: إذا كان مذهب النفاة هو الصواب.

[٥] فيقول: اعتقدوا قول النفاة.

[٦] قوله: «وقد علم بالاضطرار...» العلم نوعان: ضروري، ونظري، فالضروري: هو الذي يضطر الإنسان إلى إثباته ولا يستطيع إنكاره، والنظري هو الذي يحتاج إلى تأمل ونظر. والعلم الضروري مثل العلم الحاصل بأحد الجواس الخمس، كالعلم بأن الشمس طالعة في النهار، وكالعلم بأن الواحد =

(١) محمد بن تومرت، رجل كذاب ظالم تكلم عنه المؤلف في الفتاوى وقد ذكر شيئاً من

أحواله: (٤٧٦/١١ - ٤٩١)، وابن القيم في المنار المنيف: (١٥٣).

التوحيد الذي شرعه الله تعالى لعباده^[١]، وإن كان يحب منا مذهب الإثبات^[٢]؛ وهو الذي أمرنا به؛ فلا بد أيضاً أن يبين ذلك لنا، ومعلوم أن في الكتاب والسنة من إثبات العلو والصفات أعظم مما فيهما من إثبات الوضوء والتيمم والصيام وتحريم ذوات المحارم وخبث المطاعم ونحو ذلك من الشرائع^[٣]، فعلى قول أهل الإثبات يكون الدين كاملاً والرسول ﷺ مبلغاً مبيناً؛ والتوحيد عند السلف

= نصف الاثنين، أما العلم النظري فهو الذي يحتاج إلى تأمل، كما لو قلت لك: أخرج لي سدس مائة وسبعة وأربعين، فهذا يحتاج إلى تأمل ونظر، حتى تخرج هذه النتيجة، لكن العلم الاضطراري لا تستطيع أن تنكره، فالمؤلف يقول: إنه قد علم بالاضطرار أن الرسول ﷺ وأصحابه ما تكلموا بمذهب النفاة أبداً، ولم ينفوا الصفات عن الله ﷻ. فجعل العلم بذلك من الأمور الضرورية.

[١] هذا هو قول النفاة، وهو القول الأول من التقسيم الذي ذكره المؤلف بقوله^(١): (إما أن يكون الله يحب منا أن نعتقد قول النفاة أو أن نعتقد قول أهل الإثبات...).

[٢] هذا هو القول الثاني، وهو قول أهل الإثبات الذين يشبتون الأسماء والصفات لله.

[٣] هذا معلوم بالضرورة من دين الإسلام، وقد سبق: أن الأدلة التي تثبت علو الله على خلقه، أفرادها تزيد على ألف دليل، وهذا في إثبات العلو وحده فكيف بنصوص الصفات مجتمعة؟! والمؤلف تأكيداً لهذا يقول: معلوم في الكتاب والسنة أن النصوص التي تثبت العلو وتثبت الصفات؛ معلوم =

مشهوراً معروفاً^[١].

والكتاب والسنة يصدق بعضه بعضاً؛ والسلف خير هذه الأمة وطريقهم أفضل الطرق، والقرآن كله حق ليس فيه إضلال، ولا دل على كفر ومحال؛ بل هو الشفاء والهدى والنور. وهذه كلها لوازم ملتزمة ونتائج مقبولة^[٢]؛ فقولهم^[٣] مؤتلف غير مختلف، ومقبول غير مردود^[٤]، وإن كان الذي يحبه الله تعالى منا أن لا نثبت ولا

= أنها أكثر وأعظم من النصوص التي تثبت الوضوء والتيمم والصيام، وتحريم ذوات المحارم، والمطاعم الخبيثة، ونحو ذلك من الشرائع.

[١] على قول أهل الإثبات؛ يكون الدين كاملاً، والرسول مبلغاً، والتوحيد مشهوراً، وعلى قول النفاة؛ يكون الدين غير كامل، بل هو ناقص؛ لأن الرسول - بزعمهم - لم يبين هل الرب متصف بالصفات أم لا؟

[٢] وهذه كلها لوازم ونتائج تدل على ثبوت صفات الله ﷻ، وعلوه على خلقه، واستوائه على عرشه.

[٣] يعني: السلف.

[٤] أما أهل البدع من الجهمية والمعتزلة فيقولون: إن ظاهر النصوص يدل على الكفر، فلا بد أن ننزه كلام الله وكلام رسوله عن الكفر؛ وذلك بأن نؤول كلام الله وكلام رسوله، فنقول إن معنى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] أي: استولى، ومعنى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]: أي: أثابهم؛ لأنهم يقولون: لو قلنا: إن الله يرضى؛ فقد شبهناه بالمخلوق؛ فهو أيضاً يرضى، وهذا كفر؛ ولو قلنا: إن الله استوى، فالمخلوق يستوى؛ فهذا تشبيه.

فنقول لهم: من قال لكم: إن ذلك مشابهة للمخلوق؟ بل نقول: إن الله استوى استواءً يليق بجلاله وعظمته، لا كاستواء المخلوق، ويرضى لا كرضا المخلوق.

ننفي^[١]؛ بل نبقى في الجهل البسيط^[٢]، وفي ظلمات بعضها فوق بعض لا نعرف الحق من الباطل ولا الهدى من الضلال ولا الصدق من الكذب؛ بل نقف بين المثبتة والنفاة موقف الشاكين الحيارى ﴿مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: ١٤٣]، لا مصدقين ولا مكذابين، لزم من ذلك أن يكون الله يحب منا عدم العلم بما جاء به الرسول ﷺ.

وعدم العلم بما يستحقه الله - من الصفات التامات وعدم العلم بالحق من الباطل ويحب منا الحيرة والشك^[٣]، ومن المعلوم أن الله

[١] هذا هو الأمر الثالث من القسمة الثلاثية التي ذكرها المؤلف بقوله: (إما أن يحب الله منا أن نعتقد قول النفاة أو نعتقد قول أهل الإثبات أو يحب منا أن لا نعتقد لا قول هؤلاء ولا قول هؤلاء).

[٢] الجهل نوعان: جهل بسيط، و جهل مركب، فالجهل البسيط هو: عدم العلم بالشيء، والجهل المركب: أن تَعْلَمَ الشيء على غير وجهه؛ أي: أن تعتقد شيئاً مغلوطاً.

[٣] الأمر الثالث الذين يقولون: إن الله يحب منا أن لا نثبت ولا ننفي؛ فنبقى حيارى لا ندري هل لله صفات أم ليس له صفات؟ وهل هو في العلو أو ليس في العلو؟ إذاً: نبقى في ظلمات لا نعرف الحق من الباطل، ولا نعرف الهدى من الضلال، ولا نعرف الصدق من الكذب، ونقف شاكين، حائرین، مذذبين، لا مصدقين ولا مكذابين. هذا القول الذي مضمونه ما سبق، ما الذي يلزم منه؟ يلزم منه: أن الله يُحِبُّ منا عدم العلم بما جاء به الرسول، وعدم العلم بما يستحقه سبحانه من الصفات التامات، وعدم العلم بالحق من الباطل، ويحب منا الحيرة والشك! وهذا من أبطل الباطل؛ لأن القول بأنه لا يحب منا لا هذا ولا هذا، قول باطل؛ لأنه خلاف ما دلت عليه النصوص التي ساق بعضها المؤلف.

لا يحب الجهل ولا الشك ولا الحيرة ولا الضلال؛ وإنما يحب الدين والعلم واليقين، وقد ذم الحيرة بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَىٰ أُمَّتِنَا قُلْ إِيَّاكَ هَدَىٰ اللَّهُ هُوَ الْهُدَىٰ وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الأنعام: ٧١]^[١]، ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الأنعام: ٧٢]، وقد أمرنا الله تعالى أن نقول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧]^[٢]، وفي صحيح مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل يصلي يقول^[٣]: «اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل؛ فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»^(١).

[١] هذه الآية من الأدلة التي تدم الحيرة والشك.

[٢] هذا دعاء؛ تدعو الله به أن يهديك إلى الصراط المستقيم. والصراط المستقيم: إنما هو علم وعمل.

[٣] أي: في دعاء الاستفتاح من الليل.

(١) حديث صحيح؛ أخرجه مسلم (٧٧٠) واللفظ له في صلاة المسافرين، وأبو داود (٧٦٧)، والترمذي (٣٤٢٠)، والنسائي (٢١٢/٣ - ٢١٣)، وأحمد في المسند (١٥٦/٦) كلهم من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وقد تقدّم.

فهو ﷺ [١] يسأل ربه أن يهديه لما اختلف فيه من الحق [٢]، فكيف يكون محبوب الله عدم الهدى في مسائل الخلاف؟ وقد قال الله تعالى له: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

وما يذكره بعض الناس عنه من أنه قال: «زدني فيك تحيراً» كذب باتفاق أهل العلم بحديثه ﷺ [٣]، بل هذا سؤال من هو حائر وقد سأل المزيد من الحيرة ولا يجوز لأحد أن يدعو بمزيد الحيرة إذا كان حائراً؛ بل يسأل الهدى والعلم؛ فكيف بمن هو هادي الخلق من الضلالة؟ وإنما ينقل مثل هذا عن بعض الذين لا يقتدى بهم في مثل هذا إن صح النقل عنه. وقول هؤلاء الواقفة الذين لا يثبتون ولا ينفون وينكرون الجزم بأحد القولين، يلزم عليه أمور: أحدها أن من قال هذا: فعليه أن ينكر على

[١] يذكر المؤلف الآن وجه الدلالة من الحديث.

[٢] وهذا سؤال للعلم؛ يسأل الله أن يهديه وأن يعلمه، فلو كان العلم وعدم العلم يستويان؛ لما دعا بهذا الدعاء وأمثاله.

[٣] هذا الحديث باطلٌ سنداً ومتناً، أما سنداً؛ فلأنه لم يرو في شيء من دواوين السنة، وأما متناً؛ فلأن معناه باطل يخالف النصوص التي فيها سؤال الله العلم والهداية^(١).

(١) وقد قال عنه شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٢٥): (من الأحاديث المكذوبة، ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث، وإنما يرويه جاهل أو مبلد فإن هذا الكلام يقتضي أنه كان حائراً أو أنه سأل الزيادة في الحيرة، وكلاهما باطل) ١. هـ، وانظر أيضاً: الفتاوى الكبرى (١/٣٣٧ - ٣٤٣)، ومجموع الفتاوى: (٢/٢٠٢)، و(٥/١٧٩)، و(١١/٣٨٤).

النفاة^[١]؛ فإنهم ابتدعوا ألفاظاً ومعاني لا أصل لها في الكتاب ولا السنة^[٢] وأما المثبتة إذا اقتصروا على النصوص: فليس له الإنكار عليهم وهؤلاء الواقفة هم في الباطن يوافقون النفاة أو يقرونهم وإنما يعارضون المثبتة^[٣].

فعلم أنهم أقروا أهل البدعة وعادوا أهل السنة^[٤].

[١] قول المؤلف: «وإنما ينقل مثل هذا الحديث عن بعض الذين لا يقتدى بهم في مثل هذا»، يعني: من مدَّح «الحيرة» واحتج لها بمثل هذا الحديث الباطل؛ فليس هو في موضع القدوة؛ لمخالفته الأدلة، هذا إن صح النقل عنه.

[٢] إن كان صادقاً في التوقف؛ لأن النفاة ما توقفوا بل ابتدعوا ألفاظاً لا أصل لها في الكتاب والسنة، فيجب أن يتوجه الإنكار عليهم.

[٣] فإذا يجب على قول الواقفة أن ينكروا على النفاة؛ حيث إنهم ابتدعوا ألفاظاً ومعاني لا أصل لها في الكتاب ولا في السنة، وإن كان هؤلاء الواقفة يوافقون النفاة في الباطن، وحقيقة الأمر؛ فإن قولهم يؤول إلى النفي لمن تدبره.

[٤] ملخص ما مضى: أن الواقفة يجب عليهم أن ينكروا على النفاة؛ لكونهم ابتدعوا ألفاظاً ليست في الكتاب ولا في السنة، وأما المثبتة؛ فليس لهم الإنكار عليهم. ولكن هؤلاء الواقفة في الباطن يوافقون النفاة ويقرونهم، وإنما يعارضون أهل الإثبات؛ فعلم أنهم أقروا أهل البدعة وعادوا أهل السنة، وهذا يدل على بطلان مذهبهم؛ وهو القول بأن الله تعالى يحب منا أن لا نثبت ولا ننفي، بل نتوقف، لأننا نقول: هذا باطل، فلو كانوا صادقين لأنكروا على النفاة؛ لأنهم ابتدعوا ألفاظاً ومعاني لا أصل لها، ولأقروا أهل الإثبات؛ لأنهم اقتصروا على النصوص، لكن في الواقع هؤلاء الواقفة يوافقون النفاة في الباطن، أو يقرونهم، وإنما يعارضون أهل الإثبات، فعلم أنهم أقروا أهل البدعة، وعادوا أهل السنة.

الثاني أن يقال: عدم العلم بمعاني القرآن والحديث ليس مما يحبه الله ورسوله فهذا القول باطل^[١]. الثالث أن يقال: الشك والحيرة ليست محمودة في نفسها باتفاق المسلمين، غاية ما في الباب أن من لم يكن عنده علم بالنفي ولا الإثبات يسكت. فأما من علم الحق بدليله الموافق لبيان رسوله فليس للواقف الشاك الحائر أن ينكر على هذا العالم الجازم المستبصر، المتبع للرسول العالم بالمعقول والمنقول^[٢].

[١] هذا هو الأمر الثاني من اللوازم التي تلزم قول الواقفة، الذين يتوقفون فيقولون: لا نُثبت ولا ننفي، ولا نلتزم بأحد القولين؛ فلا نقول: إن الله فوق العرش، ولا نقول: إنه ليس فوق العرش، ولا نقول: إنه متصف بالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، ولا نقول: إنه ليس متصفاً بذلك.

وقوله: «عدم العلم بمعاني القرآن والحديث ليس مما يحبه الله ورسوله» أي: أنكم إذا رضيتم لأنفسكم بالجهل، وحكمتكم على أنفسكم بالجهل، وأنكم لا تعلمون معاني القرآن والسنة، فهذا ليس مما يحبه الله ورسوله، بل الله ﷻ يحب من عباده أن يعلموا معاني القرآن، كما قال: ﴿أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقال: ﴿كَتَبْنَا الْقُرْآنَ إِلَيْكَ مُبْرَكًا لِيَذَّبُوا أَبْتِهَاءَ وِلْيَتِكَ وَأُولُوا الْأَيْدِي﴾ [ص: ٢٩]. فالله جل وعلا يريد منا أن نَعْلَمَ معاني كتابه، وهؤلاء الواقفة بقوا في الشك والحيرة، وليس عندهم علم؛ فَعَلِمَ أن مذهبهم لا يحبه الله ورسوله.

[٢] الأمر الثالث أن يقال: إن هؤلاء الذين لا يجزمون ولا ينفون، فيقولون: لا نُثبت ولا ننفي، ولا نجزم بأحد القولين؛ رضوا لأنفسهم بالشك =

الرابع^[١] أن يقال: السلف كلهم أنكروا على الجهمية

= والحيرة، والشك والحيرة ليست محمودة في نفسها، باتفاق المسلمين، فمن كان عنده شك وحيرة؛ لا يُحمد على ذلك، إنما الذي يُحمد من كان عنده علم وفهم، أما الشاك المتردد الحائر، فلا يُمدح لا عقلاً ولا شرعاً، وليس هناك أحد يمدح الشاك المتحير، إنما يُمدح العالم المستبصر.

وغاية ما في هذا الأمر: أن من لم يكن عنده علم بالنفي ولا بالإثبات؛ فيلزمه السكوت، لكن مَنْ عَلِمَ الحق بدليله الموافق لبيان رسوله؛ فهذا على بصيرة، وليس للواقف الحائر الشاك أن يُنكر عليه، فالشاك الحائر المتردد لا يُنكر على العالم المستبصر، الذي يعرف الحق بدليله، فالذي يعلم المعقول والمنقول، ويتبع ما جاء به الرسول ﷺ؛ ليس للشاك أو الحائر أن يُنكر عليه.

إذاً: أهل الشك وأهل الحيرة ليس لهم أن ينكروا على أهل العلم والبصيرة، الذين أثبتوا الصفات بدلائلها من الكتاب والسنة؛ لأن أهل الشك والحيرة غاية ما هنالك؛ أنهم جهال؛ لا يعلمون، والجاهل لا ينكر على العالم؛ بل عليه أن يعرف قدر نفسه ويسكت.

[١] الأمر الرابع من الأمور التي تلزم الواقفة الذين يقولون: لا نُثبت الأسماء والصفات لله، ولا نفيها، وينكرون الجزم بأحد القولين؛ أن يقال لهم: إن السلف^(١) كلهم أنكروا على الجهمية النفاة، ونصوصهم كثيرة في ذلك.

والجهمية هم أتباع الجهم بن صفوان، وقد اشتهر الجهم بأربعة عقائد خبيثة:

العقيدة الأولى: عقيدة نفي الأسماء والصفات.

العقيدة الثانية: عقيدة الجبر، وهو القول بأن العبد مجبور على أفعاله،

وأفعاله كلها اضطرارية، وليس له اختيار.

(١) السلف إذا أطلقوا يراد بهم: الصحابة، والتابعون، ومن بعدهم من الأئمة.

النفاة^[١]، وقالوا بالإثبات وأفصحوا به^[٢] وكلامهم في الإثبات والإنكار على النفاة أكثر من أن يمكن إثباته في هذا المكان^[٣] وكلام الأئمة المشاهير^[٤]: مثل مالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وعبد الرحمن بن مهدي.

= العقيدة الثالثة: عقيدة الإرجاء، وهو القول بأن الأعمال ليست من الإيمان.

العقيدة الرابعة: القول بفناء الجنة والنار.

[١] ذكر المؤلف هنا: الوجه الرابع في الرد على الواقعة، وهو أن يقال بأن السلف أنكروا على الجهمية النفاة، نفياً للأسماء والصفات، ولم يسكتوا، بل تكلموا بالإثبات، وهذا يبطل قولكم. وسُموا نفاة؛ لأنهم نفوا الأسماء والصفات عن الله ﷻ.

[٢] أي: قالوا بإثبات الأسماء والصفات لله ﷻ، وقوله: (وأفصحوا به) أي: بينوه ووضحوه.

[٣] يعني: كلام السلف في إثبات الأسماء والصفات لله كثير جداً، وكذلك كلامهم في الإنكار على النفاة للأسماء والصفات أكثر من أن يمكن إثباته في هذا المكان وَحَصْرُهُ.

[٤] مَثَلُ الْمُؤَلَّفِ لِلَّهِ لِلأئمة الذين أنكروا على الجهمية نفياً للأسماء والصفات؛ بهؤلاء، وذكر أن كلامهم في إثبات الأسماء والصفات، لا يحصيه إلا الله؛ لكثرة المنقول عنهم في هذا الباب، وكذلك كلامهم في الإنكار على نفاة الأسماء والصفات، أيضاً كثير، وهؤلاء الأئمة أئمة هدى، وقد عُرِفُوا بالعدالة، والعلم، والعمل بالكتاب والسنة؛ فهم أئمة الدين الذين يُقْتَدَى بهم. وَكُونُ كَلَامِهِمْ فِي إِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ بِهَذِهِ الْكثْرَةِ؛ هُوَ فِي حَدِّ ذَاتِهِ دَلِيلٌ عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِ الْوَاقِفَةِ الَّذِينَ يَتَوَقَّفُونَ؛ فَلَا يَثْبُتُونَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ، وَلَا يَنْفُونَهَا.

ووكيع بن الجراح، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد، وأئمة أصحاب مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، موجود كثير لا يحصيه أحد، وجواب مالك في ذلك صريح في الإثبات^[١] فإن السائل قال له: يا أبا عبد الله:

[١] أي: في إثبات استواء الله على عرشه. والاستواء عُلو خاص على العرش، وله أربعة معانٍ في اللغة العربية، وعليها تدور تفاسير السلف للاستواء، وهي: استقر، وعلا، وصعد، وارتفع. هذه هي معاني الاستواء الأربعة، فالله تعالى مستو على عرشه حقيقة بهذه المعاني الأربعة؛ على كيفية الله أعلم بها. فكيفية الاستواء مجهولة لنا، لكن معناه في اللغة؛ هي المعاني التي تقدمت.

وقد قال الإمام مالك - لما جاءه رَجُلٌ يسأله عن كيفية استواء الله على عرشه ﷻ؟ :- «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

فقوله: «الاستواء معلوم» أي: معلوم معناه في اللغة العربية؛ وهو: استقر، وعلا، وصعد، وارتفع، قال الله تعالى: ﴿وَأَسْوَوْتَ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤] يعني: استقرت سفينة نوح على جبل الجودي..

وقوله: «والكيف مجهول» أي: كيفيته مجهولة؛ لا يعلمها إلا الله. وهكذا يقال في بقية صفاته، فلا يعلم كيفية الصفات إلا هو، كما لا يعلم حقيقة ذاته إلا هو ﷻ.

والله ﷻ استوى على العرش، وهو غير محتاج إليه، وهو الحامل للعرش ولحملة العرش؛ بقوته وقدرته، لكن استواء المخلوق كيفيته معلومة، ولهذا: فإنَّ المشبهة الذين شبهوا الله بخلقه، يقولون: إن الله مستوٍ كاستواء المخلوق، وله عِلْمٌ كعلم المخلوق، وسمع كسمعه، وبصر كبصره.

وغالب المشبهة وأكثرهم؛ من غلاة الشيعة البيانية، الذين يُنسَبون إلى =

= بيان بن سِمعان التميمي، والسالمية أتباع هشام بن سالم الجواليقي، يقول أحدهم: الله يد كيدي، واستواء كاستوائي، وعلم كعلمي؛ وهؤلاء كفار، ولهذا قال الأئمة: «من شبه الله بخلقه كفر، ومن نفى ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله من ذلك تشبيه». فالمشبهة يقولون: إن الرب مستوٍ على العرش كاستواء الإنسان على الدابة، فلو سقطت الدابة؛ لسقط المستوي عليها، وقياسُ ذلك: لو سقط العرش؛ لسقط الرب!! تعالى الله عما يقول هؤلاء الكفرة علواً كبيراً.

وقوله: «والإيمان به واجب»؛ وذلك: لأن الله أخبر به عن نفسه؛ فيجب اعتقاده والتصديق به.

وقوله: «والسؤال عنه» أي: عن الكيفية «بدعة».

ثم أمر بهذا الرجل وقال له: «ولا أراك إلا رجل سوء»، وأمر به فأخرج من مجلسه.

وهذه المقالة من الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تلقاها العلماء عنه بالقبول، وصارت حجة لأهل السنة والجماعة في هذا الباب، وهذا الجواب يقال في جميع الصفات، فإذا قال لك شخص: كيف ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا؟ تقول كما قال الإمام مالك: النزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وإذا قال لك: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، [البينة: ٨]؛ كيف يرضى الله؟ تقول: الرضا معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وإذا قال لك: ﴿غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المجادلة: ١٤]، كيف يغضب الله؟ تقول: الغضب معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإذا قال لك: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، كيف يعلم؟ تقول: العلم معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (٥) [طه: ٥] كيف استوى؟ فقال

مالك: **عَلَى** الاستواء معلوم والكيف مجهول، وفي لفظ: استواؤه معلوم - أو معقول -.

والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة^(١) [١] فقد أخبر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** [٢] بأن نفس الاستواء معلوم^[٣]، وأن كيفية الاستواء مجهولة^[٤]، وهذا بعينه قول أهل الإثبات^[٥]. وأما النفاة

= فيقال مثل هذا القول، ويُجاب بهذا الجواب في جميع الصفات بقول الإمام مالك - **رَضِيَ اللَّهُ** - الآنف.

[١] ومعنى الروایتين واحدٌ، فقله هنا: «الاستواء غير مجهول» يعني: معلوم، «والكيف غير معقول» يعني: غير معلوم.

[٢] أي: الإمام مالك **رَضِيَ اللَّهُ**.

[٣] أي: في اللغة العربية.

[٤] أي: مجهولة لنا، ولا يعلمها إلا الله.

[٥] أهل الإثبات يثبتون الاستواء ولا ينفونه، كما ينفيه المبتدعة، فالله

تعالى أمرنا بتدبر القرآن فقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢]، ولم يقل:

إلا آيات الصفات، فلا تتدبروها، فأمرنا بأن نتدبرها ونعلم معناها، لكن

الكيفية هي التي لا نعرفها. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ

﴿١٧﴾ [القمر: ١٧]، فأمرنا بالتدبر والتذكر، وهذا عام في القرآن، لا يستثنى =

(١) خبر حسن؛ أخرجه الدارمي في (الرد على الجهمية) ص(٦٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٣٠٤ - ٣٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٦/٣٢٥ - ٣٢٦)، واللالكائي في السنة (٣/٣٩٨)، وجود إسناده الحافظ في الفتح (١٣/٤٠٦ - ٤٠٧)، وقال الذهبي في العلو: ص(١٣٩): هذا ثابت عن مالك. وقال ابن حجر في الفتح: (١٣/٤١٧): إسناده جيد.

فما يثبتون استواء حتى تجهل كيفيته^[١].

بل عند هذا القائل الشاك^[٢] وأمثاله أن الاستواء مجهول غير معلوم، وإذا كان الاستواء مجهولاً لم يحتج أن يقال: كيف مجهول^[٣]، لا سيما إذا كان الاستواء منتفياً^[٤]، فالمنفي المعدوم لا كيفية له حتى يقال: هي مجهولة أو معلومة. وكلام مالك صريح في إثبات الاستواء وأنه معلوم وأن له كيفية؛ لكن تلك الكيفية مجهولة لنا لا نعلمها نحن^[٥]. ولهذا بدع السائل الذي سأله عن هذه

= منه شيء، فهذا التدبر يشمل آيات الصفات؛ لأن معانيها معلومة، لكن المجهول لنا منها، هي الكيفية.

[١] يقول: إن النفاة لا يثبتون الاستواء من الأساس، وإذا لم يثبت عندهم الاستواء من الأساس فكيف يقولون: الكيفية مجهولة؟! هم من الأساس - كما قلنا - لم يثبتوا الاستواء، وإذا لم يثبتوا الاستواء؛ فليس هنالك استواء يثبت حتى تُجهل كيفيته.

[٢] الشاك هو الذي يقول: لا تُثبت الأسماء ولا نفيها؛ بل نشك ولا

نجزم.

[٣] الذين يتوقفون يقولون: لا تُثبت الأسماء والصفات، ولا نفيها، وعلى هذا: يكون الاستواء عندهم مجهولاً؛ لأنهم عندهم شك وحيرة؛ وهذا مؤدّى قولهم: لا نُثبت، ولا ننفي. فإذا كان الاستواء مجهولاً، فهل يسوغُ أن يقال: كيف مجهول؟! إذا كان الاستواء مجهولاً لم يُحتج أن يقال: كيف مجهول.

[٤] ما دام أنهم نفوا الاستواء، فلا يقال: كيف مجهول؛ لأن

الاستواء قد نفوه من الأساس - كما مضى بيانه -.

[٥] كلام الإمام صريح في إثبات الاستواء وأن له كيفية، لكن تلك

الكيفية مجهولة لنا، معلومة لله.

الكيفية^[١]، فإن السؤال إنما يكون عن أمر معلوم لنا ونحن لا نعلم كيفية استوائه، وليس كل ما كان معلوماً وله كيفية تكون تلك الكيفية معلومة لنا. يبين ذلك^[٢] أن المالكية وغير المالكية نقلوا عن مالك أنه قال:

الله في السماء وعلمه في كل مكان^[٣]، حتى ذكر ذلك مكي

[١] بَدَعَهُ الإمام مالك؛ لأن الكيفية لا يمكن الوصول إليها، فهو يسأل عن أمر لا يمكن الوصول إليه، ولا يعلمه إلا الله. فقال عن سؤاله عن الكيفية: «والسؤال عنه بدعة» يعني: كيف تسأل عن شيء لا يستطيع البشر أن يعلموه، ولا يعلمه إلا الله، فإنما السؤال يكون عن أمر معلوم لنا، ونحن لا نعلم كيفية استوائه.

[٢] فليس كل ما كان معلوماً وله كيفية؛ تكون تلك الكيفية معلومة لنا بالضرورة، يعني: هنالك أشياء نعلمها، ولها كيفية في نفسها، ولكن لا يلزم من ذلك أن نعلم كيفيتها، فأنت ترى النجوم والكواكب، وتعلم وتتحقق من وجودها، لكن هل تعلم كيفيتها؟ لا تعرف، إذًا: فأنت تعلم أنها موجودة وتراها بعينك، لكن كيفيتها لا تعلمها، فليس كل ما هو معلوم وله كيفية؛ تكون كيفيته معلومة لنا. فإذا كان هذا في المخلوق المعلوم لي؛ لا أستطيع تَكْيِفُهُ، فمن باب أولى: أن صفات الله وأسمائه المعلومة لنا لا نستطيع تكيفها، بل لا يعلم كيفياتها إلا الله وحده.

[٣] هذا الأثر صحيح، رواه عدد من الحفاظ والمُصنِّفون عن مالك، أنه قال: الله في السماء وعلمه في كل مكان، يعني: ذاته في السماء؛ فوق العرش. وقوله: (في السماء) يراد به: العلو، فكلمة السماء يراد بها العلو؛ لأن (في) للطرفية، فمعنى (في السماء)؛ أي: في العلو، والله تعالى له أعلى العلو؛ وهو ما فوق العرش، وعلمه في كل مكان.

- خطيب قرطبة - في كتاب التفسير الذي جمعه من كلام مالك، ونقله أبو عمر الطلمنكي وأبو عمر بن عبد البر وابن أبي زيد في المختصر وغير واحد، ونقله أيضاً عن مالك غير هؤلاء ممن لا يُحصى عددهم: مثل أحمد بن حنبل وابنه عبد الله والأثرم والخلال والأجري وابن بطة وطوائف غير هؤلاء من المصنفين في السنة، ولو كان مالك من الواقفة أو النفاة لم ينقل هذا الإثبات^[١]. والقول الذي قاله مالك: قاله قبله ربيعة بن أبي عبد الرحمن - شيخه - كما رواه عنه سفيان بن عيينة^[٢]. وقال عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون كلاماً طويلاً يقرر مذهب الإثبات^[٣]، ويرد على النفاة قد ذكرناه في غير هذا الموضع^[٤] وكلام المالكية في ذم الجهمية النفاة مشهور في كتبهم وكلام أئمة المالكية وقدمائهم في

[١] يعني: لو كان مالك على مذهب الواقفة، أو كان موافقاً لهم، أو كان على مذهب نفاة الصفات؛ لما نقلَ عنه هؤلاء العلماء مثل هذه النقول التي تبيّن أنه من أهل الإثبات، ومن أهل السنة المحضة.

[٢] هذا القول الذي قاله مالك، قاله قبله ربيعة، يعني: عبارة: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة). هذا أيضاً مروياً عن شيخ الإمام مالك: ربيعة، ومروياً عن أم سلمة رضي الله عنها، ولكن فيه ضعف، لكنه اشتهر عن الإمام مالك، وثبت عنه، كما تقدم.

[٣] أي: مذهب الذين يثبتون الأسماء والصفات لله؛ من العلو، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والغضب، والرضا، والمحبة، والنزول، وغيرها من الصفات.

[٤] نقله المؤلف رحمته الله عنه في رسالته الحموية.

الإثبات كثير مشهور^[١].

حتى أن علماءهم حكوا إجماع أهل السنة والجماعة على أن الله بذاته فوق عرشه^[٢]، وابن أبي زيد إنما ذكر ما ذكره سائر أئمة السلف^[٣]، ولم يكن من أئمة المالكية من خالف ابن أبي زيد في

[١] وكذلك كلام الشافعية والحنابلة والأحناف، فكل أهل السنة كلامهم في ذم الجهمية كثير.

[٢] قوله: «بذاته» هذه الكلمة لم ترد في الكتاب ولا في السنة، لكن مقصودهم بإيراد هذه الكلمة؛ الردّ على الجهمية الذين أنكروا علوّ الله على خلقه، وقالوا: إن المراد بالعلو: علو القدر والسلطان، أو علو العظمة والشأن؛ وأنكروا علو الذات، ولهذا قال: أجمعوا على أن الله بذاته فوق عرشه؛ للرد على الذين أنكروا علو الذات.

والعلو كما سبق ثلاثة أنواع: علو الذات، وعلو القهر والسلطان، وعلو القدر والعظمة والشأن. وقد وافق أهل البدع على نوعين من العلو؛ وافقوا على علو القدر والشأن، وعلو القهر والسلطان، وأنكروا علو الذات. والأنواع الثلاثة كلها ثابتة لله، كما قال ابن القيم^(١):

والفوق أنواع ثلاث كلها لله ثابتة بلا نكران

«الفوق أنواع ثلاث»: وهي - كما تقدّم - فوقية الذات، وفوقية القهر والغلبة والسلطان، وفوقية القدر والعظمة والشأن. وأهل البدع أولوا النصوص التي فيها إثبات علو الله على خلقه بذاته، فحملوها على علو القدر والعظمة، أو علو القهر والغلبة والسلطان؛ وأنكروا علو الذات.

[٣] يعني: من إثبات العلو، والأسماء والصفات لله ﷻ.

(١) النونية بشرح ابن عيسى (٤٠٢/١).

هذا^[١] وهو إنما ذكر هذا في مقدمة الرسالة لتلقن لجميع المسلمين^[٢] لأنه عند أئمة السنة من الاعتقادات التي يلقتها كل أحد^[٣]. ولم يرد على ابن أبي زيد في هذا إلا من كان من أتباع الجهمية النفاة.

لم يعتمد من خالفه على أنه بدعة^[٤] ولا أنه مخالف للكتاب والسنة^[٥]؛ ولكن زعم من خالف ابن أبي زيد وأمثاله أن ما قاله مخالف للعقل^[٦] وقالوا: إن ابن أبي زيد لم يكن يحسن فن الكلام الذي يعرف فيه ما يجوز على الله ﷻ وما لا يجوز. والذين أنكروا على ابن أبي زيد وأمثاله من المتأخرين تلقوا هذا الإنكار عن متأخري الأشعرية^[٧]، - كأبي المعالي وأتباعه -

[١] يعني: في إثبات الصفات.

[٢] يعني: أنه كتبها في مقدمة الرسالة - وهي مشهورة، مطبوعة، مشروحة - التي كتبها في العقيدة، حتى يتعلمها الناس، ويحفظها العوام؛ لأنها تمثل عقيدة أهل السنة والجماعة.

[٣] يعني: كأنه كتبها حتى تقرأ في المساجد، ويلقنها الناس.

[٤] ابن أبي زيد من أهل السنة؛ مالكي معروف، وهنالك من رد عليه من أهل البدع، الجهمية النفاة، ولم يرد عليه أحدٌ من أهل السنة، وإنما رد عليه من كان من أتباع الجهمية النفاة وسيدكرهم الشيخ ﷺ.

[٥] يعني: لم يقل من خالف ابن أبي زيد: إن ابن أبي زيد مبتدع، ولا قال: إنه مخالف للكتاب والسنة؛ حينما رد عليه.

[٦] وهذا مذهب الجهمية والمعتزلة؛ أنهم يعتمدون على عقولهم ولهذا قالوا: إن ابن أبي زيد خالف العقل، ولم يقولوا: خالف الكتاب والسنة.

[٧] يعني: عارضوه بعقولهم، ما عارضوه لأنه خالف الكتاب والسنة، =

وهؤلاء^[١] تلقوا هذا الإنكار عن الأصول التي شاركوا فيها المعتزلة ونحوهم من الجهمية، فالجهمية - من المعتزلة وغيرهم - هم أصل هذا الإنكار^[٢]. وسلف الأمة وأئمتها متفقون على الإثبات^[٣].

رادون على الواقعة والنفاة^[٤]، مثل ما رواه البيهقي وغيره عن الأوزاعي قال: كنا - والتابعون متوافرون - نقول: إن الله فوق

= وإذا كان هذا كذلك، فلا عبرة به. والمعروف أن الأشاعرة لا يثبتون إلا سبع صفات، وهي: الحياة، والكلام، والبصر، والسمع، والعلم، والقدرة، والإرادة، والباقي يتأولونه؛ فيتأولون العلو، والرضا، والغضب، والاستواء، والنزول، والمحبة، والرحمة وغيرها. فالذين أنكروا على ابن أبي زيد إنما هم من الأشاعرة. والأشاعرة لا يثبتون إلا سبع صفات - كما سبق - ومن هؤلاء: أبو المعالي الجويني، وهو معروف بأنه من متأخري الأشاعرة.

[١] أي: أبو المعالي الجويني، والمتأخرون من الأشعرية.

[٢] يعني: الأصل في إنكار الصفات، أنه مأخوذ عن الجهمية والمعتزلة. فأساس التجهم: إنكار الصفات. والأشاعرة وإن أثبتوا سبع صفات، إلا أنهم تلقوا هذا الإنكار عن أشياخهم وأساتذتهم؛ من المعتزلة، والجهمية.

[٣] سلف الأمة هم: الصحابة، والتابعون، ومن بعدهم، فإنهم متفقون على إثبات الأسماء والصفات لله ﷻ، ومن ذلك: علو الله على عرشه، واستوائه عليه، ونزوله إلى السماء الدنيا، ورؤيته يوم القيامة.

[٤] السلف يردون على الطائفتين؛ يردون على النفاة الذين ينفون الأسماء والصفات، ويردون على الواقعة الذين يتوقفون، فيقولون: لا نُثبت، ولا ننفي.

عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته^[١]. وقال أبو مطيع البلخي في كتاب الفقه الأكبر المشهور^[٢]: سألت أبا حنيفة عمن يقول^[٣]: لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض، قال: قد

[١] بدأ المؤلف رحمه الله تعالى بسرد الأدلة والآثار على بطلان قول الجهمية الذين ينفون الأسماء والصفات عن الله ﷻ، وينكرون صفة العلو. وهو ينقل هذه الأخبار والآثار، في الرد عليهم، وإبطال قولهم، وإثبات علو الله على خلقه واستوائه على عرشه، واتصافه بالصفات، مثل ما فعل في الحموية، فقد نقل فيها نقولاً كثيرة، ونقل هنا أيضاً نقولاً عن العلماء في الرد على النفاة والواقفة، فنقل عن الأوزاعي إمام أهل الشام أنه قال: (كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته)؛ فهذا الكلام كان يقال والتابعون متوافرون؛ وهذا يعني: إقرارهم بهذا الكلام، والتسليم به.

[٢] الفقه الأكبر هو: الفقه في أسماء الله وصفاته، والفقه الأصغر هو: الفقه في أحكام العبادات؛ كأحكام الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصوم. وفي الحديث الذي رواه الشيخان، من حديث معاوية، يقول: قال النبي ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»^(١)، فالفقه في الدين نوعان: فقه في أسماء الله وصفاته وأفعاله؛ وهذا هو الفقه الأكبر، والثاني: فقه بأحكام العبادات؛ كالصلاة، والزكاة؛ وهذا هو الفقه الأصغر. فالفقه في الاعتقاد هذا هو الفقه الأكبر؛ لأنه هو أصل الدين، وأساس الملة. فأبو حنيفة صنّف كتاباً في الأسماء والصفات، اسمه: الفقه الأكبر.

[٣] أي: عن شخصٍ يقول.

(١) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧)، وابن ماجه (٢٢١)، وأحمد في المسند (١٠١/٤)، وغيرهم كلهم من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

كفر^[١]؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]،
وعرشه فوق سبع سموات، فقلت إنه يقول: على العرش استوى
ولكن لا يدري العرش في السماء أو في الأرض^[٢]؟.

فقال إذا أنكر أنه في السماء كفر؛ لأنه تعالى في أعلى عليين؛
وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل^[٣]، وقال عبد الله بن نافع: كان
مالك بن أنس يقول: الله في السماء وعلمه في كل مكان^[٤]. وقال
معدان: سألت سفيان الثوري عن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا

[١] الإمام أبو حنيفة كَفَّرَ من يقول: لا أعرف ربي في السماء أو في
الأرض، فقال بتكفيره؛ لأن الله يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾،
والعرش فوق سبع سماوات.

[٢] سأله أبو مطيع السؤال الثاني، فقال: إنه يقول: إن الله على
العرش، لكن لا يدري العرش في السماء أو في الأرض؟

[٣] أي: حتى ولو قال: إنه على العرش استوى، لكن قال: لا أدري
العرش في السماء أو في الأرض فإنه يَكْفُرُ عند أبي حنيفة؛ لأنه إذا أنكر أن
العرش في السماء، فقد أنكر عُلُوَّ الله؛ لأن الله مستوٍ على العرش الذي هو
سقف العالم، وأعلى المخلوقات، والله تعالى في أعلى عليين، وأنه تعالى
يُدعى من أعلى لا من أسفل.

[٤] يروي عبد الله بن نافع، عن الإمام مالك بن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه كان
يقول: (الله في السماء وعلمه في كل مكان)، هذا سبق أن نقله
المؤلف رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن الإمام مالك. ومعنى قول مالك: (الله في السماء) يعني:
ذاته في السماء، وهو فوق العرش، ومعنى قوله: (وعلمه في كل مكان)
أي: علم الله في كل مكان، لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في
السماء، وهو فوق العرش بذاته.

كُنْتُمْ ﴿[الحديد: ٤] قال: علمه [١]. وقال حماد بن زيد فيما ثبت عنه من غير وجه رواه ابن أبي حاتم والبخاري وعبد الله بن أحمد وغيرهم: إنما يدور الجهمية على أن يقولوا ليس في السماء شيء [٢].

[١] يعني: علمه في كل مكان. ومعنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾، أنه معكم بعلمه، وهو فوق العرش؛ وهذا هو سبيل الجمع بين نصوص المعية، ونصوص الفوقية، فمعنى، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ أي: معكم بعلمه واطلاعه وإحاطته، وهو مع ذلك فوق العرش؛ لأن النصوص يُضْمُّ بعضها إلى بعض، بخلاف الجهمية الذين ضربوا النصوص بعضها ببعض، وأنكروا نصوص العلو والفوقية، وأبطلوها بنصوص المعية، وهذا من جهلهم وضلالهم. ومما يبيِّن جهلهم وضلالهم، أنه قال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ يعني: بعلمه. فالمقصود: معية بالعلم، والإحاطة، والاطلاع؛ بدليل قوله تعالى في سياق الآية نفسها؛ في افتتاحيتها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾، فافتتح الآية بالعلم، ثم قال: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، ثم قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَكُلُّ شَيْءٍ عَالِمٌ﴾ [المجادلة: ٧] فافتتح الآية بالعلم، واختتمها كذلك بالعلم، فَعَلِمَ أَنَّ الْمَعِيَةَ معية علم، وإحاطة، واطلاع.

[٢] يعني: كلامهم يدور على إنكار وجود الله؛ لأنهم إذا أنكروا الأسماء والصفات؛ فمعناه: أنهم أنكروا وجود الله؛ لأن الشيء لا يُوجَد إلا مُسَمًى موصوفاً، فإذا قلت: هناك طاولة مثلاً لكن ليس لها طول، ولا عرض، ولا عمق، وليست فوق السماء، ولا تحت الأرض، وليس لها ذات، وليست من خشب، ولا من زجاج، ولا أصفها بأي صفة، فماذا تكون إذا؟ تكون عدماً. وهكذا؛ فإن الملاحظة يصفون ربهم بقولهم: لا فوق، ولا =

وقال علي بن الحسن بن شقيق قلت لعبد الله بن المبارك^[١]: بماذا نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه. وهذا مشهور عن ابن المبارك ثابت عنه من غير وجه^[٢]، وهو أيضاً صحيح

=تحت، ولا يمين، ولا شمال، وليس له علم، ولا قدرة، ولا داخل العالم، ولا خارجه، ولا فوقه، ولا تحته، ولا مباين له، ولا محايث له، ولا متصل به، ولا منفصل عنه، بل لا يصفونه بصفة الوجود أيضاً. وأنت إذا أردت أن تصف أو تعرف المعدوم بأكثر من هذا؛ ما استطعت، بل هذا هو العدم بعينه. وسيأتي كلام عبد الله بن المبارك في هذا؛ وأن قول الجهمية في نفيهم للعلو؛ شر من قول اليهود والنصارى.

[١] الإمام المشهور.

[٢] هذا ثابت عنه، وعن جمع من الأئمة؛ وهو إثبات علو الله على خلقه، واستوائه على عرشه، ولهذا لما سُئل عبد الله بن المبارك، وقيل له: كيف نعرف ربنا؟ قال: «بأنه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه». فأثبت علو الله على الخلق، وأما الاستواء على العرش؛ فهو صفة أخرى، فالعلو عام لجميع المخلوقات، والاستواء خاص بالعرش. و«بائن من خلقه» معناه: أنه منفصل عن مخلوقاته؛ ليس مختلطاً بهم، وفي هذا: الرد على الجهمية الذين يقولون: إنه مختلط بالمخلوقات. فالمخلوقات سقفها عرش الرحمن؛ آخر المخلوقات وأعلاها، هو سقف عرش الرحمن، والله فوق العرش، وبعده تنتهي المخلوقات، وهو ليس بحاجة إلى العرش ولا إلى غيره، وهو حامل العرش بقوته وقدرته.

يقول المؤلف رحمته: «وهذا مشهور عن ابن المبارك ثابت عنه من غير وجه» يعني: هذه المقالة، وهي: إثبات علو الله على خلقه، واستوائه على عرشه، وأنه بائن من خلقه؛ هذا ثابت عن ابن المبارك من غير وجه، وهو أيضاً ثابت عن جمع من الأئمة، كالإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم من الأئمة. بل هذا هو قول الأئمة، وقول أهل السنة قاطبة؛ أن الله مستو على =

ثابت عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغير واحد من الأئمة .
وقال رجل لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن قد
خفت الله من كثرة ما أدعو على الجهمية . قال: لا تخف فإنهم
يزعمون أن إلهك الذي في السماء ليس بشيء^[١] . وقال جرير بن
عبد الحميد: كلام الجهمية أوله شهد وآخره سم، وإنما يحاولون أن
يقولوا ليس في السماء إله^[٢] . رواه ابن أبي حاتم .

= عرشه؛ فوق مخلوقاته؛ بائن منهم، ومعنى: (بائن من خلقه) - كما سبق -
أي: أنه منفصل عنهم؛ ليس مختلطاً بالمخلوقات، خلافاً للحلولية الجهمية
الذين يقولون: إنه مختلط بالمخلوقات، حتى أنهم قالوا: إنه في بطون
السباع، وأجواف الطيور؛ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

[١] يعني: أن هذا الرجل كان يدعو على الجهمية وتحرج، فظن أن
دعائه عليهم قد يلحقه فيه إثمٌ من كثرتة، فقال له عبد الله بن المبارك: (لا
تخف) أي: أذعُ عليهم واستمر (فإنهم يزعمون) أي: ينكرون (أن إلهك الذي
في السماء ليس بشيء) .

ومعنى كلام ابن المبارك: أن مؤدّي مذهب الجهمية، إنكار الرب ﷻ؛
وذلك لأنهم ينكرون علو الله على خلقه، ويقولون: إنه في كل مكان، وبعضهم
ينفي التقيضين فيقول: لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، ولا
مباين له ولا محايث . وهذا القول يؤدي إلى إنكار وجود الرب؛ لأن تلك
أوصافُ العدم . فعبد الله بن المبارك يقول لهذا الرجل: لا تخف من الدعاء
عليهم، فإنهم ينكرون وجود الله، ويزعمون أن إلهك الذي في السماء ليس
بشيء؛ أي: ليس هناك إله، كما سبق أن نُقل عن بعض السلف، أن قول
الجهمية يدور على أنه: ليس فوق العرش إله يعبد .

[٢] يقول جرير: كلام الجهمية أوله شَهد، - وفي الرواية الأخرى: أوله =

ورواه هو وغيره بأسانيد ثابتة عن عبد الرحمن بن مهدي قال:
 إن الجهمية أرادوا أن ينفوا أن يكون الله ﷻ كلم موسى بن عمران
 وأن يكون على العرش أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا ضربت
 أعناقهم^[١]. وقال يزيد بن هارون: من زعم أن الله على العرش

= عسل - وآخره سم. الشهد هو: العسل، و«أوله شهد»؛ لأنهم في أول الأمر
 يُظهرون لك أنهم إنما يريدون أن ينزهوا الله عن مشابهة المخلوقات، ولكنك
 إذا تبينت أمرهم؛ وجدت أنهم يُنكرون وجود الله، ولهذا قال عن كلامهم «إن
 أوله عسل»، «وآخره سم»؛ لأنك إذا تبينت الأمر وجدت أنهم ينكرون
 وجود الله، ولهذا قال في آخره: «وإنما يحاولون أن يقولوا ليس في السماء
 إله» هذا هو السم؛ يحاولون بكلامهم الذي يذكرون: من أن الله ليس له شبيه،
 وأنه لا يماثل المخلوقات، وأنه لا يكون فوق العالم؛ لأنه لو كان في جهة
 فوق؛ لكان جسماً، ولو كان جسماً؛ لكان شبيهاً للمخلوقات، إذًا: فهو ليس
 فوق العالم ولا تحته، ولا أمامه ولا خلفه، ولا يمينه، ولا شماله، ولا
 يوصف بأي صفة؛ فليس له علم، ولا قدرة، ولا سمع، ولا بصر... إلخ.
 إذًا ماذا يكون؟ فبكلامهم هذا هم في الحقيقة ينكرون وجود الله؛ لأن هذه
 الصفات هي صفات العدم.

[١] الجهمية نفوا أن يكون الله ﷻ قد كلم موسى، وإذا نفوا الكلام
 فمعناه أنهم أنكروا جميع الرسالات؛ لأن الرسالات كلها بالكلام، وينفيهم
 الكلام يكونوا أيضاً قد أنكروا الكتب المنزلة. قوله: «وأنكروا العرش» معناه:
 أنهم أنكروا علو الله على خلقه، وقالوا: ليس له مكان، بل هو مختلط
 بالمخلوقات، وهذا يؤدي إلى إنكاره تعالى، وإنكار وجوده وإنما قال: «أرى
 أن يستتابوا، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم» وذلك لأنهم كفار يستحقون القتل؛
 لأن قولهم يؤدي إلى إنكار الرسالات، ونفي وجود الرب؛ ولذلك قال:
 يستتابوا فإن لم يتوبوا ضربت أعناقهم.

استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي^[١]. وقال سعيد بن عامر الضبعي - وذكر عنده الجهمية فقال -: هم أشر قولاً من اليهود والنصارى، قد أجمع أهل الأديان مع المسلمين على أن الله على العرش وقالوا هم ليس عليه شيء^[٢].

[١] يعني: هو بهذا الاعتقاد بنفي علو الله على الخلق، قد اعتقد شيئاً يخالف الفطرة التي فطر الله الناس عليها فهو جهمي؛ وذلك أن الله فطر الخلائق؛ على التوجه إليه في العلو عند النوازل والشدائد، فمن زعم في معنى الاستواء معاني تخالف ما استقر في فطر العامة، وقلوبهم، - وهو الإقرار لله بالعلو المطلق - فتأوله على معنى القهر، والملك؛ فهو جهمي، مخالف لتلك الفطرة، وما قرّ في قلوب العامة.

[٢] (أشر) هذه لغة قليلة، والأكثر (شر) بدون همزة، وقوله: «هم أشر قولاً من اليهود والنصارى»؛ لأن اليهود والنصارى يقرون بتوحيد الربوبية ويثبتون وجود الله واستواءه على عرشه، وكفرهم هو بإنكارهم رسالة النبي ﷺ، فهذا صار قول الجهمية شراً من قول اليهود والنصارى في هذه المسألة، وإلا فاليهود والنصارى كفار؛ لأنهم لم يؤمنوا برسالة النبي ﷺ، لكنهم يثبتون علو الله على خلقه ويقرون بتوحيد الربوبية وحتى النصارى الذين قالوا بالتثليث، لم يثبتوا للعالم ثلاثة أرباب ينفصل بعضهم عن بعض، بل هم متفقون أن صانع العالم واحد، وبالجملة: فهم لا يقولون بإثبات خالقين متماثلين^(١). فصاروا بذلك أحسن حالاً من الجهمية، من جهة إثبات العلو، ولهذا قال: «وقد أجمع أهل الأديان مع المسلمين على أن الله على العرش»، فأهل الأديان هم اليهود والنصارى؛ فإنهم قد وافقوا المسلمين على أن الله على =

(١) انظر: شرح الطحاوية، ص(٨٠)، طبع المكتب الإسلامي، الطبعة الثامنة: ١٤٠٤هـ -

وقال عباد بن العوام الواسطي: كلمت بشراً المريسي [١]

= العرش، «وقالوا هم» أي: الجهمية «ليس عليه شيء» أي: العرش، ليس الله فوقه، فهم شر من اليهود والنصارى في هذه المسألة؛ لأن اليهود والنصارى وافقوا المسلمين على أن الله على العرش، وقالت الجهمية: ليس على العرش شيء؛ فصار قولهم شراً من قول اليهود والنصارى، من هذه الجهة، وليس معنى ذلك أن اليهود والنصارى ليسوا كُفَّاراً؟! بل كفرهم واضح وبيِّن.

[١] بِشْر المريسي جهمي؛ تقلد مذهب الجهمية، وهو متأخر؛ في القرن الثالث الهجري، تَزَعَمَ طائفةً تُسمى المريسية، وقد رد عليه عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب مشهور اسمه: نقض عثمان بن سعيد الدارمي على بشر المريسي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد.

يقول عَبَّاد وكان معاصراً له: «كلمت بشراً المريسي وأصحابه» يعني: كَلَّمَهُ وَأَصْحَابَهُ في إثبات علو الله على خلقه، قال: «فرايت آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا ليس في السماء شيء»، يعني: رأيت آخر كلامهم أنهم ينكرون وجود الله، وأن كلامهم يدور على إنكار وجود الله، ويقولون: ليس فوق العرش، فإذا سألتهم: أين هو؟ هل هو فوق العرش؟ قالوا: لا. لأنهم يزعمون أنه لو كان فوقه؛ لكان جسماً، ولكان محدوداً، وهذا فيه تشبيه له بالمخلوقات، بل هذا تَنَقُّصٌ له؛ فإذا أثبتنا له جهةً معينة، فإنه يلزم منه أن يكون جسماً، وأن يكون محدوداً، وأن يكون متحيزاً، ولذلك قالوا: هو ذاهب في الجهات كلها، وأنه في كل مكان. وكلامهم في النهاية يؤدي إلى إنكار وجود الله، ولهذا قال عباد: «رأيت آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا ليس في السماء شيء»، يعني: أنهم ينكرون وجود الله. ثم حكم عليهم فقال: «أرى والله أن لا يناكحوا ولا يوارثوا»، وهذا حُكْمٌ عليهم بالكفر؛ لأن الذي لا يورث ولا يُزَوِّج؛ ليس من المسلمين، فالكافر لا يورث؛ لأنه مخالف للدين. وذكر العلامة ابن القيم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن الجهمية قد كَفَّرَهُمْ خمسمائة =

وأصحابه فرأيت آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا ليس في السماء شيء، أرى والله أن لا يناكحوا ولا يوارثوا.

وهذا كثير في كلامهم. وهكذا ذكر أهل الكلام الذين ينقلون مقالات الناس «مقالة أهل السنة وأهل الحديث» كما ذكره أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي صنّفه في «اختلاف المصلين ومقالات الإسلاميين» فذكر فيه أقوال الخوارج والروافض والمرجئة والمعتزلة وغيرهم^[١]. ثم قال: ذكر مقالة أهل السنة وأصحاب

= عالم، فقال في النونية^(١):

ولقد تَقَلَّدَ كفرهم خمسون في عشرٍ من العلماء في البلدان
فخمسون في عشرة حاصلها: خمسمائة.

واللالكائي الإمام قد حكاها عنهم بل قد حكاها قبله الطبراني

وقال بعض العلماء إن الجهمية خارجون من الثنتين والسبعين فرقة؛ لكفرهم وضلالهم، يشير إلى قول النبي ﷺ: «وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»^(٢) فهذه الثنتان والسبعون فرقة هم من أهل البدع ويشملهم الوعيد بأنهم كلهم في النار لكنهم مع هذا ليسوا كفاراً، أمّا الجهمية فإنهم خارجون من الثنتين والسبعين فرقة؛ لكفرهم وضلالهم.

[١] ذكر أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي سماه اختلاف المصلين ومقالات الإسلاميين، أقوال الخوارج، وأقوال الروافض، وأقوال المرجئة، =

(١) النونية بشرح ابن عيسى (١/٢٩٠).

(٢) حديث صحيح؛ أخرجه أبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠) وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٣٩٩١)، وأحمد في المسند (٣٣٢/٢)، وابن حبان في صحيحه (٦٢٤٧، ٦٧٣١)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (١٠٨٣)، والسلسلة الصحيحة (٢٠٣).

الحديث، وجملة قولهم^[١]: الإقرار بالله ﷻ وملائكته وكتبه ورسوله وبما جاء من عند الله^[٢] وبما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ^[٣] لا يردون من ذلك شيئاً^[٤]، إلى أن قال - وأن الله على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]^[٥]، وأن له يدين بلا كيف كما قال تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]^[٦].

= وأقوال المعتزلة، فبعد أن ذكر مقالاتهم في باب الاعتقاد، ذكر أقوال أهل السنة في هذا الباب فقال: (ذُكِرُ مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث).
[١] قوله: (وجملة قولهم) أي: أهل السنة والحديث.

[٢] الإقرار هو الإيمان؛ أي: يؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسوله، ويضاف إلى هذا: الإيمان باليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره؛ فهذه أصول الإيمان الستة.

[٣] أي: ويؤمنون بما ثبت عن رسول الله ﷺ من الأحاديث التي رواها الثقات الأثبات.

[٤] هذه عقيدة أهل السنة والجماعة: يؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسوله وباليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره، ويؤمنون بما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، ولا يردون من ذلك شيئاً.

[٥] هذا فيه إثبات استواء الله على عرشه، وعلو الله على خلقه، وفيه أيضاً: الرد على الجهمية، الذين ينكرون عُلُوَّ واستواء الله على العرش.

[٦] وهذا فيه الرد على الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، فالأشاعرة لا يثبتون اليمين، بل يفسرونها بالقدرة، وبعضهم يفسرها بالنعمة، وهذا يفسد المعنى؛ لأنَّ نِعَمَ الله كثيرة ليست محصورة باثنتين، فلو كان كما يقولون؛ لصار المعنى: لما خلقت بقُدْرَتِي، أو بنِعْمَتِي! فتفسير اليد بالقدرة والنعمة يُفسد المعنى؛ لأن الله تعالى له نِعَمٌ كثيرة، فهل يقال: إن الله قدرتين ونعمتين فقط! هذا مما يفسد به المعنى بلا ريب.

وأقروا أن الله علماً كما قال: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]^[١]،
﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١]، وأثبتوا السمع
والبصر^[٢]؛ ولم ينفوا ذلك عن الله كما نفته المعتزلة^[٣] وقالوا: إنه
لا يكون في الأرض من خير ولا شر إلا ما شاء الله وأن الأشياء
تكون بمشيئة الله كما قال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾
[الإنسان: ٣٠]^[٤] إلى أن قال: ويقولون إن القرآن كلام الله غير
مخلوق^[٥]؛ ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ
مثل: «إن الله ينزل إلى سماء الدنيا فيقول: هل من مستغفر فأغفر
له؟» كما جاء في الحديث^[٦]، ويقولون أن الله يجيء يوم القيامة كما
قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]^[٧]، وأن الله

[١] صفة العلم من الصفات السبع التي يشبها الأشاعرة.

[٢] هذا أيضاً من الصفات السبع التي يشبها الأشاعرة، وهي: الحياة،
والكلام، والبصر، والسمع، والعلم، والقدرة، والإرادة، فهم يوافقون أهل
السنة في هذا.

[٣] المعتزلة ينكرون الصفات، ويشبتون الأسماء بلا معاني.

[٤] يعني: وأثبتوا مشيئة الله، وأن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله، فالعبد
له مشيئة، لكنها تابعة لمشيئة الله.

[٥] هذا قول أهل السنة والجماعة خلافاً للمعتزلة الذين يقولون إن
كلام الله مخلوق.

[٦] وهذا من الأحاديث المتواترة كما سبق.

[٧] يجيء يوم القيامة مجيئاً يليق بجلاله وعظمته، لا يشبه مجيء
المخلوقين.

يقرب من خلقه كيف شاء كما قال: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] [١]، وذكر أشياء كثيرة إلى أن قال: .

فهذه جملة ما يأمر به ويستعملونه ويرونه [٢]، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب [٣]، قال الأشعري أيضاً في مسألة الاستواء: قال أهل السنة وأصحاب الحديث ليس بجسم [٤].

[١] هذا الذي اختاره أبو الحسن الأشعري أن القرب هنا قرب الله، فهو يقرب من الخلق، كيف شاء، ومعنى (ونحن أقرب) يعني: علم الله، أقرب إلى العبد من حبل الوريد. وقال آخرون: معنى القرب في الآية؛ قرب الملائكة، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، والمعنى: ونحن أقرب إليه بملائكتنا من حبل الوريد، فالملائكة أقرب إلى العبد من حبل الوريد؛ بدليل أنه قيدها بالظرف في قوله: ﴿إِذْ يُلْقَى الْمَلَأِكُ﴾ [ق: ١٧]، والتقدير: ونحن أقرب إليه من حبل الوريد؛ وقت تلقي المتلقين. ولو كان المراد قرب الله، لم يقيد بوقت تلقي المتلقين، ولكان قربه في كل وقت؛ ليس مقيداً. قال شيخ الإسلام: (فدل على أن الآية في قرب الملائكة)، وقال آخرون من أهل العلم: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ هذا يعود إلى الله، يعني: نحن أقرب إلى العبد، يعني: أقرب بعلمه، وذاته فوق العرش.

[٢] يعني: أهل السنة والجماعة وأهل الحديث.

[٣] هذا يدل على أن أبا الحسن الأشعري رجع إلى معتقد أهل السنة والجماعة، فقد كان قبل ذلك أشعرياً، ولكن بقيت عليه أشياء بسبب طول مكثه على مذهب المعتزلة والأشاعرة، كعبارة هنا بنفي الجسمية عن الله.

[٤] نفي الجسم وإثباته لم يرد في الكتاب ولا في السنة، فقول الأشعري: إن أهل السنة لا يثبتون الجسم لله جل وعلا؛ ليس بصحيح، بل الجسم لا يُثبَّت ولا يُنْفَى؛ لأنه لم يرد في الكتاب ولا في السنة، لكن من أطلقه على الله نفيًا أو =

ولا يشبه الأشياء^[١]، وأنه على العرش كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. ولا تقدموا بين يدي الله ورسوله في القول^[٢]، بل نقول استوى بلا كيف^[٣]، وأن له يدين بلا كيف كما

= إثباتاً؛ فإنه يُسْتَفْضَلُ عن المعنى الذي أراد؛ وذلك أن من الألفاظ المجملة ما يُراد بها الحق، ويُراد بها الباطل؛ فإن أراد معنى حقاً: قُبِلَ، وإن أراد معنى باطلاً: رُدَّ، فإذا قال: الله جسم، نقول له: ما مرادك بالجسم؟ فإن قال: أريد بذلك: أن الله متصف بالصفات! نقول له: هذا المعنى صحيح، لكن هذا اللفظ لم يرد في الكتاب ولا في السنة، فلا يحسن أن تأتي به، فإن قال: فيماذا آتي؟ نقول: إئت بالألفاظ التي وردت في النصوص؛ لأن ألفاظ النصوص بريئة من احتمال المعاني الفاسدة. وإذا قال: ليس بجسم، وقال: اقصد بهذا: أن الله ليس بمتصف بالصفات! نقول: هذا معنى باطل، واللفظ باطل أيضاً. ومثل ذلك: إذا قال: ليس لله عرض، فنقول له: ما المراد بقولك: ليس لله عرض؟ فإن قال: أعني بالعرض؛ الصفات، فالله تعالى لا يتصف بالصفات. قلنا: هذا باطل وأجبنه بالجواب السابق. وهكذا القول في الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في الكتاب ولا السنة، مثل القول بأنه: متحيز، أو في جهة، أو له أبعاد، أو له أعراض، فكل هذه لم ترد لا في الكتاب ولا في السنة، فمن أطلقها نفيًا أو إثباتاً، يُسْتَفْضَلُ عن مراده، فإن أراد معنى حقاً: قُبِلَ، وإن أراد معنى باطلاً: رُدَّ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل، قُبِلَ الحق، وَرُدَّ الباطل، وأما اللفظ فلا يُطْلَقُ نفيًا ولا إثباتاً.

[١] أي: أن الله لا يشبه أحداً من خلقه.

[٢] وذلك عملاً بقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١]، فلا يتقدم الإنسان بين يدي الله ورسوله، ولا يقول قولاً يخالف الكتاب والسنة؛ لأن ذلك من التقدم بين يدي الله ورسوله.

[٣] فلا نكيف؛ وذلك أن الكيفية لا يعلمها إلا الله.

قال: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وأن الله ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث. قال: [١] وقالت المعتزلة: استوى على العرش بمعنى استولى [٢]. وقال الأشعري أيضاً في كتابه «الإبانة في أصول الديانة» [٣] في (باب الاستواء): إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ [٤] قيل: نقول له: إن الله مستو على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] [٦].

وقال: ﴿بَل رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] [٧]. وقال حكاية عن فرعون: ﴿يَنْهَمُنُّ ابْنِ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَتْلُعُ الْأَسْبَبَ﴾ [٣٦] [٣٧] السَّمَوَاتِ فَاطَّلَعَ إِلَى إِلَهٍ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]

[١] أي: أبو الحسن الأشعري.

[٢] تفسير الاستواء بالاستيلاء؛ هذا من التأويل الباطل، بل المعنى الحق: أنه استوى استواءً حقيقياً يليق بجلاله وعظمته، لا يشابه استواء المخلوقين.

[٣] هذا النقل عن أبي الحسن الأشعري من كتابه الإبانة في أصول الديانة، وهو من آخر مؤلفاته التي ألفها بعد رجوعه إلى مذهب أهل السنة والجماعة.

[٤] أي: ما تقول يا أبا الحسن أنت وممن معك على هذا المعتقد؟

[٥] يعني: ليس كاستوائك، بل استواء يليق بجلال الله وعظمته.

[٦] وهذا فيه إثبات صفة العلو؛ وذلك أن الصعود يكون من أسفل إلى

أعلى.

[٧] وهذا فيه إثبات العلو؛ وذلك أن الرفع يكون من أسفل إلى أعلى.

كذب موسى في قوله: إن الله فوق السموات [١].

وقال الله تعالى: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا

[١] لما أخبر موسى فرعون أن الله في السماء، أي: في العلو، طلب فرعون من وزيره هامان أن يبني له صرحاً - أي: بناءً عالياً - ليكذب موسى فيما زعمه وادعاه من أن الله فوق.

وأهل البدع من الجهمية وغيرهم عكسوا معنى الآية، فغيروا معناها، وفهموها فهماً سقيماً، فقالوا: إن فرعون طلب من هامان أن يبني له صرحاً؛ وذلك لأنه يثبت العلو، وفرعون صاحبُ مذهبٍ باطل؛ فدل هذا على أن مذهب فرعون هو إثبات العلو، فإذا كان هذا هو مذهب فرعون، وهو باطل؛ دل ذلك على أن العلو باطل، وأن الله ليس في العلو؛ لأنه لو كان في العلو لكان جسماً، وكان متحيزاً، ولكان محدوداً، واعتقادُ هذا كفر، فمن أثبت أن الله في العلو فقد كفر عند الجهمية؛ لأنهم يزعمون أنك إذا أثبت لله العلو، فقد جعلته في مكان محدود محصور، وهذا تحقير وانتقاص له! فلزعمهم الفاسد هذا، قالوا: إن الله ذاهب في كل الجهات. فلم يثبتوا له العلو، بل جعلوه في كل مكان، فلذلك قالوا: إن إثبات العلو، هو مذهب فرعون؛ لأنه طلب من وزيره هامان أن يبني له صرحاً. وهذا الذي ادَّعته الجهمية، عكسٌ للحقائق؛ لأن فرعون طلب من وزيره هامان أن يبني له صرحاً؛ ليكذب موسى فيما أخبره به: أن الله على العرش، ولهذا قال: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾، فَكَذَّبَ موسى في قوله: إن الله في السماوات؛ فلهذا يقول العلماء: من أثبت علو الله على خلقه، فهو موسوي، محمدي؛ موسوي نسبةً إلى موسى؛ لأنه أثبت العلو؛ محمدي نسبةً إلى محمد؛ لأنه أثبت العلو لله تعالى في أحاديث كثيرة. ومن أنكر علو الله على خلقه، فهو فرعوني، جهمي، يعني: نسبةً إلى فرعون، والجهم الذي اشتهر عنه إنكار ذلك.

هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ [الملك: ١٦]^[١]، فالسماوات فوقها العرش، وكل ما علا فهو سماء^[٢]، وليس إذا قال: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾، يعني: جميع السماوات، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السماوات^[٣]، ألا ترى أن الله ذكر السماوات فقال: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦] ولم يرد أنه يملؤها جميعاً؟ وأنه فيهن جميعاً^[٤]، ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء^[٥]؛ لأن الله مستو على العرش الذي هو فوق السماوات فلولا أن الله على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش^[٦].

[١] وقال الله ﷻ: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾، المراد بالسمااء العلو؛ أي: أأمنت من في العلو...، فهذه الآية فيها إثبات العلو لله ﷻ.

[٢] كل شيء يكون في العلو؛ فهو سماء إلى ما لا نهاية، والله تعالى له أعلى العلو وهو ما فوق العرش.

[٣] فإذا قال: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ يعني: أأمت من فوق العرش.

[٤] أي: أن القمر في واحدة من هذه السماوات، وليس في جميعها، ولكن نوره فيهن، ولا يلزم من ذلك أن يكون يملئهن؛ فكذلك قوله: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ المراد من السماء: العرش.

[٥] أي هذه هي الفطرة التي فطر الله الناس عليها.

[٦] لأن هذه هي الفطرة، لكن أهل البدع الذين أنكروا علواً لله على عرشه، قالوا: إن رفع اليدين والرأس إلى السماء، ليس لأن الله في العلو، وإنما لأن العادة أن السماء يأتي منها المطر، ويأتي منها كذا وكذا، وإلا لو عُصِبَتْ عينه، لما رفع يديه إلى السماء! وهذا من تلبس الجهمية، وإلا فهذه =

وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية^[١]: أن معنى استوى استولى وملك وقهر وأن الله في كل مكان^[٢]، وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة^[٣]، فلو كان كما قالوا كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة؛ لأن الله قادر على كل شيء، والأرض فالله قادر عليها وعلى الحشوش والأخلية، فلو كان مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء لجاز أن يقال: هو مستو على الأشياء كلها، ولما لم يجز عند أحد من المسلمين أن يقال: إن الله مستو على الأشياء كلها وعلى الحشوش والأخلية بطل أن يكون معنى الاستواء على العرش

= فطرة فَطَرَ اللهُ النَّاسَ عَلَيْهَا، وهي أنه فوق، ولهذا قال المؤلف رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «لولا أن الله على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش».

[١] الحرورية هم الخوارج، سموا حرورية نسبة إلى بلدة تسمى حروراء في العراق، تَجَمَّعَ فيها الخوارج؛ فسموا بالحرورية.

[٢] هكذا أنكروا معنى الاستواء، وقد بينتُ سابقاً ومراراً، أن الاستواء له أربعة معانٍ في اللغة: استقر، وعلا، وصعد، وارتفع، وعليه تدور تفاسير الاستواء عند السلف، فهؤلاء المبتدعة الذين ينكرون معنى الاستواء، يقولون: إن معنى استوى: استولى، وَمَلَكَ، وقهر، وليس معناه: أنه فوق العرش، وهم حينما أنكروا ذلك، قالوا: إنه جل وعلا في كل مكان. وهذا هو القول بالحلول؛ وهو كفر وضلال - والعياذ بالله -.

[٣] أمَّا أهل الحق، وهم: أهل السنة والجماعة، فقالوا: إن الله على عرشه، أما هؤلاء، فجحدوا أن الله في العلو، وذهبوا إلى أن معنى استوى: قَهَرَ، وَمَلَكَ.

الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها^[١].

وقد نقل هذا عن الأشعري غير واحد من أئمة أصحابه كابن فورك والحافظ ابن عساكر في كتابه الذي جمعه في «تبيين كذب المفتري فيما ينسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري»^[٢] وذكر اعتقاده الذي ذكره في أول «الإبانة»^[٣] وقوله فيه^[٤]: فإن قال قائل:

[١] يقول - ﷺ - في الرد عليهم: لو كان معنى استوى: استولى وملك وقهر؛ لما كان هذا خاصاً بالعرش، بل لصح أن يقال: استوى على الأرض، أو استوى على البحر، أو استوى على الدابة؛ أي: مَلَكَ الأرض، ومَلَكَ البحر، ومَلَكَ الدابة، ولقيل أيضاً: استوى على الحشوش، يعني: محل قضاء الحاجة والأخلية، وهذا باطل؛ لأن الله قادرٌ على هذه الأشياء جميعها، ولما كان تخصيص العرش بذلك له فائدة. وهذا واضح - والحمد لله - فالاستواء خاص بالعرش، وهو علو خاص، والمعنى: ارتفع وعلا، ولهذا قال: «فلو كان مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء لجاز أن يقال: هو مستو على الأشياء كلها»، فلما كان جميع المسلمين لا يجوز عندهم أن تقول إن الله مستو على كل شيء، بل لا تقول إلا: استوى على العرش، بطلَ تفسيرُ الجهمية للاستواء بالاستيلاء.

[٢] يقول المؤلف: إن هذا البيان من أبي الحسن الأشعري، وهذه العقيدة التي كتبها، نقلها عنه عدد من أئمة أصحابه، وأنه يثبت استواء الله على عرشه، ونقلها ابن فورك، وهو من أئمة أصحاب الأشعري، ونقلها أيضاً الحافظ ابن عساكر صاحب تاريخ دمشق، في كتابه الذي سماه (تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري)، ألف هذا الكتاب دفاعاً عن أبي الحسن، مما نُسب إليه مما لم يقله.

[٣] أي: ذكر ابن عساكر اعتقاد أبي الحسن الذي ذكره في أول كتابه الإبانة في أصول الديانة، وهو من آخر ما كتب.

[٤] أي: أبو الحسن الأشعري.

قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون^[١]، قيل له: قولنا الذي به نقول وديانتنا التي بها ندين: التمسك بكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث^[٢].

ونحن بذلك معتصمون وبما كان عليه أحمد بن محمد بن حنبل - نضر الله وجهه - قائلون^[٣] ولما خالف قوله مجانبون^[٤]؛ لأنه

[١] يقول: إذا قال قائل: إن كنتم تنكرون قول المعتزلة، والقدرية، والجهمية، والحرورية، والرافضة، والمرجئة، فإذا بينوا لنا قولكم ودينكم الذي تدينون به في هذا الباب؟
قيل له: انظر إلى هذه العقيدة من أبي الحسن الأشعري التي سطرها في كتابه الإبانة.

[٢] هذا كلام حق منه ﷺ، يقول: إن ديننا وعقيدتنا هي التمسك بكتاب الله، والتمسك بسنة نبيه ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون.

[٣] أي: ونقول بقول الإمام أحمد إمام أهل السنة والجماعة، ثم دعا له فقال: «نضّر الله وجهه» أي: جعل الله وجهه نضراً، كما في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] أي: بهجة بهية، ﴿إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] أي: تنظر إلى ربها يوم القيامة، فدعا أبو الحسن الأشعري للإمام أحمد أن يجعل الله وجهه نضراً بهياً حسناً، يوم القيامة؛ لعلمه وفضله.

[٤] فنقول بقول الإمام أحمد؛ لأنه إمام أهل السنة والجماعة، ومن خالف قوله نتجنبه.

الإمام الفاضل والرئيس الكامل^[١] الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال^[٢]، وأوضح المنهاج به، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وكبير مفهم^[٣]، وعلى جميع أئمة المسلمين. وجملة قولنا: إنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ وذكر ما تقدم وغيره من جمل كثيرة أوردت في غير هذا الموضع^[٤].

وقال أبو بكر الآجري في كتاب الشريعة: الذي يذهب إليه

[١] وهذا فيه مبالغة، فالرئيس الكامل من البشر هو: نبينا محمد بن عبد الله، فهو أكمل البشر، فقوله هنا فيه مبالغة، والإمام أحمد - بلا شك - هو إمام أهل السنة والجماعة.

[٢] وذلك في فتنة القول بخلق القرآن، فثبته الله، وأقرأه من الأئمة تأولوا، وهو ثبت على الحبس والضرب، حتى كان يغمى عليه من ألم الضرب والعذاب، فثبت حتى أظهره الله، ولم يقل بقول الجهمية من القول بخلق القرآن، ولهذا قال: «الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال، وأوضح المنهاج به، وقمع به بدع المبتدعين وزيع الزائغين، وشك الشاكين».

[٣] معنى قوله: «إمام مُقَدَّم» أي: يتقدم العلماء؛ لفضله، وقوله: «وكبير مفهم» يعني: فَهَمَهُ اللهُ. وفي الإبانة (مفخم) وقوله: (على جميع أئمة المسلمين)، يعني: رحمة الله عليه، وعلى جميع المسلمين.

[٤] إنا نقر بالله؛ أي: نؤمن، وهذه هي أصول الإيمان، وهذا كله نقله ابن عساكر في كتاب تبين كذب المفترى.

أهل العلم: أن الله على عرشه فوق سمواته وعلمه محيط بكل شيء^[١] قد أحاط علمه بجميع ما خلق في السموات العلى، وجميع ما في سبع أرضين^[٢] يرفع إليه أفعال العباد^[٣]. فإن قال قائل: أيش^[٤].

معنى قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] الآية؟ قيل له: علمه، والله على عرشه وعلمه محيط

[١] نقل أبو بكر الأجري في كتاب الشريعة أن الذي يذهب إليه أهل العلم؛ أن الله على عرشه فوق سماواته، كما دلت على ذلك النصوص، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله: ﴿وَهُوَ أَلْفَاهُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله: ﴿سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، فأهل العلم يذهبون إلى ما دلت عليه النصوص، ويدورون مع النصوص كيفما دارت، والمقصود بأهل العلم؛ أهل البصيرة؛ أهل العلم بالله وبأسمائه وصفاته، وهم علماء الآخرة، وعلماء الحق، وعلماء الشريعة، فهؤلاء يذهبون إلى ما دلت عليه النصوص. فالذي دلت عليه النصوص: أن الله مستوٍ على العرش، وهو فوق السماوات، وعلمه محيط بكل شيء.

[٢] كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، فالله محيط بكل شيء.

[٣] وهذا يدل على أنه في العلو؛ لأن الرفع يكون من أسفل إلى أعلى.

[٤] أيش نُحِتَ عن قولهم: (أي شيء)، فأصلها: أي شيء، فهذا النَّحْتُ على وجه الاختصار مثل ما تُسَمَّى كلمة: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ حَوْقَلَةٌ، وسبحان الله؛ سَبَّحَلَةٌ، والحمد لله؛ حَمْدَلَةٌ؛ فأَيُّ شيءٍ معنى كذا؟ اختصارها: أيش.

بهم؛ كذا فسره أهل العلم^[١]. والآية يدل أولها وآخرها على أنه العلم وهو على عرشه.

[١] أي: أن معنى قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ أي: بعلمه. ﴿وَلَا آدَنَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ أي: بعمله؛ وهو فوق العرش - سبحانه - . وفسّر العلماء هذه المعية بالعلم؛ لأن الله افتتح الآية بالعلم، واختتمها بالعلم، فقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧] فافتتحها بالعلم، ثم قال سبحانه: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيَّنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يَنْتَهُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، وختمها بالعلم، فدل على أن المعية هنا معية علم، وهذا ليس من التأويل؛ لأن هذا بدلالة سياق الآية نفسها - كما سبق - وليس في الآية حجة للحلولية، الذين يستدلون بقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيَّنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يَنْتَهُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ على أن ذاته معهم، وأن الله مختلط بالمخلوقات - تعالى الله عما يقولون - لأن نصوص العلو والفوقية تزيد على ألف دليل، وهم قد ضربوا بها عرض الحائط، وأبطلوها بنصوص المعية، أما أهل السنة والجماعة أصحاب المذهب الحق - فجمعوا بين النصوص، فأثبوا نصوص العلو والفوقية، وأثبتوا صفة المعية. والمعية لا يلزم منها الاختلاط والامتزاج، وإنما هي لمطلق المصاحبة، تقول العرب: ما زلنا نسير والقمر معنا؛ والقمر فوقك، وتقول: المتاع معك؛ وهو فوق رأسك، فالمعية في لغة العرب لا تفيد الاختلاط، وإنما تفيد مطلق المصاحبة، فلا تدل على الاختلاط ولا المماسّة، فإن الإنسان - مثلاً - وهو في الدور الرابع، أو السادس يطلُّ على ابنه يبكي؛ وهو في الأرض، ويقول له: أنا معك؛ فيسكت الطفل، وبينه وبينه مسافات. فهذه معية، وهي لا تقتضي مُمازجةً ولا مُماسّةً. فإذا قلنا: الله مع العباد، فمعناه: بعلمه واطلاعه.

هذا قول المسلمين^[١]، والقول الذي قاله الشيخ محمد بن أبي زيد^[٢]: (وأنه فوق عرشه المجيد بذاته^[٣] وهو في كل مكان بعلمه)

[١] هذا قول المسلمين قاطبة، أما الحلوية ففسدت فطرتهُم، وخرجوا بقولهم عن قول المسلمين.

[٢] رجع المؤلف رَحِمَهُ اللهُ إلى قول أبي محمد بن أبي زيد، وقد سبق هذا قبل صفحات، فقد نقل المؤلف عن ابن أبي زيد عندما ذكر ما ذكره السلف أهل السنة من الاعتقاد، وذكر أنه لم يكن من أئمة المالكية من خالف ابن أبي زيد في هذا الاعتقاد الذي ذكره في مقدمة الرسالة، التي أَلْفَهَا لتلقن لجميع المسلمين؛ لأن عند أئمة السنة من الاعتقادات التي يلقتها كل أحد. فالقول الذي قاله الشيخ محمد بن أبي زيد وهو من المالكية؛ بأنه فوق عرشه المجيد بذاته؛ يعني: الله سُبْحَانَهُ «فوق عرشه المجيد بذاته، وهو في كل مكان بعلمه»، هذا القول الذي هو اعتقاد السلف، الذي حكاه ابن أبي زيد، واعتمده، قد حَرَفَهُ بعض أهل الباطل، كما سيذكره المؤلف.

[٣] يشير المؤلف إلى قول بعض المحرِّفين حينما رفع (المجيد)، مراده بذلك: أن الله هو المجيد بذاته. ثم قال الشيخ: «ومع أنه جهل واضح فإنه بمنزلة أن يقال: الرحمن بذاته والرحيم بذاته والعزيز بذاته» أي: إن هذا التأويل مع كونه باطلاً، فهو يفسد به المعنى، ومقصود ابن أبي زيد بقوله: (فوق عرشه المجيد) بكسر الدال؛ على أنه صفة للعرش، والذي تأوله برفع الدال، من قوله: (المجيد)؛ مراده: أن تكون وصفاً لله، أي: إنَّ الله هو المجيد بذاته، وهذا - يقول - مع أنه جهل واضح، فإنه يفسد به المعنى؛ لأن المجيد صفة للعرش، وهذا المبطل رفع (المجيد) ليكون وصفاً لله؛ مراده: أنه المجيد بذاته؛ وهذا معنى غير سليم.

وفي الآية قراءتان مشهورتان: القراءة الأولى: (ذو العرش المجيد)، فتكون وصفاً لله، والقراءة الثانية: (ذو العرش المجيد) فتكون وصفاً للعرش. وهذه الآية تختلف عن موضوع كلام ابن أبي زيد هنا.

فقد تأوله بعض المبطلين بأن رفع (المجيد)، ومراده أن الله هو المجيد بذاته، وهذا مع أنه جهل واضح فإنه بمنزلة أن يقال: الرحمن بذاته والرحيم بذاته والعزیز بذاته.

وقد قال ابن أبي زيد في خطبة الرسالة أيضاً: (على العرش استوى وعلى الملك احتوى)^[١]، ففرق بين الاستواء والاستيلاء على قاعدة الأئمة المتبوعين، ومع هذا فقد صرح ابن أبي زيد في «المختصر» بأن الله في سمائه دون أرضه هذا لفظه والذي قاله ابن أبي زيد ما زالت تقوله أئمة السنة من جميع الطوائف^[٢].

وقد ذكر أبو عمر الطلمنكي الإمام في كتابه الذي سماه «الوصول إلى معرفة الأصول»: أن أهل السنة والجماعة متفقون على أن الله استوى بذاته على عرشه^[٣]. وكذلك ذكره محمد بن عثمان بن

[١] ففرق بين الاستواء والاستيلاء، فقال في الاستواء: (على العرش استوى)، والاستيلاء عام لجميع المخلوقات؛ فالله تعالى ملكها وقهرها، أما الاستواء فهو خاص بالعرش، والاستيلاء عام لجميع المخلوقات، ولهذا فرّق فقال: «على العرش استوى وعلى الملك احتوى».

[٢] كلام ابن أبي زيد هذا ليس خاصاً به، بل يقوله طوائف المسلمين، ويقوله أئمة السنة من جميع الطوائف؛ كلهم يقولون مثل ما قال ابن أبي زيد؛ بأن الله في سمائه دون أرضه؛ رداً على الجهمية الذين يقولون: إن الله مختلط بمخلوقاته، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، وقد ذكر هذا ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي اجتماع الجيوش الإسلامية.

[٣] قال رَحِمَهُ اللهُ: «بذاته» للرد على الحولية الجهمية، واضطر العلماء إلى إطلاق كلمة (بذاته) للرد على الجهمية الذين أنكروا علو الله على خلقه، ولو =

أبي شيبة حافظ الكوفة في طبقة البخاري ونحوه ذكر ذلك عن أهل السنة والجماعة^[١]. وكذلك ذكره يحيى بن عمار السجستاني الإمام في رسالته المشهورة في السنة التي كتبها إلى ملك بلاده. وكذلك ذكر أبو نصر السجزي الحافظ في كتاب «الإبانة» له. قال: وأئمتنا كالثوري ومالك وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وابن المبارك وفضيل بن عياض وأحمد وإسحاق: متفقون على أن الله فوق العرش بذاته؛ وأن علمه بكل مكان^[٢].

وكذلك ذكر شيخ الإسلام الأنصاري وأبو العباس الطريقي والشيخ عبد القادر الجيلاني ومن لا يحصي عدده إلا الله من أئمة الإسلام وشيوخه^[٣]، وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني صاحب (حلية الأولياء)، وغير ذلك من المصنفات المشهورة في الاعتقاد

= لم يتكلم أهل البدع بهذا؛ لما كان هناك حاجة إلى أن يقال: (بذاته)، بل يقال: إن الله استوى على العرش، لكن أهل السنة أرادوا بذكرهم لهذه الكلمة: الرد على أهل البدع الذين أنكروا علو الله بذاته.

[١] أي: إنهم يثبتون استواء الله على عرشه بذاته.

[٢] والمؤلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يكثر من النقول عن الأئمة والعلماء؛ ليرد على الجهمية، ويبين أن الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، قولهم مخالف لقول أهل السنة، ولما أقره العلماء والأئمة وأهل الحق.

[٣] كذلك: شيخ الإسلام الأنصاري أبو إسماعيل الهروي، وأبو العباس الطريقي، وعبد القادر الجيلاني الحنبلي، ومن لا يحصي عددهم من العلماء إلا الله؛ من أئمة الإسلام وشيوخه؛ كلهم قرروا أن الله مستو على العرش، وأن الله فوق المخلوقات بذاته، وأن علمه محيط بكل مكان.

الذي جمعه: طريقنا طريق السلف المتبعين الكتاب والسنة وإجماع الأمة^[١]، قال: ومما اعتقدوه أن الله لم يزل كاملاً بجميع صفاته القديمة لا يزول ولا يحول؛ لم يزل عالماً بعلم^[٢]، بصيراً ببصر سميعاً بسمع متكلماً بكلام^[٣]، وأحدث الأشياء من غير شيء^[٤].

وأن القرآن كلام الله. وكذلك سائر كتبه المنزلة كلامه غير مخلوق وأن القرآن من جميع الجهات^[٥]؛ مقروءاً وملتواً ومحفوظاً ومسموعاً ومكتوباً وملفوظاً كلام الله ﷻ حقيقة لا حكاية ولا ترجمة، وأنه بألفاظنا كلام الله غير مخلوق، وأن الواقفة واللفظية من

[١] هذا النقل عن الحافظ أبي نعيم الإصبهاني صاحب حلية الأولياء، فإنه صنف كتاباً في الاعتقاد، قرر فيه مذهب أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات

[٢] قوله: (عالمًا بعلم) أثبت الاسم والصفة، وفي ذلك رد على المعتزلة الذين يقولون إن له الأسماء دون الصفات، فيقولون: إنه عالم بغير علم؛ لأنهم يثبتون الأسماء دون الصفات.

[٣] هذا قول أهل السنة، وهو إثبات الأسماء والصفات.

[٤] يعني: خلق الأشياء من غير شيء.

[٥] قوله: «من جميع الجهات» أي: من جهة القراءة؛ فإذا قرأته؛ فهو كلام الله، وإذا تلوته؛ فهو كلام الله، وإذا حفظته؛ فهو كلام الله، وإذا سمعته؛ فهو كلام الله، وإذا كتبه؛ فهو كلام الله، وإذا تلفظت به؛ فهو كلام الله؛ فهو كلام الله كيفما تصرف؛ هو كلام الله مقروءً وملتواً بالألسن، محفوظاً في الصدور، مسموعاً بالأذان، مكتوباً في المصاحف. فالقرآن كلام الله؛ لفظه ومَعْنَاهُ.

الجهمية^[١]، وأن من قصد القرآن بوجه من الوجوه يريد به خلق كلام الله فهو عندهم من الجهمية^[٢]، وأن الجهمي عندهم كافر^[٣]. وذكر أشياء إلى أن قال: وأن الأحاديث التي ثبتت عن النبي ﷺ في «العرش واستواء الله عليه» يقولون بها^[٤]، ويثبتونها من غير تكييف ولا تمثيل^[٥]، وأن الله بائن من خلقه^[٦]، والخلق بائون منه^[٧]؛ لا

[١] الواقعة هم الذين يقولون: لا نقول إن القرآن مخلوق أو غير مخلوق، واللفظية هم الذين يقولون: لفظي بالقرآن مخلوق، فكلُّ من هاتين الفرقتين؛ من الجهمية؛ لأنهم خالفوا السلف. فالقرآن كلام الله، فلا تخصص اللفظ ولا تقل: لفظي بالقرآن مخلوق، فأنت مخلوق بجميع أفعالك، لكن كونك تخصص فتقول: إن اللفظ بالقرآن مخلوق؛ هذا من البدع؛ لأنه قد يراد باللفظ الملفوظ.

[٢] أي: من قال إن المقروء مخلوق، أو قال: الملفوظ مخلوق، أو قال: المحفوظ مخلوق، أو قال: المسموع مخلوق، أو قال: المكتوب مخلوق؛ فهو جهمي.

[٣] يعني: على العموم، لكن فلان ابن فلان الجهمي بعينه لا يُكفر حتى تقوم عليه الحجة، وتنتفي عنه الموانع، فالمعيّن لا يكفر، لكن هذا من التكفير على العموم، مثل قولهم: مَنْ قال: إن القرآن مخلوق؛ فهو كافر، ومن أنكر رؤية الله في الآخرة؛ فهو كافر، أما فلان بن فلان؛ على التعيين، فلا يكفر حتى تقوم عليه الحجة، وتنتفي عنه الموانع.

[٤] يعني: يثبتون الأحاديث التي جاءت في إثبات صفة الاستواء.

[٥] لا يقول: كيفية استواء الله كذا، ولا يقول: مثل استواء المخلوق.

[٦] أي: منفصل ليس بمختلط بالمخلوقات.

[٧] أي: منفصلون عنه.

يحل فيهم ولا يمتزج بهم^[١]، وهو مستو على عرشه في سمائه دون أرضه^[٢]. وذكر سائر اعتقاد السلف وإجماعهم على ذلك. وقال يحيى بن عمار في «رسالته»: لا نقول كما قالت الجهمية: أنه مداخل الأمكنة وممازج لكل شيء^[٣] ولا نعلم أين هو؛ بل نقول هو بذاته على عرشه وعلمه محيط بكل شيء وسمعه وبصره وقدرته مدركة لكل شيء^[٤]، وهو معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]^[٥]. وقال الشيخ العارف معمر بن أحمد «شيخ الصوفية في هذا العصر: أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة وأجمع ما كان عليه أهل الحديث وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين؛ فذكر أشياء في الوصية إلى أن قال فيها: وأن الله استوى على عرشه بلا كيف^[٦].

ولا تمثيل^[٧]، ولا تأويل^[٨]، والاستواء معلوم^[٩]، والكيف

[١] وهذا فيه الرد على الجهمية.

[٢] فهو مستوٍ على العرش، والعرش فوق السماء.

[٣] فهم يعتقدون أن معبودهم داخل في الأمكنة، وممتزج بكل شيء.

[٤] فهو يدرك سبحانه بسمعه كل شيء، ويسمع المسموعات، ويبصر

المُبَصَّرَات، ويقدر على كل شيء.

[٥] يعني: بعلمه وإحاطته واطلاعه ونفوذه بسمعه وبصره، وهو فوق

العرش سبحانه.

[٦] فلا نقول: كيفية استواء الله كذا، بل نقول: الله أعلم بالكيفية.

[٧] فلا نقول: إنه كاستواء المخلوق.

[٨] كتأويل قوله تعالى: (استوى) بالاستيلاء.

[٩] أي: معلوم معناه في اللغة العربية وهو: استقر، وعلا، وصعد، وارتفع.

مجهول^[١]؛ وأنه مستو على عرشه بائن من خلقه^[٢]، والخلق بائون منه بلا حلول ولا مازجة ولا ملاصقة، وأنه **سَمِيعٌ بَصِيرٌ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** يتكلم ويرضى ويسخط ويضحك ويعجب ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكاً وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء بلا كيف ولا تأويل^[٣]، فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال^[٤]، وقال الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني النيسابوري في كتاب الرسالة في السنة له: ويعتقد أصحاب الحديث ويشهدون أن الله فوق سبع سمواته على عرشه كما نطق به كتابه^[٥].

وعلماء الأمة وأعيان سلف الأمة؛ لم يختلفوا أن الله تعالى على عرشه، وعرشه فوق سمواته. قال: وإمامنا أبو عبد الله الشافعي احتج في كتابه «المبسوط» في مسألة إعتاق الرقبة المؤمنة في الكفارة، وأن الرقبة الكافرة لا يصح التكفير بها^[٦] بخبر: معاوية بن

[١] كيفية استواء الرب مجهولة لا نعرفها.

[٢] خلافاً للجهمية الذين يقولون: إنه مختلط بالمخلوقات.

[٣] هذا قول أهل السنة في هذه النصوص الواردة في الكتاب والسنة: مثل قوله: سميع؛ بصير؛ عليم؛ خبير؛ وغيرها من الصفات التي أثبتها الله لنفسه، ككونه أيضاً: يتكلم، ويرضى، ويسخط، ويضحك، ويعجب، ويأتي لعباده ضاحكاً، وينزل إلى السماء الدنيا، كيف شاء، فلا نكيف شيئاً من صفاته، بل نقول: الله أعلم بكيفياتها، ولا نؤول، ولا نعطل.

[٤] لأنه مخالف لأهل السنة والجماعة.

[٥] كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله:

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

[٦] فلا تجزيء الرقبة الكافرة، بل لا بد أن تكون رقبة مؤمنة.

الحكم، وأنه أراد أن يعتق الجارية السوداء عن الكفارة؛ وسأل النبي ﷺ عن إعتاقه إياها فامتحنها^[١] ليعرف أنها مؤمنة أم لا؟ فقال لها: أين ربك؟ فأشارت إلى السماء، فقال: (أعتقها فإنها مؤمنة)^[٢]، وحكم بإيمانها لما أقرت أن ربها في السماء، وعرفت ربها بصفة العلو والفوقية^[٣].

وقال الحافظ أبو بكر البيهقي^[٤]: باب القول في الاستواء: قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿ثُمَّ اسْتَوَى

[١] أي: سألها سؤال امتحان.

[٢] خبر معاوية بن الحكم السلمي في صحيح مسلم، لما صكَّ الجارية السوداء التي ترعى الغنم لَمَّا أخذ الذئب واحدةً منها، وكان يشاهدها، فجاء وصكها وضربها، وقال: كيف يأخذ الذئب واحدة من الغنم وأنتِ عنده؟ ثم ندم فجاء إلى النبي ﷺ وأخبره، فعظَّم عليه الأمر وشدد عليه، فقال يا رسول الله: إذا اعتقْتُها كانت كفارة لي. فقال: ائتِ بها إليّ، فامتحنها النبي ﷺ فسألها: أين الله؟ قالت: في السماء. قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله. قال: أعتقها فإنها مؤمنة^(١).

[٣] وهذا يدل على أن الله ﷻ فوق العرش فوق السماوات في العلو، وهذا هو الحق، وهو قول أهل السنة قاطبة كما دلت عليه النصوص.

[٤] هذا نقل عن الإمام البيهقي رَحِمَهُ اللهُ، وهو شافعي المذهب، وقد يؤول بعض الصفات على طريقة الأشاعرة، لكنه رَحِمَهُ اللهُ لا يلتزم بمذهب الأشاعرة، ومع ذلك نقل هذه النقول التي تثبت أن الله فوق السماوات؛ مستو على عرشه، ويريد بذلك أن يستدل بهذه النصوص على أن الله مستو على عرشه؛ فوق مخلوقاته.

(١) حديث صحيح؛ أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، وأحمد في المسند (٥/٤٤٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٤)، والطبراني في الكبير (٩٣٨/١٩)، وابن حبان في صحيحه (١٦٥) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَحِمَهُ اللهُ، وقد تقدم.

عَلَى الْعَرْشِ ﴿ [الأعراف: ٥٤]، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]^[١]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]^[٢]، ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]^[٣] وأراد: من فوق السماء^[٤]؛ كما قال: ﴿وَلَأَصْلَبِنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. بمعنى: على جذوع النخل^[٥]، وقال: ﴿فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢] أي: على الأرض^[٦]، وكل ما علا فهو سماء^[٧]، والعرش أعلى السموات، فمعنى الآية: أأمنتم من على العرش كما صرح به في سائر الآيات. قال: وفيما كتبنا من الآيات دلالة على إبطال قول من زعم من الجهمية: أن الله بذاته في كل مكان^[٨]، وقوله: ﴿وَهُوَ

[١] في هاتين الآيتين إثبات الفوقية.

[٢] فيه إثبات العلو؛ لأن الصعود يكون من أسفل إلى أعلى.

[٣] في للظرفية، والمراد بالسماء: العلو؛ أي: أأمنتم من في العلو، وهو الله. وهو فوق العرش.

[٤] السماء إذا أريد بها الطباق المبنية، فتكون (في) بمعنى: على السماء، وإن أريد بالسماء العلو، فتكون (في) بمعنى الظرفية؛ على بابها.

[٥] (في) تأتي بمعنى (على)، وليس المراد أنه يشق الجذوع ويدخلهم فيها؛ هذا ليس مردأً، ولا يدل عليه ظاهر اللفظ.

[٦] ليس معناه: احفروا الأرض وادخلوا فيها؛ بل معناه: سيحوا على الأرض.

[٧] كل شيء فوق رأسك؛ يسمّى سماء، والله له أعلى العلو، وهو فوق العرش، والعرش أعلى السماوات.

[٨] هذا قول الجهمية، يقولون: إنه مختلط بالمخلوقات، حتى أنهم قالوا: إنه في بطون السباع، وفي أجواف الطيور، وفي كل مكان - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً - .

مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴿ [الحديد: ٤] إنما أراد بعلمه لا بذاته [١]. وقال أبو عمر بن عبد البر في شرح الموطأ لما تكلم على حديث النزول [٢] قال: هذا حديث لم يختلف أهل الحديث في صحته [٣]، وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات [٤] كما قالت الجماعة [٥].

وهو من حجتهم على المعتزلة [٦]. قال: وهذا أشهر عند الخاصة والعامة وأعرف من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته [٧]؛ لأنه

[١] فقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أي: بعلمه لا بذاته، وذاته فوق العرش. نقل المؤلف هذه النقول حتى يبين أن الأئمة والعلماء من جميع الطوائف، كلهم يثبتون العلو والفوقية، خلافاً لمذهب الجهمية النفاة.

[٢] وهذا النقل عن أبي عمر بن عبد ٤ البر النمري المالكي في شرح الموطأ وهو كتاب عظيم، لما تكلم على حديث النزول وهو قوله ﷺ: (ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى الثلث الآخر ثم يقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له) قال: هذا حديث لم يختلف أهل الحديث في صحته. يعني: حديث النزول ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا.

[٣] لأنه من الأحاديث المتواترة، وروي في الصحاح والسنن والمسانيد فهو متواتر.

[٤] أين الدليل في قوله ﷺ: (ينزل ربنا كل ليلة)، على علو الله؟ الدليل مستفاد من معنى النزول نفسه؛ لأن النزول إنما يكون من أعلى إلى أسفل. وهذا النزول لا نعلم كيفيته، بل الله أعلم بكيفيته، وهو فعل يفعله سبحانه، كما يليق بجلاله وعظمته، لكن الحديث فيه إثبات العلو وفيه إثبات النزول أيضاً.

[٥] أي: كما قال أهل السنة والجماعة.

[٦] أي: هذا الحديث؛ حديث النزول، من حجج أهل السنة على المعتزلة في إنكارهم لعلو الله على المخلوقات، واستوائه على العرش، وكذلك هو من حججهم على الجهمية. فإنه قال فيه: (ينزل)؛ فدل على أنه فوق عرشه ﷻ، ودل على أنه في العلو.

[٧] يقول: إن هذا مشهور ومعلوم عند الخاصة والعامة؛ أن الله في =

اضطرار لم يوقفهم عليه أحد^[١].

ولا أنكره عليهم مسلم^[٢]. وقال أبو عمر أيضاً: أجمع علماء

=العلو، وأعرف من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته. يعني: لا يحتاج فقط إلا أن تقرأ الآية، وتقرأ الحديث، فالآيات؛ مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، و﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، و﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، و﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، والأحاديث؛ مثل حديث الجارية، وحديث: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء». فيكفي في هذا المقام، مجرد القراءة، فإذا قرأت النصوص في هذا الباب؛ فهتمت المعنى، ولهذا قال: (هذا أشهر عند العامة والخاصة وأعرف من أن يُحتاج إلى أكثر من حكايته).

[١] يعني: أن الخلق مضطرون إلى إثبات أن الله في العلو، هذا اضطرار لم يوقفهم عليه أحد، يعني: لم يخبرهم به أحد، بل الله تعالى فطرهم على ذلك؛ فطرهم على أنه في العلو، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماوات، هذا أمر فطر عليه الخلق، من غير أن يوقفهم عليه أحد، ويطلعهم عليه، ويخبرهم به، وليس الإنسان وحده مفطوراً على هذا، بل الدواب كذلك. ومما يدل على كونه أمراً فطرياً، أنه إذا أصاب الإنسان ضائقة؛ رفع رأسه إلى السماء، وإذا أصاب الدابة شيء رفعت رأسها إلى السماء؛ اضطراراً، والإنسان من حين يؤذيه أحد يُبادر برفع رأسه إلى السماء ويقول: يا الله! هذا معنى اضطراري يجده الإنسان في نفسه، ويضطر إلى طلب الله في العلو من غير أن يوقفه عليه أحد أو يلزمه أو يخبره بذلك؛ لأن الله فطرهم على ذلك: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيَّ﴾ [الروم: ٣٠].

[٢] ولا أنكر عليهم مُسَلِّمٌ حينما يرفعون أيديهم إلى السماء، ويطلبون الله في العلو، بل المسلمون مفطورون على ذلك، وهذا علم اضطراري - كما تقدّم - يجدونه في نفوسهم؛ فطرهم الله عليه، من غير أن يخبرهم بذلك أحد، أو يوقفهم عليه أحد، ولذلك: فلم ينكره عليهم أحد من المسلمين.

الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل قالوا في تأويل قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ هو على العرش وعلمه في كل مكان [١].

[١] ففسروها بالعلم، فمعنى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ أي: بعلمه. وكذلك قوله: ﴿وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ أي: بعلمه. وأيضاً قوله: ﴿وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ أي: بعلمه، وذاته فوق العرش. فإذا قال قائل: أنتم أولتم الآية بالعلم، فكيف تؤولونها بذلك وأنتم تمنعون التأويل؟! نقول: ما أولنا بل فسرناها بذلك التفسير؛ لأن الله تعالى افتتح الآية بالعلم، وختمها بالعلم، فقال كما في أولها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾، وفي آخرها: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، فافتتح الله الآية بالعلم، وختمها بالعلم؛ فدل على أنها معية علم، ولهذا حكاها أبو عمر؛ إجماعاً، ولم ينقله عن الاثنين أو الثلاثة، أو العشرة، بل قال: «أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ هو على العرش وعلمه في كل مكان» فهذا إجماع من العلماء؛ الصحابة والتابعين وغيرهم. فإذا جاء واحد شاذ من المتأخرين وقال: معنى ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ أي: مختلط بالمخلوقات؛ يقال: هذا قول مبتدع، وقول كُفري، مخالف للنصوص، ومخالف للإجماع، ومخالف للغة العربية.

فإذا قال ما قلته هو مقتضى اللغة العربية؛ لأن (مع) في قوله: (وهو معهم)، تفيد الامتزاج والاختلاط، وهذا أصل معناها في اللغة. نقول: لا، كذبت، ليست هذه لغة العرب؛ المعية في اللغة لا تفيد الاختلاط ولا الامتزاج، ولا المحاذاة، ولا المماساة؛ المعية في لغة العرب لمطلق المصاحبة، فإذا قيل: فلان مع القوم؛ لا يلزم أن يكون مختلطاً بهم، فقد يكون معهم برأيه مثلاً، أو معهم بتأييده، أو معهم بنصرته. ويقال أيضاً: الأمير مع الجيش، والجيش بينه وبين الأمير مسافات، فمعنى معهم أي: بتدبير الجيش، ومتابعته، ويقال أيضاً: فلان زوجته معه؛ وهي في المشرق. وهو في المغرب، فما معنى هذه المعية؟ معناها: أنها في عصمته.

= فالمعية لا يلزم منها الاختلاط أبداً؛ تقول العرب: ما زلنا نسير والقمر معنا؛ ما زلنا نسير والنجم معنا، حتى قال بعض الأحناف: لو تزوج مشرقي بمغربية ولم يتصل بها، - يعني: عقد على زوجته - ولم يلتقيا ثم جاءت بولدٍ لسته أشهر من عقد النكاح؛ ألحق الولدُ به ولو لم يعلم أنه اتصل بها؛ حفاظاً على النسب. قال: لجواز أن يكون من أهل الحَظوة؛ أي: أن يكون عنده كرامة؛ فيقطع المسافة البعيدة في زمن يسير جداً. ولم يكن في زمانهم ما هو عندنا الآن، من توفر وسائل النقل السريعة التي قَرَّبَتِ المسافاتِ بين الأقطار المتباعدة؛ كالطائرات، والقطارات، وغيرهما. وكان قبل استحداث هذه الوسائل المشرقيُّ إذا تزوج بمغربية يحتاج بعضهم إلى أن يجلس سنتين حتى يصل إليها؛ فَبَقِيَ بن مخلد جاء إلى الإمام أحمد في الطريق؛ في سنتين فاحتاج إلى هذه المدة الطويلة.

يقول: إذا تزوج مشرقي بمغربية، فأنت بولد لسته أشهر من عقد النكاح، ولم نعلم أنه اتصل بها؛ نُلحق الولدُ بأبيه؛ حفاظاً على النسب، لجواز أن يكون الوالدُ من أهل الخطوة، يعني: هذا يمكن أن يكون له ذلك على وجه الكرامة؛ بحيث انتقل إليها من هذه المسافة البعيدة فجامعها؛ وأت بهذا الولد. فالقصد من هذا: أن كلمة المعية، لا يلزم منها الاختلاط والامتزاج.

فإذا أتى بعض الجهمية أو بعض المعتزلة، من العصور المتأخرة، وقالوا: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] يدل على أن الله مختلط بالمخلوقات، وهذه المعية تفيد الاختلاط والامتزاج، وأبطلوا نصوص العلو والفوقية، التي تزيد أفرادها على ألف دليل، وضربوا بها عرض الحائط، وقالوا: هذه كلها باطلة من جهة ما أفادته معانيها الظاهرة، وضربوا نصوص الفوقية واستواء الله على عرشه، بنصوص المعية، نقول لهم: إذا: أمتم ببعض النصوص وكفرتم ببعض، والواجب أن تُعْمَلُوا الاثنين، كأهل السنة الذين وفقهم الله فعملوا بالنصوص من الجانيين؛ عملوا بنصوص الفوقية والاستواء، وأثبتوا فوقية الله على خلقه، واستواءه على عرشه، وقالوا المعية نوعان: معية عامة، ومعية خاصة: فالمعية العامة للمؤمن والكافر، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ أي: معكم بعلمه وإحاطته وإطلاعه؛ هذه المعية العامة؛ =

وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله. فهذا ما تلقاه الخلف

عن السلف^[١]؛

= تأتي في سياق المحاسبة والمجازاة والتخويف، وهي التي في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [٧] فهذه معية وردت في سياق التهديد. وكذلك قوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨] معية عامة. والمقصود: أن المعية العامة تكون للمؤمن والكافر، وتأتي في سياق المحاسبة، والمجازاة، والتخويف.

أما المعية الخاصة؛ فهي خاصة بالمؤمنين، وبالمتقين، وبالصابرين، وبالأنبياء، والرسل؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾، وقوله: ﴿وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ يُحْسِنُونَ﴾ [١٢٨]. وتأتي في سياق المدح والثناء، وتقتضي: التوفيق والتسديد، والتأييد، ولا تدل على الاختلاط والامتزاج، كما فهم ذلك أهل البدع، وأهل الباطل؛ فأهل البدع من المعتزلة والجهمية، لم يتلقوا ذلك عن السلف، وليس في أيديهم نقلٌ ثابت عنهم في هذا الباب، ولم يفهموا نصوص الكتاب والسنة، وضربوا بهما عرض الحائط، وقالوا قولاً مختلفاً، ولذلك: فإن الأئمة والعلماء ألفوا مؤلفات في بيان مذهب السلف، والرد على المعطلة. وشيخ الإسلام ينقل عن هؤلاء العلماء النصوص الكثيرة؛ لبيان بطلان مذهب المعطلة النفاة، وأنهم ليس لهم سلف من الأئمة، ولا من العلماء، وإنما هم أعاجم لا يفهمون اللغة العربية، ولا يفهمون النصوص، وتكلموا بالكلام الكفري، فلذلك قام العلماء بنصر دين الله، وكتابه، وسنة نبيه، وردوا عليهم، ومنهم شيخ الإسلام رحمته الله، وله في ذلك المصنفات المشهورة، ومنها هذه القاعدة التي شرحناها.

[١] الخلف هم: المتأخرون، والسلف هم: المتقدمون، والسلف هم: الصحابة والتابعون وأتباعهم، والخلف: من جاء بعدهم إلى يوم القيامة؛ تلقوا =

إذ لم ينقل عنهم غير ذلك^[١]، إذ هو الحق الظاهر الذي دلت عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية^[٢]؛ فنسأل الله العظيم أن يختم لنا بخير ولسائر المسلمين وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا؛ بمنه وكرمه إنه أرحم الراحمين، والحمد لله وحده^[٣].

= هذا الدين وهذا العلم عن السلف؛ تلقاه الأصاغر عن الأكابر؛ تلقاه المتأخرون عن المتقدمين.

[١] لم ينقل عنهم شيء يخالف ما دلت عليه النصوص؛ من إثبات علو الله على خلقه، واستوائه على عرشه.

[٢] والحمد لله، فماذا بعد الحق إلا الضلال.

[٣] ختم المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هذه الرسالة بالدعاء.

فنسأل الله أن يختم لنا بخير، وأن يثبتنا على دينه القويم، وأن لا يُزِغ قلوبنا بعد إذ هدانا بمنه وكرمه، وأن يتوفانا على الإسلام، غير مغيرين ولا مبدلين، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على رسولنا ونبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

تم بحمد الله

رَفَعُ
عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهرس العام

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة الشارح
٥	نص السؤال الوارد لشيخ الإسلام من بلدة مراكش
٨	وجوب الإقرار بما جاء به القرآن والسنة والأدلة على ذلك
١٧	الوجوه التي تدل على وجوب العناية بالقرآن لفظاً ومعنى
٢٦	الرد على شبهة اختلاف الصحابة في تفسير القرآن
٣٤	أنواع الاختلاف والأمثلة عليها
٣٩	فصل في إثبات العلو لله تعالى
٤١	الوجه الأول: في تبيين وجوب الإقرار بالإثبات لعلو الله
٤١	أنواع الأدلة الدالة على علو الله على عرشه
٤٥	المخالفون لأهل السنة وشبهتهم
٤٧	إثبات أهل السنة صفة العلو لله بأنواعه الثلاث
٤٩	المناقشة العقلية لمنكري علو الله
٥٣	موقف أهل البدع من النصوص
٥٨	الكلام عن الجهمية وأنهما طائفتان
٦٢	عقيدة القرامطة الباطلة والرد عليها
٦٧	أمثلة على بعض المجملات من الأحاديث
٦٩	المحفوظ من أحاديث أبي هريرة <small>رضي الله عنه</small> في الإثبات
٧١	رد شبهة الجهمية المتكلمة
٧٧	من أظهر الإسلام وأبطن الكفر يسمى منافقاً زنديقاً علمانياً
٨٠	إمام النفاة وأئمة الإثبات
٨٣	الصواب أن الإسراء والمعراج كانا في ليلة واحدة
٨٦	الوجه الثاني: في تبيين وجوب الإقرار بالإثبات وعلو الله

- الوجه الثالث: في تبيين وجوب الإقرار بالإثبات وعلو الله ٨٧
- الوجه الرابع: في تبيين وجوب الإقرار بالإثبات وعلو الله ٩١
- أنواع العلم ٩٤
- أنواع الجهل ٩٧
- بطلان مذهب الواقفة ولوازم قولهم، والرد عليهم ١٠٠
- اشتهر الجهم بأربعة عقائد ١٠٢
- منهج السلف أهل السنة والجماعة في استواء الله على عرشه ١٠٤
- أثر «الله في السماء وعلمه في كل مكان» ١٠٨
- حكاية إجماع أهل السنة والجماعة على أن الله بذاته فوق عرشه ١١٠
- الأدلة والآثار على بطلان قول الجهمية في إنكار صفة العلو ١١٣
- كفر الجهمية وخروجهم من الشنتين وسبعين فرقة ١٢١
- نفي الجسم وإثباته لم يرد في الكتاب ولا في السنة ويستفصل عن المعنى ١٢٤
- الأدلة على صفة العلو لله ١٢٦
- الفطرة دالة على علو الله ١٢٨
- المعاني الباطلة لصفة الاستواء لله والرد عليهم ١٢٩
- تفسير الآية: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَائِعُهُمْ...﴾ [المجادلة: ٧] ... ١٣٤
- علماء الأمة لم يختلفوا أن الله تعالى فوق عرشه، وعرشه فوق سماواته ١٤١
- حديث النزول لم يختلف أهل الحديث في صحته، لأنه من الأحاديث المتواترة . ١٤٤
- الخلق مضطرون إلى إثبات أن الله تعالى في العلو ١٤٥
- الجواب عن الإشكالات في آية المجادلة: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَائِعُهُمْ...﴾ [المجادلة: ٧] ١٤٦
- المعية العامة والمعية الخاصة ١٤٩
- الفهرس العام ١٥١